الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

العنوان:

الشراكة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية الراشدة على ضوء قانون البلدية 11_10

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: الادارة المحلية

من اعداد:

- صغيري يونس
- يسعد رابح

إشراف الدكتور:

- حريزي زكرياء

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	المؤسسة الجامعية	الصفة
ابرادشة فريد	جامعة المسيلة	رئيسًا
حريزي زكرياء	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررًا
دومي النوري	جامعة المسيلة	مناقشًا

السنة الجامعية: 2024/2023

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ..... صغيري يونس ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 203133243 والصادرة بتاريخ 2018/07/08

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: الشراكة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية الراشدة على ضوء قانون البلدية 10_11

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 21 ماي 2024

توقيع المعني (ة)

صاروة البدية

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
ضابط الحالة المدنية
إمضاء: جميلة أحمد ضياء الدين

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 ديسمبر 27

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 102927848 والصادرة بتاريخ: 2017/01/20

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: الشراكة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة ولاية قالمة البلدية 11/10.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024/05/19

توقيع المعني (ة)

حظر للمصادقة على التصريح

2024 ماي 20

المدعو المكلف

بن عاوي عبد الناصر

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله وإنعامه، والحمد لله على جوده وإكرامه الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

أشكر الله عز وجل الذي أمدنا بعونه ووهبنا من فضله ومكننا من إنجاز هذا العمل ولا يسعنا إلا أن نتقدم بشكرنا الجزيل إلى كل من ساهم في تكويننا ونخص بالذكر أستاذنا الفاضل " حريزي زكرياء "

الذي تكرم بإشرافه على هذه المذكرة ولم يبخل علينا بنصائحه الموجهة لخدمتنا فكان لنا نعم الموجه والمرشد

كما لا يفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تشرفنا لمعرفتهم وتقييمهم لمجهوداتنا

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء نتوجه بعظيم الامتنان وجزيل الشكر المشفع بأصدق الدعوات.

صغيري يونس ، يسعد رابح

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى

ثمرة نجاحي إلى من أوصى بهما الله سبحانه وتعالى: "

وبالوالدين إحسانا"

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضئ أيامي إلى من ذاقت

مرارة الحياة وحلوها، إلى قرة عيني وسبب نجاحي وتوفيقي

في دراستي

إلى أمي أطال الله في عمرها

إلى الذي أحسن تربيتي وتعليمي وكان مصدر عوني ونور قلبي

وجلاء حزني ورمز عطائي ووجهني نحو الصلاح والفلاح إلى

أبي أطال الله في عمره

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي

إلى أستاذي " حريزي زكرياء " وجميع الأساتذة الأجلاء الذين

أضاؤوا طريقي بالعلم وإلى كل أصدقاء الدراسة والعمل ومن

كانوا برفقتي أثناء إنجاز هذا البحث إلى كل هؤلاء وغيرهم

ممن تجاوزهم قلمي ولن يتجاوزهم قلبي أهدي ثمرة جهدي

المتواضع.

صغيري يونس

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى

ثمرة نجاحي إلى من أوصى بهما الله سبحانه وتعالى: "

وبالوالدين إحسانا"

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضئ أيامي إلى من ذاقت

مرارة الحياة وحلوها، إلى قرة عيني وسبب نجاحي وتوفيقي

في دراستي

إلى أمي أطال الله في عمرها

إلى الذي أحسن تربيتي وتعليمي وكان مصدر عوني ونور قلبي

وجلاء حزني ورمز عطائي ووجهني نحو الصلاح والفلاح إلى

أبي أطال الله في عمره

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي

إلى أستاذي " حريزي زكرياء " وجميع الأساتذة الأجلاء الذين

أضاؤوا طريقي بالعلم وإلى كل أصدقاء الدراسة والعمل ومن

كانوا برفقتي أثناء إنجاز هذا البحث إلى كل هؤلاء وغيرهم

ممن تجاوزهم قلمي ولن يتجاوزهم قلبي أهدي ثمرة جهدي.

يسعد رابح

الخطة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الشراكة المحلية

المطلب الأول: تعريف الشراكة المحلية وأهدافها

المطلب الثاني: مبادئ الشراكة المحلية وخصائصها

المطلب الثالث: فواعل الشراكة المحلية

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية وأهدافها

المطلب الثالث: دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية

المبحث الثالث: علاقة الشراكة المحلية بالتنمية المحلية

المطلب الأول: في جانبها السياسي

المطلب الثاني: في جانبها الاجتماعي

المطلب الثالث: في جانبها الاقتصادي

الفصل الثاني: واقع تمكين الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر على ضوء قانون البلدية 10/11

المبحث الأول: دور الشراكة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: دور القطاع الخاص

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني

المطلب الثالث: دور الإعلام المحلي

المبحث الثاني: الموارد المالية للجماعات المحلية والبرامج والمخططات التنموية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: الموارد المالية للجماعات المحلية

المطلب الثاني: المخطط البلدي للتنمية PCD

المطلب الثالث: البرامج القطاعية للتنمية PSD

الفصل الثالث: تطوير الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر (آليات وتحديات) نماذج مختارة للشراكة المحلية في بعض دول العالم

المبحث الأول: التحديات التي تواجه فواعل الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المحلية

المطلب الأول: التحديات التي تواجه القطاع الخاص

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المجتمع المدني

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الإعلام المحلي

المبحث الثاني: آليات تفعيل الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المحلية

المطلب الأول: مبادئ الحوكمة.

المطلب الثاني: الإدارة الالكترونية

المطلب الثالث: ماهية الديمقراطية التشاركية

المبحث الثالث: نماذج مختارة للشراكة المحلية في بعض دول العالم

المطلب الأول: شراكة القطاع الخاص في تركيا

المطلب الثاني: شراكة المجتمع المدني في فرنسا

المطلب الثالث: شراكة الإعلام في السعودية

الخاتمة

مقدمة

تعد الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة هيئات لامركزية للدولة، وواحدة من الهياكل والنماذج التطبيقية لتسيير الجماعات المحلية، واختيار الاستراتيجية الملائمة لتلبية حاجيات المواطن والتي تتعدد بتعدد مظاهر وإشكال التنمية، والتي لا تخرج عن سياقها العام وهو البعد التنموي الوطني المستدام.

إن نجاح الجماعات المحلية يتطلب ضمان إستقرارها وإبعادها عن الخلافات الحزبية وحالات الانسداد التي تعطل عملية التنمية، وهذا ما جعل وزارة الداخلية والجماعات المحلية تعيد النظر في قانوني الولاية والبلدية، لتعزيز دورها في إدارة الشؤون المحلية، خاصة في مجال تنفيذ المشاريع التنموية.

إن إسناد مهمة إنجاز التنمية المحلية إلى البلدية يقتضي بالأساس وضعها تحت تصرفها ومرافقتها بجملة من الآليات بدأ بالتأطير القانوني الكفيل بالإجابة على كل تساؤل وإبهام فيما يخص تسيير وتنظيم مجال التنمية المحلية، أين يتقاطع دور البلدية مع باقي القطاعات المعنية والمشاركة في التنمية المحلية.

إن نجاح التنمية المحلية مرهون بوجود إقتصاد وطني فعال ونظام حكم راشد يعترف بالتشاركية، ولهذا خولت الدولة سلطات إلى البلدية بإتباع اللامركزية في التسيير، كونها النواة الرئيسية في التنمية المحلية.

إن المفهوم الوظيفي للجماعات المحلية (البلدية/الولاية) يتمثل في الصلاحيات والاختصاصات التي أسندت لها للقيام بمهمة إعداد وتنفيذ القرار التنموي المحلي، ولهذا نقول بان استقلال الجماعات المحلية ركن أساسي للتنمية.

لذلك كان من الضروري تحيين وبصفة منتظمة ومستمرة للنظام القانوني للجماعات المحلية في الجزائر، والذي من شانه إن يضمن نجاعة أكبر للبلدية وهيئاتها وشركائها للقيام بدورها الحقيقي في التنمية المحلية.

أهمية الموضوع:

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة في خضم التحولات السياسية والاقتصادية التي صاحبت مفهوم الدولة الحديثة، حيث يمكن إيجاز أهمية الموضوع فيما يلي:

– طبيعة الموضوع في حد ذاته وتداخل مفهومه وتعدد إستعمالاته بين عدة تخصصات، في علم السياسة، القانون والإدارة، علم الاقتصاد ...إلخ.

– التعرف على الشركاء المحليين ودورهم في عملية التنمية المحلية.

– بحث العلاقة بين الشركاء المحليين والتنمية المحلية على ضوء قانون البلدية 10\11.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق ما يلي:

– تحديد الإطار القانوني في عملية إشراك الشركاء المحليين في التنمية المحلية.

– إبراز أهمية مشاركة الشركاء(الفواعل) المحليين في التنمية المحلية.

– التعرف على الشراكة المحلية وأهميتها ودورها في تحقيق التنمية المحلية.

– تحديد نقاط القوة والضعف في أداء الشراكة المحلية.

– التعرف على تحديات الشراكة المحلية.

دوافع إختيار الموضوع:

إن إختيارنا لموضوع الدراسة هذا له دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، وهي:

الدوافع الذاتية:

– إثراء الرصيد المعرفي.

– طبيعة عملي (موظف في الإدارة المحلية)

– رغبة التعمق في موضوع الشراكة المحلية، لمعرفة مدى المساهمة في التنمية المحلية.

– نوع التخصص الذي نحن بصدد دراسته (إدارة محلية) ولما له من علاقة بهذا الموضوع.

الدوافع الموضوعية:

– أهمية الموضوع وحساسيته، بسبب تزايد معضلات التنمية المحلية والتي تعد من المواضيع الهامة، وبحث علاقة الشراكة المحلية بالتنمية المحلية.

– الضبابية التي تحوم حول دور كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني والإعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية.

– البحث في أهمية الشراكة المحلية باعتبارها الطريق الأمثل لتحقيق التنمية المحلية، وتوفير حاجيات المواطن المحلي.

يعتبرهذا الموضوع من مواضيع الساعة بالنسبة للجزائر التي تعيش وضعية مالية صعبة، وهو ما يستدعي البحث في كافة جوانبها.

– معرفة أهم الشركاء المحليين ومدى مساهمتهم في تحقيق التنمية المحلية.

الإشكالية البحثية:

إن فكرة الشراكة فكرة ملهمة للكثير من المؤسسات بمختلف مجالاتها وتخصصاتها، ولهذا نجد أن الحكومات أصبحت تولي أهمية كبيرة للشراكة كعامل هام في عملية التنمية والتطور، وهنا نتحدث على الشراكة المحلية كإلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر على ضوء قانون البلدية 11\ 10، وإنطلاقا مما تقدم نطرح الإشكالية البحثية التالية:

هل يمكن أن تساهم الشراكة المحلية في تحقيق التنمية المحلية الراشدة على ضوء قانون البلدية 11\10؟

وللإجابة على هذه الإشكالية البحثية نطرح التساؤلات التالية:

– ماهو مفهوم الشراكة المحلية والتنمية المحلية، وما هي طبيعة العلاقة بينهما؟

– ماهو واقع تمكين الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المحلية الراشدة في الجزائر في قانون البلدية 10/11؟

– ماهي التحديات والآليات التي تساهم في تجسيد التنمية المحلية؟

الفرضيات:

وفقا لطبيعة الإشكالية المطروحة والموضوع الذي تتطرق إليه هذه الدراسة، ولأن أي بحث يجب أن ينطلق من إقتراح فرضيات أساسية تحدد إتجاهه وتضبط أهدافه ونتائجه، فإن دراستنا هذه تطرح الفرضية الرئيسية التالية:

– كلما كان قانون البلدية 11\10 أكثر مرونة كلما زاد دور الشراكة المحلية في تحقيق التنمية المحلية.

وسنعالجها من خلال طرح بعض الفرضيات الفرعية وهي على النحو التالي:

– **الفرضية الأولى:** إذا كانت هناك علاقة إيجابية بين الشركاء المحليين على إعتبار أنهما في رقعة جغرافية واحدة وتحدِّد هذه العلاقة بمقتضى قانون البلدية 11\10 فإن ذلك يؤدي الى تحقيق التنمية المحلية.

– **الفرضية الثانية:** كلما مكن قانون البلدية 11\10 الشركاء المحليين من تأدية أدوارهم فإن ذلك يساهم في تحقيق التنمية المحلية.

– **الفرضية الثالثة:** كلما كانت آليات تفعيل الشراكة المحلية مفعلّة بالشكل المطلوب زادت مساهمة الشراكة المحلية في تحقيق التنمية المحلية.

حدود الدراسة:

– **الحدود المكانية:** يمكن تلخيص سبب إختيارنا دولة الجزائر بالتحديد لإعتبارها إحدى الدول التي شهدت العديد من المتغيرات السياسية والإدارية، ومن أبرز تلك المتغيرات (إحتجاجات 2011، صدور قانون 11-10 المتعلق بالبلدية، حراك 2019، ...الخ) كل هذه الأمور جعلت من الجزائر حالة في غاية من الأهمية لدراسة ومتابعة تأثير كل هذه الأحداث على الشراكة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية، وذلك بالبحث والاستقصاء في مدى تأثرها سلبًا أو إيجابًا بتلك الأحداث، ومن ناحية أخرى تبرز الأهمية المكانية للدراسة، كون الجزائر بلدنا تعتبر الجزائر من الدول التي كثفت الجهود من أجل الإصلاح لتحقيق التنمية، فهي تعتبر من مواضيع الساعة بالنسبة للجزائر، وهو ما يستدعي البحث في كافة جوانبها.

– **الحدود الزمنية:** من 2011 إلى يومنا هذا، وهذا على ضوء قانون البلدية 11/10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 جوان 2011، باعتباره آخر قانون بلدية صدر قبل صدور قانون البلدية الجديد سنة 2024، بالإضافة الى تزامن ذلك مع عدة محطات كالانتخابات الرئاسية المؤجلة مرتين وحل المجالس النيابية والمحلية، وصدور دستور 2020 بالإضافة الى بعض الاتجاجات المطالبة لتحسين الأوضاع الاجتماعية، وتأسيس المرصد الوطني للمجتمع المدني.

مناهج الدراسة:

يعتبر المنهج ركنا أساسيا لدراسة أي ظاهرة مهما كان نوعها وموضوعها وذلك لإعطائها صبغة أكثر علمية وموضوعية، والواضح أن طبيعة الموضوع هي التي تفرض على الباحث إتباع منهج معين وهذا ما لمسناه من خلال موضوع بحثنا، ومن اجل أن تكون الدراسة شاملة ووافية تم الاعتماد على منهج رئيسي:

المنهج الوصفي: الذي يستخدم في قياس العلاقة بين المتغيرين (التابع والمستقل)، وفي بحثنا هذا استخدمنا المنهج الوصفي لتبيان العلاقة بين الشركاء المحليين والتنمية المحلية.

وإستعنا **بالمنهج التحليلي:** الذي يقوم على تقسيم وتجزئة الظواهر لتسهيل عملية الدراسة، وهذا ما جعله مناسب لدراسة موضوع الشراكة المحلية في قانون البلدية 11\10 وأثره على التنمية المحلية.

أما المنهج العلائقي: فقد إستخدمناه لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغرين، هل هي علاقة إيجابية أم سلبية.

وإعتمدنا كذلك على مجموعة من الإقترابات هي على التوالي: الاقتراب القانوني، والاقتراب الإتصالي.

- **الإقتراب القانوني:** إعتمدنا على الاقتراب القانوني من أجل توضيح الأطر القانونية التي تحكم طبيعة العلاقة بين الشركاء المحليين في عملية التنمية المحلية، كون الإقتراب القانوني يمكننا من معاينة ما إذا كانت التشريعات والقوانين تساهم في منح الحرية للشركاء المحليين لتحقيق التنمية المحلية.

- **الإقتراب الإتصالي:** للتحقق من وجود تفاعل بين الشركاء المحليين والتنمية المحلية.

وهذا لإرتباطهم بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية بصفة عامة والموضوع محل الدراسة من جهة ثانية ولكون هذه المناهج والإقترابات تساعد على التحليل والتفسير العلمي للموضوع بشكل منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية سياسية معينة ...إلخ.

الدراسات السابقة.

لقد تعرضت لموضوع الشراكة المحلية لعديد من الدراسات السابقة نذكر منها:

- دراسة شويح بن عثمان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تحت عنوان: دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية –دراسة حالة البلدية–

- دراسة محمد مقدم وبوزيان فاطمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قانون إداري تحت عنوان: الجباية المحلية ودورها في تفعيل التنمية المحلية.

- دراسة هالة بن ساسي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، إدارة وحكامة محلية تحت عنوان: المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية المحلية.

تعقيب على الدراسات السابقة

كل الدراسات السابقة تناولت في بحثها فاعل واحد من الفواعل المحلية، أما في دراستنا هذه فستتطرق إلى دور وواقع ثلاث فواعل محلية (القطاع الخاص، المجتمع المدني، الإعلام المحلي) بالإضافة إلى ذكر التحديات التي تواجه هؤلاء الشركاء المحليين، ثم سنذكر بعض آليات تفعيل الشراكة المحلية، ونماذج للشراكة المحلية حول العالم.

تقسيم الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول.

الفصل الأول: وهو عبارة عن إطار مفاهيمي لموضوع البحث، حيث تناولنا فيه كلا المتغيرين (الشراكة المحلية والتنمية المحلية)، بدءنا بالمبحث الأول والذي عنوناه بمفهوم الشراكة المحلية فتناولنا في المطلب الأول تعريفها وفي المطلب الثاني مبادئها وفي المطلب الثالث فواعل الشراكة المحلية، وفي المبحث الثاني مفهوم التنمية المحلية وأدرجنا تحت ثلاث مباحث معنونة كالآتي تعريف التنمية المحلية، خصائص التنمية المحلية وأهدافها ثم دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية، يليهما المبحث الثالث تحت عنوان علاقة الشراكة المحلية بالتنمية المحلية ونجد فيه المطلب الأول العلاقة في جانبها السياسي ثم المطلب الثاني في جانبها الاقتصادي فالمطلب الثالث في جانبها الاجتماعي.

ثم يأتي **الفصل الثاني** بعنوان واقع تمكين الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر على ضوء قانون البلدية 11\ 10 وبمبحثين، المبحث الأول دور الشراكة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، نجد في المطلب الأول دور القطاع الخاص وفي المطلب الثاني دور المجتمع المدني وفي المطلب الثالث دور الإعلام المحلي، أما في المبحث الثاني فقد عنوناه ب الموارد المالية للجماعات المحلية و البرامج والمخططات التنموية المحلية في الجزائر وهو مكون من المطلب أول بعنوان الموارد المالية للجماعات المحلية، ومطلب ثاني مخططات البلدية للتنمية المحلية ومطلب ثالث البرامج القطاعية للتنمية.

ثم **الفصل الثالث** بعنوان تطوير الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر (آليات وتحديات) ونماذج مختارة للشراكة المحلية في بعض دول العالم وتضمن ثلاث مباحث، أولها بعنوان التحديات التي تواجه فواعل الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المحلية، المطلب الأول التحديات التي تواجه القطاع الخاص، مطلب ثاني التحديات التي تواجه المجتمع المدني،

مطلب ثالث التحديات التي تواجه الإعلام المحلي ثم المبحث الثاني بعنوان آليات تفعيل الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المحلية وتضمن المطلب الأول مبادئ الحوكمة، المطلب الثاني الإدارة الالكترونية، المطلب الثالث ماهية الديمقراطية التشاركية، ثم المبحث الثالث بعنوان نماذج مختارة للشراكة المحلية في بعض دول العالم، المطلب الأول شراكة القطاع الخاص في تركيا، المطلب الثاني شراكة المجتمع المدني في فرنسا، المطلب الثالث شراكة الإعلام المحلي في السعودية.

صعوبات الدراسة

– تعدد فواعل الشراكة المحلية ما أدى إلى صعوبة في الإلمام بمختلف الشركاء المساهمين في تحقيق التنمية المحلية.

– نقص في المراجع ذات الصلة بالموضوع.

– ضيق الفترة الممنوحة لنا والمحددة من قبل الإدارة لإنجاز المذكرة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد:

يعتبر مصطلح الشراكة حديثا نسبيا لأنه لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987، أما في مجال العلاقات الدولية فقد تم تداوله لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ثم بعدها تم إستخدام مصطلح الشراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطاءها مفهوما دقيقا، وهذا ما سنحاول التطرق اليه في مبحثنا هذا. تتمثل الشراكة المحلية في التعاون بين القطاع العام والفواعل المحلية كالقطاع الخاص، والمجتمع المدني والإعلام المحلي.... الخ، وذلك بهدف تحقيق تنمية مستدامة وتعزيز التنمية في المجتمعات المحلية، بحيث يعتبر التعاون المحلي طريقة فعالة في تعزيز التنمية المحلية ومشاركة المجتمع في عمليات الإتفاق على القرار والتخطيط والتنفيذ.

فمن خلال العمل المشترك بين مختلف الفواعل المحلية يمكن تعزيز التنمية المحلية وتحسين جودة حياة المجتمعات المحلية وبناء مجتمعات أكثر شمولية وتكاملية.

وفي هذا السياق، سنتناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة وذلك من خلال ثلاث مباحث، حيث سنتناول في المبحث الأول: مفهوم الشراكة المحلية أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية، كما سنتناول في المبحث الثالث علاقة المتغيرين المستقل والتابع (الشراكة، التنمية) في جانبها السياسي والإجتماعي والإقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم الشراكة المحلية

تشير الشراكة المحلية إلى التعاون بين مختلف الأطراف في مجتمع معين سواء كانت هذه الأطراف من القطاع العام أو الخاص أو المجتمع المدني أو ...الخ، لتحقيق أهداف مشتركة تعود بالنفع العام على المجتمع ككل، حيث يتضمن هذا التعاون تبادل الموارد والخبرات والمعرفة لإنجاز مشاريع أو مبادرات تساهم في التنمية المحلية وتحسين حياة السكان.

وفي مبحثنا هذا سنطرق الى تعريف الشراكة المحلية وأهدافها في المطلب الأول وفي المطلب الثاني مبادئ الشراكة المحلية وخصائصها وفي المطلب الثالث فواعل الشراكة المحلية.

المطلب الأول: تعريف الشراكة المحلية وأهدافها

سنتطرق الى هذا المطلب من خلال فرعين، في الفرع الأول تعريف الشراكة المحلية وأهداف الشراكة المحلية في الفرع الثاني.

لقد قام العديد من الباحثين والخبراء المعنيين بطرح تعريفات مختلفة لتحديد فكرة الشراكة، نأتي إلى ذكر بعض هذه التعريفات:

الفرع الأول: تعريف الشراكة

أولا: الشراكة في اللغة: مأخوذة من الفعل شرك يقال: شاركت فلانا أي صرت شريكه، واشترك الرجلان وتشاركا: أي شارك كل واحد منهما الآخر، وأشركه في أمره: أي أدخله فيه، ومنه قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام طالبا من الله إشراك أخيه هارون في النبوة وتبليغ الرسالة "وأشركه في أمري".

ثانيا: الشراكة إصطلاحا

_التعريف القانوني: الشراكة هي اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع بتقديم حصة من أوصال بهدف إنقسام الربح الذي ينتج، أو الوصول إلى تحقيق هدف إقتصادي له منفعة الشراكة[1].

[1] خيرة تهمي وفطيمة زيطة، **دراسة تحليلية لواقع الشراكة المجتمعية في جامعة المسيلة، دراسة ميدانية، رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر LMD خصص إدارة أعمال (جامعة مسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020/2021)، ص .12.

يعرفها **NEW WEBSTER:** هي الرابطة بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح في عمل ما أو أية مشاريع مشتركة أخرى بموجب عقد قانوني ملزم[1].

فالشراكة هي حالة أن يكون الفرد شريكا أو ضمن مجموعة من الأشخاص يشتركون في الأموال والعمل والمهارات والنتائج أو أي منهم، وعليهم أن يشتركوا في الفائدة التي تعود من وراء هذا الارتباط ويتحملوا الخسائر، فالشراكة هي إجراء تطوعي من طرفين أو أكثر يتفقون على العمل معا وتقاسم السلطة والمسؤولية وإستثمار الموارد والخسائر والمكاسب من أجل تحقيق هدف مشترك أو أهداف تكاملية.

تعتمد الشراكة على وجود إتفاق بين أطراف الشراكة، تحدد فيه الأدوار والمسؤوليات وكذلك الأهداف التي تسعى الشراكة إلى تحقيقها، كما يتقاسم الشركاء الفوائد ويتحملوا مخاطر العمل، ويتم ذلك من خلال تعاون فعال بين أطراف الشراكة والحوار وتبادل الآراء والأفكار[2].

ثالثا: تعريف الشراكة المحلية

– يعرفها **المنتدى الاقتصادي العالمي:** هي إتفاق بين فاعلين متعددين ومتساوين من قطاعات مختلفة، يتفقان على العمل سويا للوصول الى هدف مشترك أو تحقيق حاجة محددة تضمن المشاركة في المخاطر والمسؤوليات والوسائل والكفاءات[3].

– **تعريف الأمم المتحدة:** ترى بانها التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، بحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا وذلك بالطريقة التي تؤدي الى إقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بصفة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكلا القطاعين[4].

– **تعرف الشراكة المحلية:** تعتبر الشراكة المحلية أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة حيث تسمح بتجميع الجهود وتوحيد الرؤى بين الأطراف المختلفة وتعزز من مبدأ المشاركة والمسؤولية

---

[1] أنفال سريدي، **واقع الشراكة عام خاص في الجزائر دراسة حالة كل من مؤسسة CYCMAو ETER ALGERIE**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة اعمال (جامعة8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017)، ص.7.

[2] خيرة تهمي وفطيمة زيطة، دراسة تحليلية لواقع الشراكة المجتمعية في جامعة المسيلة، دراسة ميدانية، رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية، **مرجع سابق**، ص.12.

[3] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كاداة لتحقيق التنمية المستدامة، **مجلة كلية الشريعة والقانون**، العدد 31، الجزء 4، (2016)، ص .1704.

[4] **المرجع نفسه**، ص .1703.

المجتمعية كما تمكن الشراكة المحلية من تحقيق أهداف أكثر طموحا من خلال الاستفادة من التنوع في المهارات والموارد التي يمكن أن يقدمها كل طرف[1].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن: الشراكة المحلية تعتبر أداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتفعيل الديمقراطية في المجتمع، ويمكن تعريفها على أنها تعاون بين مختلف الأطراف المعنية في المجتمع المحلي مثل الحكومات، المنظمات الحكومية الدولية، المجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لتحقيق أهداف مشتركة[2].

الفرع الثاني: أهداف الشراكة المحلية

تهدف الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع، لتشمل هذه الأهداف:

- تعزيز وسائل التنفيذ: تحفيز الشراكات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.
- تجميع الموارد: الجمع بين الموارد المالية، المعارف، والخبرات لدعم تحقيق الأهداف.
- التعاون بين القطاعات: العمل المشترك بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني[3].
- تبادل الخبرات: استخدام الشراكات كأدوات لجمع وتقاسم المعارف والتكنولوجيا.
- تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دعم تحقيق[4] الأهداف في جميع البلدان وخاصة النامية، تعتبر هذه الشركات ضرورية لتحقيق تقدم ملموس نحو مستقبل مستدام للجميع.

- تسهم الشراكات المحلية في تجميع الموارد المالية، المعارف والخبرات لدعم تحقيق الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

---

[1] محمد عبد العال عيسى، الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع والصور، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **المجلة العربية للإدارة**، المجلد 38، العدد 03، (سبتمبر 2018)، ص.39.

[2] خيرة تهمي وفطيمة زيطة، دراسة تحليلية لواقع الشراكة المجتمعية في جامعة المسيلة، دراسة ميدانية، رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية، **مرجع سابق**، ص.09.

[3] عقد الشراكات لتحقيق الاهداف، منصة المعرفة والتعلم، الإسكوا، بوابة أهداف التنمية المستدامة، 2020، تاريخ الاطلاع في:(2024/03/29، 17:08). https://www.unescwa.org/ar/sdg17 .

[4] الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وإلتزاماتهم الطوعية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع في:(2024/03/29، 17:30). https://sdgs.un.org/ar/about .

- على المستوى المحلي تعد الشراكة بين المجتمع المدني المحلي، القطاع الخاص المحلي والمواطنين شراكة مجتمعية مكملة للإدارة الحديثة وتكريس لمبادئ الحوكمة المحلية التي تساعد في النهاية على تحقيق التنمية المحلية.
- تعزيز التعاون والتفاعل بين الفاعلة المحلية في تحديد الإحتياجات ووضع الأولويات.
- تشجع المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة في العملية التنموية.
- تنمية القدرات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مبادئ الشراكة المحلية وخصائصها

بإعتبار أن الشراكة المحلية هي مساهمة كل الفواعل المحلية في تحقيق أهداف التنمية المحلية رفقة القطاع العام، فإن هذه الشراكة يجب أن تتوفر على مجموعة من المبادئ لنجاحها وإستمرارها، وهذا ما سنذكره من خلال أربع فروع، الفرع الأول مبادئ الشراكة المحلية، الفرع الثاني خصائص الشراكة المحلية، الفرع الثالث أسباب الشراكة المحلية، الفرع الرابع: مراحل الشراكة المحلية.

الفرع الأول: مبادئ الشراكة المحلية

هناك العديد من المبادئ التي يجب توافرها حتى يمكن لعملية الشراكة أن تحقق الأهداف المرجوة منها، ومن هذه المبادئ نجد:

أ- الالتزام والتعهد: وهو أن يتم إنجاز وتنفيذ القرارات التنموية وفق منهجية، تحدد أهداف ودور كل شريك في ظل مناخ إداري فعال يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له من قبل[1].

ب-الشفافية: وهي التنسيق بين الشركاء من خلال رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها كل شريك لتنفيذ الأهداف الموضوعة، والتعامل بصدق ووضوح مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة[2].

[1] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كاداة لتحقيق التنمية المستدامة، **مرجع سابق**، ص 1714.

[2] **المرجع نفسه**، ص 1715.

ج–تحديد الإطار العام (الزمان، المكان، الأهداف، الوسائل، ...الخ) ومنهجية الإدارة في ظل قوى السوق التي تحكم الشراكة[1].

د–مبدأ الثقة: لابد من توفر روح الثقة بين الشركاء لضمان النجاح في تحقيق الأهداف وإستمرارية العقد.

الفرع الثاني: خصائص الشراكة المحلية

تعتبر الشراكة المحلية إستراتيجية مهمة للتنمية المحلية وتتضمن عدة خصائص رئيسية:

1– **التعاون:** تقوم على أساس التعاون بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدنيو... إلخ.

2– **الأهداف المشتركة:** تهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة تخدم المصلحة العامة[2].

3– **المسؤولية المشتركة:** تتقاسم الأطراف المشاركة المسؤوليات والموارد.

4– **الشفافية والمساءلة:** تتميز بالشفافية في الإجراءات والمساءلة عن الأداء.

5– **الاستدامة:** تسعى لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إستغلال الموارد بشكل فعال.

هذه الخصائص تساعد في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الشراكات بين مختلف القطاعات.

الفرع الثالث: أسباب الشراكة المحلية

وهي متعددة ومتنوعة نذكر منها:

- **تحقيق الكفاءة:** الاستفادة من خبرات القطاع الخاص في تحقيق الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات.
- **توزيع المخاطر:** تقاسم المخاطر بين القطاعين الخاص والعام[3].
- **التمويل:** توفير مصادر تمويل إضافية للمشاريع من خلال القطاع الخاص.
- **الابتكار:** تشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات.
- **التنمية الاقتصادية:** دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.
- **تحسين الخدمات:** الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- **خلق بيئة عمل ديناميكية.**

---

[1] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كاداة لتحقيق التنمية المستدامة، **مرجع سابق**، ص 1714.

[2] عبد الله صديق سحر عرفة، الشراكات المجتمعية كاستراتيجية للتنمية المحلية، **المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية**، أسوان، العدد 4، طبعة2 (جويلية 2023)، ص.45.

[3] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كاداة لتحقيق التنمية المستدامة **مرجع سابق**، ص 1707.

- **زيادة الفاعلية والكفاءة:** بالاعتماد على المقارنة وتقسيم العمل[1].

هذه الأسباب تساهم في تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرع الرابع: مراحل الشراكة المحلية

وتشمل الخطوات الرئيسية التالية:

- التحضير والتخطيط: تحديد الحاجة للشراكة وأهدافها وتحليل السياق المحلي.
- التشاور والتفاوض: إجراء المفاوضات مع الأطراف المعنية والتفاوض على شروط الشراكة.
- إعداد الوثائق القانونية: صياغة العقود والاتفاقيات اللازمة وفقا للقانون.
- الموافقة والتصديق: الحصول على الموافقات اللازمة من الهيئات البلدية والوصائية.
- التنفيذ: تطبيق الشراكة وفقا للخطط الموضوعة ومتابعة التقدم.
- التقييم والمتابعة: تقييم النتائج وإجراء التعديلات اللازمة لضمان الاستمرارية والتحسن.

تتعدد أنواع الشراكات المحلية، وتشمل التعاون بين الجماعات المحلية والشراكة بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، ...إلخ، ويمكن لهذه الشراكات أن تنتج أفاقا عديدة للتعاون في مجالات مختلفة مثل: البنية التحتية، الخدمات العامة، وتحقيق الكفاءة والابتكار كما يعد تصميم وتنفيذ هذه الشراكات بشكل سليم أمرا لنجاحها ويشمل ذلك تقييم المخاطر وإدارة العقود وتعزيز القدرات.

المطلب الثالث: فواعل الشراكة المحلية

هناك العديد من الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي هم الأطراف المشاركة في تحقيق التنمية المحلية والحكم الراشد، ويتضمن ذلك الحكومة المحلية، المجتمعات المحلية، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني الاعلام المحلي وغيرها من الأطراف التي تعمل معا لتحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي... إلخ، فهذه الشراكة تعتمد على التعاون بين القطاعات اللامركزية والتكامل بين الأنشطة والتشريعات.

وهو ما يسمى ب "مكونات الحوكمة المحلية" وهي الأطراف الرئيسية في الشراكة المحلية:

[1] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كاداة لتحقيق التنمية المستدامة، **مرجع سابق**، ص.1711.

1- السلطات المحلية: يقصد بها كل السلطات الحكومية الإدارية وغير الإدارية، وتعتبر الحلقة الأساسية للربط بين قمة السلطة والمواطن وهي المترجم لإهتماماته، وتعمل على إدارة العملية الديمقراطية والحوكمة المحلية وإيجاد التوازن المناسب بين التوجهات العامة للحكومة المركزية والحرص على تلبية الاحتياجات الخاصة للمواطنين[1].

2- المجتمع المدني: تمثل مؤسسات المجتمع المدني أحد العناصر الأساسية للحوكمة المحلية، وهي منظمات غير حكومية لا تسعى لتحقيق الربح ولا تهدف للوصول إلى السلطة وتكون العضوية فيها مفتوحة لكل المواطنين بدون تمييز وتتضمن: المؤسسات الإعلامية، الإتحادات المحلية للسكان، جمعيات أولياء التلاميذ، جمعيات قطاع الأعمال للخواص، وغيرها من المؤسسات غير العمومية، تعمل هذه المؤسسات على إشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمهم في جماعات ذات تأثير قوي في السياسات المحلية، مما يساعد على تحقيق إدارة أكثر عقلانية من خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية[2].

3- القطاع الخاص: يشمل القطاع الخاص كل المشاريع الخاصة غير المملوكة للدولة، وقد بدأ الاعتماد على القطاع الخاص في توفير خدمات البنية الأساسية في المجتمعات المحلية في الدول المتقدمة خلال الستينيات من القرن العشرين في بعض مدن الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال الثمانينات من القرن الماضي في بعض الدول الأوروبية بهدف مساندة المجتمعات المحلية للتغلب على مشاكل تدهور البنية الأساسية والمرافق العامة[3].

4- الاعلام المحلي: وهو نوع من الاعلام محدود النطاق، يختص إهتمامه بمنطقة معينة تمثل مجتمع محلي، ويمثل إنعكاسا واقعيا لثقافة ذلك المجتمع المحلي، مستهدفا خدمة إحتياجات سكانه، ومحققا لتفاعلهم ومشاركتهم[4].

---

[1] فتيحة الجوزي، دور الشراكة في تفعيل الحوكمة المحلية، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد 29، المجلد 02، الجزائر (2014)، ص65.

[2] **المرجع نفسه**، ص.66.

[3] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[4] نبيل لحمر، دور الاعلام المحلي في تحقيق ابعاد ومتطلبات التنمية، **مجلة علوم الانسان والمجتمع**، المجلد 07، العدد 01 (مارس 2018)، ص. 920.

5 –الموظفون: الذين يمكن أن يشاركوا بآرائهم ويساهموا في صنع القرارات وتقييم السياسات العامة ودور الفاعلين الرسميين في الجزائر يعد مثالا على أهمية الفاعلين في الشراكات المحلية.[1]

كما أن هناك إستراتيجيات متعددة يمكن للفاعلين التنمويين إتباعها للتوفيق بين المتطلبات المحلية وإكرامات العولمة، وفي ظل الديمقراطية التشاركية تبرز أهمية الفواعل المتدخلة في تسيير الإدارة المحلية[2].

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

لقد إهتمت معظم الدول المتقدمة والمتأخرة منها إهتماما متزايدا بالمجتمعات المحلية بإعتبارها الوسيلة الأولى التي تؤدي الى تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، وهو الأمر الذي تزايد معه تطور في مفهوم التنمية المحلية، وإحتل مكانة هامة في الخطابات السياسية والإقتصادية، بإعتباره بديل إستراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الشامل الذي تعاني منه الدول لا سيما في ظل تغير طبيعة دور الدولة وإرتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية الذي يفضي الى إقرار وتنفيذ مشاريع تنموية محلية.

وهذا ما سنتناوله في مبحثنا هذا من خلال تعريف التنمية المحلية في المطلب الأول وفي المطلب الثاني خصائص التنمية المحلية وأهدافها وفي المطلب الثالث دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

بما أن عنوان المطلب هو التعريف بالتنمية المحلية، فإن المتأمل في هذا المصطلح يرى بأنه مركب من كلمتين (التنمية، المحلية)، وهذا ما دفعنا إلى تعريف كل كلمة على حدا، قبل التطرق إلى تعريف التنمية المحلية، بحيث سنتطرق في ثلاث فروع الى تعريف التنمية في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني تعريف المحلية، في الفرع الثالث تعريف التنمية المحلية.

---

[1] يوسف أزروال وليلى لعجال، تقييم السياسات العامة: دراسة في دور الفواعل الرسمية بالجزائر، المجلد 35، العدد 2، **حوليات جامعة الجزائر 1**، الجزائر (نشرت 2021/06/28)، ص .238.

[2] عبد الله غالم، فواعل تسيير الإدارة المحلية في ظل الديمقراطية، التشاركية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، العدد 3، رقم 1 (2019/04/22)، ص .54.

الفرع الأول: تعريف التنمية

أولا: لغة: وتعني إرتفاع الشيء من موضع إلى موضع أخر، وتعني أيضا التوسيع أو التطوير أو الازدياد التدريجي.

ثانيا: إصطلاحا: ولها العديد من التعاريف، كل عرفها حسب تخصصه ونذكر منها:

- التنمية عند علماء الاجتماع: هي العملية الواعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاجتماعي والتي تؤدي إلى زيادة في متوسط الدخل الفردي[1].

- التنمية عند ماركس: "يقول بأنها عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة إجتماعية، سياسية وثقافية وبالتالي البلد الأكثر تقدما صناعيا هو البلد الأكثر تطورا[2].

- تعريف الأمم المتحدة للتنمية: هي نمو مضاف إليه التغيير الاجتماعي والإقتصادي والثقافي[3].

- تعريف الأستاذ علي غربي: يعتبر التنمية عملية معقدة وشاملة تضم جوانب إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية[4].

الفرع الثاني: تعريف المحلية

ويقصد بها الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه مجموعة من السكان، وهذا الإطار قد يكون الوحدات المجالية الناتجة عن التقسيم الإداري كالجماعات المحلية والدوائر والمقاطعات، وقد يكون عبارة عن مجال معيشي مرتبط بالهوية الجماعية كالقبيلة والعشيرة[5].

ومفهوم المحلية يرتكز على عدة عناصر: العنصر الجغرافي، عنصر الهوية، عنصر إداري.

العنصر الجغرافي: يعني حدود المنطقة أو المدينة.

عنصر الهوية: أو الانتماء.

---

[1] عمار عوابدي، علاقة التنمية الإدارية بالتنمية الاقتصادية، **مجلة الإدارة**، م 6، العدد 02 (1996)، ص .17.

[2] ليلى لعجال، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، رسالة ماجستير (جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق، 2009/2010)، ص.21.

[3] عيسى محمود الحسن، **الإعلام والتنمية** (عمان: دار زهران، ط1، 2010)، ص.7.

[4] جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع–دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي 10/11** (الجزائر: دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)، ص .14.

[5] محمد مزاري، **إشكالية تمويل ميزانية البلدية وإنعكاساتها على التنمية المحلية دراسة حالة بلدية جسر قسنطينة2011/2007**، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2012)، ص .28.

عنصر إداري: والذي يعتمد على تقسيم إداري تقرره الدول والحكومات[1].

الفرع الثالث: تعريف التنمية المحلية

يعتبر مفهوم التنمية من بين المواضيع التي كثر عليها التضارب المفاهيمي من قبل العلماء والفقهاء، وهذا ما نتج عنه صدور العديد من التعريفات للتنمية المحلية والتي سنقوم بذكرها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

- يعرفها أحمد رشيد: هي دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجيهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية، تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات لتحسين نظام توزيع الدخول[2].

- تعريف أرثر دونهام Arthur–Dan Ham، هي نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشة في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي، والتوجيه الذاتي لشؤونه المحلية، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية[3].

- تعريف الأمم المتحدة عام 1963: التنمية المحلية هي تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية وإدماج هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي[4].

- تعريف التنمية المحلية في تقرير التنمية البشرية عام 2013: هي إنجاز عمليات كمية ونوعية هادفة إلى تحسين مستديم للظروف المعيشية لسكان مقيمين في مجال محدود على الأصعدة المؤسساتية والجغرافية والثقافية[5].

---

[1] محمد مقدم وفاطمة بن زيان، **الجباية المحلية ودورها في تفعيل التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري (جامعة مولاي طاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020)، ص 17.

[2] أحمد رشيد، **التنمية المحلية** (مصر: دار الجامعة العربية للطباعة والنشر، 1986)، ص.15.

[3] عبد القادر حسين، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/ 2012)، ص.47.

[4] عمار علوني، التنمية المحلية: الأهداف والسياسات مقاربة نظرية، **المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية**، المجلد 2، العدد 1 (جوان 2019)، ص.66.

[5] هالة بن ساسي، **المجتمع المدني كألية لتحقيق التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر (جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013)، ص ص 64،63.

- تعريف عبد المطلب: هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية إقتصاديا، إجتماعيا، حضاريا، من منظور تحسين توعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية[1].

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن: التنمية المحلية هي إختيار ضروري لأهم الخيارات المتاحة من خلال إستغلال كل القدرات البشرية والمادية ووضعها في نسقها الملائم للبيئة المراد تنميتها (ريفية، حضرية) وفقا للمتطلبات الحالية والمستقبلية والتي تقتضي الديمومة والاستقرار وهذا ما يصطلح عليه بمفهوم التنمية المحلية.

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية وأهدافها

بما أن التنمية المحلية هي كل ما تقوم به الجماعات المحلية من إنجازات في مختلف الميادين وبمساعدة الفواعل المحلية، وجب الإشارة الى الخصائص التي تنفرد بها هذه العملية وجملة الأهداف المرجوة منها، وهذا ما سنتناوله من خلال فرعين، في الفرع الأول خصائص التنمية المحلية، في الفرع الثاني أهداف التنمية المحلية.

الفرع الأول: خصائص التنمية المحلية

للتنمية المحلية عدة خصائص نذكر منها ما يلي:

- عملية عامة: تهتم برامج ومشاريع التنمية المحلية بجميع السكان وليس فئة أو جهة محددة، فهي موجهة لفائدة جميع المواطنين، فهي عامة في فائدتها وليس في إعدادها وتنفيذها.
- عملية إرتقائية: حيث يقضي كل مستوى يتحقق إلى طموح جديد لمستوى أعلى وأفضل، وهو ما يفوض استمرارية وتواصل اتساع مجال التنمية لصالح الجيل الراهن والأجيال القادمة.
- عملية شاملة: فمشاريع وبرامج التنمية المحلية تنصب وتمسها كافة جوانب ومجالات حياة المجتمع وعلى جميع إحتياجاته وأولوياته، فهي تشمل البعد المادي والمعنوي وتغطي جميع مجالات المجتمع المحلي، إقتصاديا، إجتماعيا، سياسيا، ثقافيا، وبيئيا.
- عملية تساهمية: تقوم التنمية المحلية على فلسفة الجهود الذاتية أي يقوم بها أبناء المجتمع المحلي، فالتغيير التنموي المحلي، يعتمد على المشاركة الشعبية الفعالة فكرا وتخطيطا وتنفيذا في إطار منظم يوظف الموارد المحلية المتاحة[2].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية** (الإسكندرية: دار الجامعة، 2001)، ص.13.

[2] محمد سيد فهمي، **تقويم عوامل تنمية المجتمعات الجديدة** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999)، ص.10.

- عملية مخططة: فهي معلومة البدايات والنهايات، واضحة الأهداف، مرتبة منسقة الخطى، محسوبة التوقعات من حيث التكلفة والعائد تتوزع خلالها الأدوار في برامج زمنية قابلة لقياس النتائج وتقييم الإنجازات.

- عملية فنية: فالتنمية المحلية تحتاج إلى المساعدات الفنية المتمثلة في الخبرات والتخصصات المختلفة من مهندسين وإداريين ومستشارين ومكاتب دراسات ومخابر في جميع المجالات.

- عملية متكاملة: حيث تتميز المحلية بالتكامل والتعاون بين النظم والقطاعات المختلفة وهو ما يشكل ضمانا لنجاحها وعمومية فائدتها، لذلك يجب أن يتكامل القطاع الصحي، التعليمي، البيئي، الصناعي، الديني، الثقافي، الفلاحي، والرسمي والتطوعي والمحلي والوطني لتحقيق نهوض متكامل[1].

- عملية تغييرية: تنقل المجتمع المحلي إراديا من حال غير مرغوب إلى حال أفضل فالتنمية المحلية لها بعد مادي يتمثل في إنجاز وإقامة مشاريع ومرافق عمومية لتلبية حاجيات معينة ومتعددة وحل مشاكل محددة، وبعد معنوي كيفي، وهو مساعدة المواطنين على تطوير قدراتهم ووسائل حياتهم وتقوية مشاعر المشاركة والتعاون والتضامن وحماية المصالح العامة.

- عملية مركبة: فهي سلسلة متتالية ومتداخلة من الأنشطة عبر فترة زمنية معينة يتداخل فيها التخطيط والتنفيذ والمتابعة والإشراف والرقابة والتقييم، فهي جهد متواصل يتم خلال فترة معينة، أي تحتاج إلى مجال زمني تتكامل فيه عملياتها لتحقيق أهدافها وإنجاز برامجها وتجسيد مشاريعها، فهي عملية مخططة ومدروسة لا تستند إلى العشوائية والارتجالية والذاتية.

- عملية ديمقراطية: وهو أساس أي برنامج تنموي، بمعنى أن لا تفرض مشروعات التنمية على أفراد المجتمع المحلي، بل يجب أن تنبع من داخله ما يتيح لكافة أبناء المجتمع المحلي المساهمة بالرأي والفعل في جهود التنمية[2].

---

[1] أمال دوداح ونبيلة مشري، **قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية – دراسة حالة بلدية يسر 2012/2010** – مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق، 2016/2015)، ص.28.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص .28،27.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية

بما أن التنمية المحلية هي عملية الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية لتطوير كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية للمجتمع، فهي تتوفر على مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها والتي يمكن تصنيفها بما يلي:

- **أهداف إقتصادية:**

- زيادة الدخل القومي والذي يعتبر من الأهداف الرئيسية للتنمية إذ أن إرتفاع الدخل القومي يقابله إرتفاع الدخل الفردي، مما يعني تحقيق متطلبات الأفراد، وبالتالي فإن قدرة الحكومة على تمويل النفقات العامة تزداد بإرتفاع مستوى تقدم المجتمع ونموه.

- التوزيع العادل للثروات: حيث أن التنمية الحقيقية مرتبطة بمدى وصول نتائج النمو إلى جميع أفراد المجتمع، وتحقيق عدالة أكبر في توزيع المداخيل، مما يعني أن أي تفاوت في توزيع المداخيل والثروات يخلق العديد من المساوئ المتمثلة في عدم الشعور بالعدالة الاجتماعية[1].

- بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي والتي تعتبر بداية الطريق للتنمية المحلية الهادفة.

- تحقيق الدعم والمساندة من الأفراد لبرامج الإنعاش الإقتصادي برفع مستوى سلوكهم الإجتماعي[2].

- **أهداف إجتماعية:**

- تهدف التنمية إلى تحقيق رفاهية الفرد على المستوى المحلي في مجال السكن والصحة والتنقل إلى زيادة الاكتفاء الذاتي للمجتمع المحلي.

- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الذي يعتبر مطلب شعبي، كما هو واجب الدولة لتحقيق الاستقرار لأفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين.

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة[3].

---

[1] محمد بلخير، مقومات وأساسيات التنمية المحلية، **مجلة أفاق علمية**، ع1 (2008)، ص.224.

[2] أمال دوداح ونبيلة مشري، قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية – دراسة حالة بلدية يسر 2012/2010، **مرجع سابق**، ص.34.

[3] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

- تهدف التنمية المحلية إلى المحافظة على التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة والحد من الهجرة الداخلية (من الريف إلى المناطق الحضرية).

- **أهداف ثقافية:**

- تحقيق وتعزيز الترابط والتماسك بين المجتمعات المحلية مما يسهل نموها بشكل متوازن وتجنب المجتمع الكثير من الهزات والانتكاسات وذلك من خلال الترابط والإحساس الدائم بالوحدة الوطنية.

- خلق الرأي العام الذي يؤمن بعملية التحول والتغيير، من خلال الشعور الجمعوي الذي يسيطر على العقول والسلوك والأفعال[1].

- إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار، وذلك من خلال سعي التنمية لبلوغ التحرر من قهر الظروف البيئية والعادات والتقاليد التي تقف عائق في سبيل التنمية[2].

وهناك من لخص أهداف التنمية المحلية في هدفين رئيسيين:

- أهداف الإنجاز: وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية.

- أهداف معنوية: وتشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على سكان المجتمع المحلي أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية المحلية وبذلك نقول بأن أهداف التنمية المحلية قد تعددت بإختلاف وجهات النظر التي عرفتها وجميعها في الغالب متشابهة ويمكن تلخيصها في:

- رصد حاجيات السكان من السلع والخدمات.
- تحسين الإطار المعيشي للأفراد في المجتمع المحلي.
- تحقيق الضبط الاجتماعي بإيجاد مناخ لعملية التنمية مثل: معرفة الفرد وحاجياته ودوره في عملية التنمية.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع إلى حالة المشاركة الفعالة.
- إزدياد القدرة المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها[3].

---

[1] أمال دوداح ونبيلة مشري، قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية – دراسة حالة بلدية يسر 2012/2010–، **مرجع سابق**، ص.35.

[2] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[3] محمد مقدم وفاطمة بن زيان، الجباية المحلية ودورها في تفعيل التنمية المحلية، **مرجع سابق**، ص ص .28،29.

المطلب الثالث: دوافع الإهتمام بالتنمية المحلية

لقد حضيت التنمية المحلية بإهتمام متزايد في العقود الأخيرة وعلى كافة المستويات الأكاديمية والعملية لأسباب عديدة ومترابطة، بينما لم تلق التنمية المحلية الإهتمام الكافي تقليديا، وقد أدى هذا التجاهل أو الجهل بأهمية التنمية المحلية وعلاقتها بالتنمية الشاملة إلى ظهور مشكلات عديدة أدت بمجملها إلى خلل في التوازن التنموي والمجتمعي بأبعاده الإقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وقد أدى هذا الخلل إلى لفت إنتباه الساسة والأكادميين إلى موضوع التنمية المحلية كجزء لا يتجزأ من التنمية القومية الشاملة والمتوازنة[1].

ويمكن تلخيص أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء الاهتمام المتزايد بالتنمية المحلية بما يلي:

– أسباب فكرية وثقافية وسياسية مترابطة بزيادة الوعي العام للناس في المجتمعات المعاصرة، حيث أدت الجهود التعليمية والمختلفة لوسائل الإعلام والإتصال الجماهيري الواسع والانفتاح والتفاعل الثقافي والفكري إلى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير العدالة والمساواة والتوازن.

– أسباب عملية عديدة تتضمن الجوانب الإقتصادية والإدارية والإجتماعية والبيئية وأهمها:

- الهجرة الداخلية من المحليات إلى التجمعات السكانية المركزية الكبرى وما رافق ذلك من أثار سلبية مثل البطالة، النزوح الريفي، هجر الأرض، إزدحام المدن، الطلب المتزايد على الخدمات العامة في المدن... إلخ[2].
- الإستفادة من المصادر والثروات المحلية العديدة مثل الزراعة والسياحة وغيرها من المصادر وتوجيهها لخدمة التنمية القومية الشاملة.
- تعزيز المشاركة الشعبية في التنمية وتفعيل دور المواطنين في كافة المناطق والإسهام في الجهود التنموية تخطيطا وتنفيذا.
- ظهور مفهوم المجتمع المحلي، وذلك عندما اعتبرت التنمية المحلية أداة لتنمية المجتمع المحلي وإعتبارها نقطة البداية في نشأة الحكومة المحلية[3].

---

[1] عبد القادر جرعاب وسيد أحمد قصير، **التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد وتنمية (جامعة ابن خلدون تيارت: قسم العلوم الاقتصادية، 2017/2016)، ص ص .10،9.

[2] عائشة يحي، اسهامات المجتمع المدني في تعزيز التنمية المحلية، **المجلة الجزائرية للسياسة والامن**، مجلد 02، العدد 01 (جوان 2023)، ص .125.

[3] عمار علوني، التنمية المحلية: الأهداف والسياسات مقاربة نظرية، **مرجع سابق**، ص.70.

- التوجه نحو اللامركزية الإدارية، بحيث تتطور كافة المناطق المحلية بشكل متقارب نسبيا بتقديم الخدمات العامة بسرعة وكفاية وفعالية وكفاءة.
- تعزيز الإستقرار والوحدة والقوة والتعاون والانسجام العام على المستوى الوطني بشكل يسهم في تحقيق الأمن الداخلي وتعزيز قدرات الدفاع الخارجي[1].

هذه الأسباب المذكورة سالفا هي دوافع أدت إلى زيادة الاهتمام بموضوع التنمية المحلية على المستوى العملي ومن مظاهر الاهتمام الأكاديمي العلمي بالتنمية المحلية:

- ظهور مؤلفات كثيرة تدور حول موضوع التنمية المحلية وعلاقته بالتنمية القومية الشاملة.
- عقد الندوات والمؤتمرات وحلقات البحث المتخصصة بالتنمية المحلية.
- وضع الخطط التنموية المترابطة على المستويات القومية والإقليمية والمحلية من خلال المشاركة الرسمية والشعبية والقطاعين العام والخاص[2].

وفي جملة القول، فقد أصبحت التنمية المحلية عبارة عن نظام فرعي ضمن نظام كلي معقد وديناميكي، ولهذا ينظر إلى التنمية المحلية كجزء فاعل، حيوي من التنمية الشاملة، وهذه النظرة تساعد في زيادة فعالية الجهود التنموية وتوفير مدخلاتها الضرورية وتوجيهها لتحقيق الأهداف القومية والمحلية المترابطة كما أن ذلك يسهم في توزيع مكاسب التنمية بشكل يدعم الاستقرار والأمن الاجتماعي.

[1] عائشة يحي، اسهامات المجتمع المدني في تعزيز التنمية المحلية، **مرجع سابق**، ص.126.
[2] عبد القادر جرعاب وسيد أحمد قصير، التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر، **مرجع سابق**، ص ص .10،11.

المبحث الثالث: علاقة الشراكة المحلية بالتنمية المحلية

يحتل موضوع التنمية المحلية مكانا هاما بين مواضيع التنمية المحلية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية وسياسات الدول في تحقيق التنمية الشاملة، ذلك أنها عملية أوحركة يمكن من خلالها الارتقاء بالمجتمع المحلي من حال إلى حال أفضل منه، وتعتمد الدول في تجسيد برامج ومشاريع التنمية المحلية بالإضافة الى القطاع العام على الشركاء المحليين نذكر منهم: القطاع الخاص، المجتمع المدني، الاعلام المحلي، ... الخ وهو ما يعرف بالشراكة المحلية. وفي خضم هذا التداخل بين مفهوم الشراكة المحلية ومفهوم التنمية المحلية أردنا معرفة طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين (الشراكة – التنمية) في جانبها السياسي، الإجتماعي والإقتصادي.

وفي هذا السياق سنتناول في مبحثنا هذا من خلال ثلاث مطالب، في المطلب الأول العلاقة في جانبها السياسي أما في المطلب الثاني في جانبها الإجتماعي وفي المطلب الثالث في جانبها الإقتصادي.

المطلب الأول: في جانبها السياسي

إن العلاقة بين الشراكة المحلية والتنمية المحلية في جانبها السياسي تعتبر ذات أهمية كبيرة، حيث أن الجوانب السياسية تلعب دورا حاسما في تحقيق التنمية المحلية من خلال الشراكة المحلية وتشمل هذه العلاقة العديد من الجوانب نذكر منها:

1- دور الحكومة المحلية: بحيث تلعب الحكومة المحلية دورا حيويا في تعزيز الشراكة المحلية وضمان تحقيق التنمية المحلية المستدامة، من خلال تبني سياسات وإستراتيجيات تشجع الشراكة المحلية وتوفر الدعم والموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية.

2- تطور سياسة الحكم المحلي: إن تباين الحاجات المحلية وعدم قدرة الحكومات المركزية على التخطيط الدقيق للمجتمعات المحلية، كما أن المشروعات المحلية تتحكم فيها عوامل مغايرة أو تختلف عن العوامل التي تتحكم في المشروعات المخطط لها مركزيا، هذه الخصوصية دفعت إلى تبني الحكم المحلي واللامركزية كأدوات للتكفل بحاجيات السكان وفقا لطبيعة المنفعة والمحيط الذي يعيشون فيه[1].

[1] عمار علوني، التنمية المحلية: الأهداف والسياسات مقاربة نظرية، **مرجع سابق**، ص .80.

3- الشفافية: إن الشفافية القوية تعزز فاعلية الشراكة المحلية وتعزز الثقة بين الأطراف المختلفة، من خلال توفير معلومات شفافة وذات مصداقية وسهولة الوصول إلى المعلومات لمشاركة جميع الأطراف في عملية صنع القرار وتحقيق تنمية محلية.

4- مراعاة حقوق المجتمعات المحلية، بحيث يجب أن تحترم السياسات والقوانين، الحقوق والاحتياجات الخاصة للمجتمعات المحلية، بحيث يجب أن يضمن حقهم في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم وضمان حقهم في المشاركة في عمليات التخطيط والتنفيذ في مشاريع التنمية، فمراعاة الحقوق المجتمعية تضمن المشاركة الفعالة في تحقيق تنمية مستدامة.

5- الاستقرار السياسي: بحيث يلعب الاستقرار السياسي دورا حاسما في خلق بيئة ملائمة لتنمية الشراكة المحلية وترقية الاستثمار.

6- تعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي من خلال تشجيع مشاركة المواطنين في صنع القرارات وتنفيذ السياسات العامة، فالديمقراطية التشاركية هي ديمقراطية مباشرة تستهدف تعزيز دور المواطن الذي لا يجب أن يقف دوره عند حدود التصويت والترشح، وهذا لا يكون إلا إذا كان هناك حكم راشد.

7- تعزيز الحكم الراشد محليا، (اللامركزية في التسيير) الذي يقوم على فكرة جوهرية مفادها بسط الديمقراطية في إتخاذ القرار على المستوى المحلي وهو ما يستدعي الدور الفعال للمجالس المحلية المنتخبة بإعتبارها الإطار الذي يتسنى للمواطن من خلاله المشاركة في الشأن المحلي، وتفعيل الحوار البناء بين السكان المحليين وممثليهم المنتخبين بما يضفي إلى حوكمة قرارات السياسة المحلية.

8- اللامركزية والتنمية المحلية: تواجه هيمنة الدولة على إدارة الحكم تحديا كبيرا، إثر التغيرات الكبيرة التي تعرفها العلاقة بين الدول والشركاء المحليين والسوق بفعل العولمة والتغير التقني السريع، ولم يعد دور الدولة بمنأى عن تلك التحولات[1].

بشكل عام، تكمن أهمية العلاقة بين الشراكة المحلية والتنمية المحلية في الجوانب السياسية في تعزيز الشمولية والمشاركة وتحقيق الإستدامة في العمليات التنموية على المستوى المحلي.

[1] عمار علوني، التنمية المحلية: الأهداف والسياسات مقاربة نظرية، **مرجع سابق**، ص .80.

المطلب الثاني: في جانبها الاجتماعي

تعتبر العلاقة بين الشراكة المحلية والتنمية المحلية في جانبها الإجتماعي من الجوانب الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المجتمعات المحلية، وتشمل هذه العلاقة عدة نقاط مهمة:

1- **تعزيز مشاركة المجتمع المحلي:** التي تعد خطوة إجرائية أولية وهامة لبناء تنمية محلية، فالمبادرة المحلية تعني إشتراك المجتمع المحلي في تحديد إحتياجات التنمية المحلية وتحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية وهو ما يعزز الاندماج الاجتماعي الإيجابي داخل المجتمع.

2- **تحسين جودة الحياة الاجتماعية:** تعمل الشراكة المحلية على توجيه وتوحيد الجهود والموارد نحو تحسين جودة حياة المجتمعات من خلال تنفيذ مشاريع تنموية تلبي إحتياجات المجتمع وتعزز إجتماعيته.

3- **تعزيز التنمية المجتمعية:** على إعتبار أن التنمية المحلية هي تحسين في مختلف جوانب الحياة العامة للمجتمع المحلي، فإن الشراكة المحلية تساهم في تعزيز التنمية المجتمعية من خلال التعاون والتضامن بين الأفراد والمؤسسات المحلية، ويتم تحقيق ذلك من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تستهدف تحسين ظروف الحياة وتعزيز التنمية الشاملة للمجتمع.

4- **تعزيز التضامن الاجتماعي:** فالشراكة المحلية تعمل على تعزيز التضامن الاجتماعي والتعاون بين أفراد المجتمع الواحد، بإتباع أسلوب الحوار والأخذ بالرأي والتشاور، ونبذ مظاهر الإقصاء وهذا ما يساهم في بناء علاقات قوية بين الأفراد وتعزيز الروابط الاجتماعية التي بدورها تؤثر على عملية التنمية المحلية.

5- **المساهمة في العملية التنموية:** من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال للشراكة المحلية دور في تنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها[1].

المطلب الثالث: في جانبها الاقتصادي

تلعب الشراكة المحلية دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية في جانبها الاقتصادي، بحيث تعتبر هذه العلاقة عملية تعاون وتكامل مشترك بين الحكومات المحلية والشركاء المحليين

[1] مفتاح حرشاو، الحوكمة المحلية كالية لتحقيق التنمية المحلية المستقلة في ضل الشراكة المجتمعية، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد 08، العدد 02 (ديسمبر 2021)، ص .193.

كالقطاع الخاص والمجتمع المدني والاعلام المحلي من خلال تبادل الخبرات وإيجاد حلول للتحديات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات المحلية، كما تهدف هذه العلاقة الى تعزيز التنمية المحلية والنمو الاقتصادي، وتعتبر هذه الشراكة ضرورية لضمان تنفيذ برامج وإستراتيجيات التنمية بنجاح وبصورة مستدامة.

ومن الأهداف الناتجة من علاقة الشراكة المحلية بالتنمية المحلية في جانبها الاقتصادي نجد:

- خلق فرص عمل: من خلال التشجيع على إنشاء المشاريع في المجتمعات المحلية.
- التخفيف من ظواهر البطالة والفقر خاصة في التجمعات الغير حضرية، بإنشاء مشاريع تنموية مستدامة والتي تخلق مناصب عمل[1].
- تطوير القدرات والمهارات: حيث تمكن العلاقة بين الشركاء من تبادل الخبرات مما يعزز من قدراتهم ويزيد من فرص نموهم الاقتصادي.
- جذب الإستثمارات: إن إنشاء بيئة إستثمارية قائمة على توفير الدعم والمساعدة للمستثمرين كتسهيل الإجراءات الإدارية و..إلخ، يمكن من جذب الاستثمارات التي تساعد في تحقيق التنمية.
- تطوير البنية التحتية: من خلال توجيه إستثمارات القطاع الخاص إلى تطوير البنى التحتية كإنجاز مشاريع الأشغال العمومية والمواصلات و..... إلخ.
- تعزيز الصناعات المحلية: يمكن للشراكة المحلية دعم الصناعات المحلية من خلال تقديم الدعم لرواد الاعمال المحليين لتعزيز قدراتهم على الإنتاج والمنافسة وتحسين جودة المنتجات والخدمات.
- تعزيز المشاركة لتحقيق التوازن بين إحتياجات المجتمع وموارده.

إن العمل المشترك بين الشركاء المحليين والقطاع العام يمكننا من الوصول إلى تحقيق أهداف برامج ومشاريع التنمية، فالشراكة تعد عنصر أساسي في تحقيق التغيير الإيجابي الذي يلبي إحتياجات الأجيال الحالية ويحافظ على إمكانيات الأجيال القادمة.

[1] دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة، غيث للتنمية المجتمعية، تاريخ الاطلاع في: (2024/05/14، 15:15). https://ghaithfoundation.org

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراستنا للإطار المفاهيمي لمفهوم التنمية المحلية والشراكة المحلية إتضح لنا أن:

- التنمية المحلية عملية أساسية ترتكز عليها السياسات العامة للدولة.
- أن التنمية المحلية هي المنطلق الأساسي لتحقيق التنمية الشاملة.
- للتنمية المحلية عدة خصائص: عملية عامة، شاملة، مختلطة، ديمقراطية، تساهمية، مركبة، إرتقائية.
- تقوم التنمية المحلية على المقاربة التشاركية بإشراك جميع الفواعل المحليين في رسم وتنفيذ البرامج التنموية.
- الإعتماد على الشركاء المحليين كآلية تهدف لتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي والمالي و ... إلخ.
- الشركاء المحليين: القطاع الخاص، المجتمع المدني، الإعلام المحلي، الإدارة المحلية، ...الخ.
- لتحيق أهداف برامج التنمية المحلية وجب إرساء مبادئ الحكم الراشد (الديمقراطية التشاركية...الخ).
- وجود علاقة تربط الشراكة المحلية بالتنمية المحلية في الجانب السياسي والإجتماعي والإقصادي.

الفصل الثاني:

واقع تمكين الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر على ضوء قانون البلدية 11\10

تمهيد:

إن المسألة التنموية هي رهان كل الشعوب والمجتمعات داخل الدول وعمودها الفقري الذي لا يقاس فقط بتوفر الأموال والعنصر البشري وإنما هي نسق من العلاقات المتداخلة إجتماعيا، إقتصاديا، ثقافيا...إلخ بهدف الرفع من المستوى المعيشي. فالتنمية المحلية تتطلب تكاملا وتنسيقا محكما بين جميع القطاعات والمجالات وتفعيل كل موارد المجتمع، على إعتبار هذه الموارد والشركاء فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان إستمراريته، وهذا ما سنتطرق إليه في فصلنا هذا الذي يدور حول الشراكة المحلية في الجزائر، من خلال المبحث الأول الذي سنذكر فيه بعض الشركاء المحليين ودورهم في التنمية المحلية والمبحث ثاني نذكر فيه الموارد المالية للجماعات المحلية وبرامج ومخططات التنمية المحلية في الجزائر وكل هذا سيكون على ضوء قانون البلدية 10/11.

المبحث الأول: دور الشراكة المحلية في تحقيق التنمية المحلية

تعتبر الشراكة المحلية جزءا مهما في تحقيق التنمية المستدامة التي تجمع بين مختلف القطاعات والجهات الفاعلة لتعزيز التعاون وتبادل الموارد والمعرفة، ومن أهداف التنمية المستدامة التي تنص على تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مما يؤكد على دورها الحاسم في دعم الأهداف الإنمائية لبناء شركات محلية ودولية قوية، فمن المهم التركيز على التعاون عبر المجالات والسياقات وتحديد التحديات والدروس وأفضل الممارسات، ويتطلب ذلك العمل المشترك وإلتزام جميع الأطراف بالمساهمة في تحقيق الأهداف المشتركة.

تعد الشراكة المحلية على إختلاف الشركاء أحد الوسائل الفعالة التي تساهم في تقديم خدمات عامة وتحقيق مطالب عامة وهو ما دفع بالحكومات إلى تبني هذا النهج وإدخال الفواعل المحلية لإحداث تنمية محلية وفي مبحثنا هذا سنتطرق إلى دور كل من القطاع الخاص في المطلب الأول ودور المجتمع المدني في المطلب الثاني ودور الإعلام المحلي في المطلب الثالث.

المطلب الأول: دور القطاع الخاص

لقد حظي القطاع الخاص في الجزائر بأهمية خاصة من طرف السلطات العمومية بداية من أواخر الثمانينات أين بدأ التفكير الجدي في توفير الشروط الضرورية لتمكين القطاع الخاص من المشاركة في التنمية الاقتصادية ومن أجل إرساء قواعد جديدة لترقية وتشجيع الاستثمار الخاص تتماشى والتوجه الجديد للاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بإصدار العديد من القوانين والتشريعات وبعث العديد من المؤسسات والهيئات المكلفة بمتابعة وتدعيم المتعاملين الخواص وهذا من أجل توفير كل الظروف الملائمة لتعزيز دوره في تنمية الإقتصاد الوطني.

وهذا ما سنتطرق اليه في ستة فروع، تعريف القطاع الخاص في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني خصائص القطاع الخاص، وفي الفرع الثالث عوامل نجاح القطاع الخاص في تفعيل التنمية المحلية، الفرع الرابع أهداف القطاع الخاص في الجزائر، الفرع الخامس مساهمة القطاع الخاص في مجالات التنمية المحلية بالجزائر، الفرع السادس مشاكل تواجه القطاع الخاص الجزائري.

الفرع الأول: تعريف القطاع الخاص

تعددت التعريفات المرتبطة بالقطاع الخاص وإختلفت الآراء حوله بسبب وجود مصطلحات عديدة مرادفة له مثل الملكية الخاصة، النشاط الخاص، الملكية الفردية ...الخ، وبالرغم من تنوع هذه المرادفات وتعددها إلا أنها في مجملها توفي نفس المعنى.

- تعريف معجم المصطلحات الاقتصادية: هو جزء من الاقتصاد الوطني غير خاضع للسيطرة الحكومية المباشرة[1].

- تعريف سلوى الشعراوي جمعة: هو مجموع المؤسسات أو المنظمات التي يؤسسها رجال الأعمال والتي تستعمل أساليب مختلفة ومتنوعة لحماية مصالحها الخاصة وتتنوع مؤسسات هذا القطاع بحسب النشاط الذي تمارسه[2].

- تعريف محمد فاضل الربيعي: هو القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دقة الأمور بالنسبة للأنشطة الإقتصادية الخاصة وهي تسعى إلى تحقيق اقصى ربح ممكن[3].

الفرع الثاني: خصائص القطاع الخاص

يتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة وتبني أفكار مشاريع مستحدثة.

- السرعة في الإنجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع التنموية، وذلك لتوفر الحافز على المنافسة.

- إتباع أساليب إدارية حديثة في التسيير وإستعمال تكنولوجية متطورة في الانتاج مما يساعد على زيادة الإنتاجية والرفع من جودتها.

- وضوح الهدف، المتمثل أساسا في البحث للوصول الى أقصى ربح[4].

---

[1] فاتح زغادي، **التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الطور الثالث LMD في العلوم السياسية، تخصص إدارة الموارد البشرية والتنمية الإدارية (جامعة الحاج لخضر باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/201)، ص .43.

[2] **المرجع نفسه**، ص .45.

[3] صلاح الدين زيتوني، **دور القطاع الخاص في التنمية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إدارة محلية (جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018)، ص .13.

[4] جلول ياسين بن الحاج وشريط عابد، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية –دراسة حالة الجزائر–، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، جامعة عبد الحميد بن باديس، العدد 10، مستغانم (جانفي 2016)، ص .241.

الفرع الثالث: عوامل نجاح القطاع الخاص في تفعيل التنمية المحلية

على الرغم من أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في دعم عملية التنمية الاقتصادية المحلية إلا أن نجاح مشاركته في مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة وفي المشروعات الإنتاجية والخدماتية يحتاج إلى توافر عدد من العوامل التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- الدراية التامة بالأسواق المحلية وبالقطاعات التي تحتاج إلى مشاركة للقطاع الخاص، حيث يساعد الفهم العميق لطبيعة الأسواق ومواطن الضعف والقوة فيها وللقطاعات المختلفة ما تتمتع به من فرص استثمارية على تحديد الأسلوب الأمثل لمشاركة القطاع الخاص.
- ضرورة وجود إرادة سياسية داعمة لمشاركة القطاع الخاص في الأنشطة المختلفة والالتزام بمساندة هذه المشاركة في إطار رؤية محددة طويلة المدى.
- القضاء على العوائق البيروقراطية التي تؤثر سلبا على مشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية المحلية.
- توفير العقار اللازم لإقامة المشروعات وخاصة وأن هذه المشكلة تعد من أكبر العوائق التي تواجه القطاع الخاص في أغلب الولايات.
- توفير الخدمات والمرافق الأساسية اللازمة لإقامة التجمعات الصناعية والتجارية
- تشجيع إقامة شبكة العلاقات التي تساند النشاط الاقتصادي داخل الولايات من خلال المساهمة في تأسيس جمعيات رجال الأعمال والتكتلات الاقتصادية المختلفة[1].

الفرع الرابع: أهداف القطاع الخاص في الجزائر

بناءا على التسهيلات والإصلاحات التي قامت بها الجزائر لصالح القطاع الخاص لتشجيعه، فذلك لوجود عدة أهداف تسعى لتحقيقها نذكر أهمها في نقاط[2]:

- تجسيد لوائح الهيئات المقرضة.
- تبني أو مواكبة الإصلاحات الدولية.
- الدخول في الاقتصاد العالمي.
- الاستفادة من الدعم والتعاون الدولي خاصة من المنظمات المالية.

---

[1] جلول ياسين بن الحاج وشريط عابد، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية –دراسة حالة الجزائر–، **مرجع سابق**، ص ص. 252،253.

[2] رضوان قادري، **الشراكة كآلية لتفعيل دور الجماعات المحلية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص قانون إداري (جامعة حمة لخضر الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2022/2021)، ص ص.50،51.

- تحقيق مستوى معيشي يخدم المستهلك عن طريق المنافسة بين المنتجين.
- تدعيم القطاع العام عن طريق مساهمة القطاع الخاص بتقليص الضغوط على القطاع العام مثلا: الصحة، النقل...الخ[1].
- تحقيق التوازن بين المناطق والجهات عن طريق مبادرة القطاع الخاص.

الفرع الخامس: مساهمة القطاع الخاص في مجالات التنمية المحلية بالجزائر

لقد عزز الإهتمام بدور القطاع الخاص في الجزائر إتجاه المجتمع لتحقيق التنمية المحلية، بل وأصبح ضرورة إجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، فالقطاع الخاص في الجزائر قد حان وقته ليتحمل مسؤوليته للمساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، وتوفير إحتياجاتهم من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والسكن الملائم وغيرها من الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى تأثير القطاع الخاص على عملية التنمية المحلية في الجزائر فهو يغطي مجموعة واسعة من المجالات والتي تختلف بإختلاف القطاعات، و بالإشارة إلى حجم الشركات والمشاريع[2]، فقد أحصت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في السداسي الأول لسنة 2013 ما يعادل 747934 مؤسسة منها 747384 مؤسسة خاصة تشغل 1869363 عامل برقم أعمال إجمالي يعادل 15 مليار دولار أي ما يعادل 1296 مليار دينار[3].

يعد قانون البلدية رقم 11\10 في بابه الثالث مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية في المواد 13/12/11، خطوة مهمة نحو تعزيز الشراكة بين البلدية والقطاع الخاص كما يشجع القانون على التعاون ومشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة لتحقيق التنمية المحلية وتحسين الخدمات وهذا يشمل على:

- تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال المشاركة في توفير الخدمات الصحية والتعليمية.
- المساهمة في تعزيز وتطوير البنية التحتية (النقل، الطرقات، المواصلات، .... إلخ).
- تعزيز القدرات التنافسية: يركز على تحسين القدرات التنافسية للشركات الخاصة وتسهيل وصولها إلى الأسواق.

---

[1] رضوان قادري، **الشراكة كآلية لتفعيل دور الجماعات المحلية، مرجع سابق**، ص ص .58،59.

[2] زيتوني بن توهامي، **النظام القانوني للقطاع الخاص في الجزائر**، مذكرة تخرج نيل شهادة الماستر LMD في تخصص قانون الأعمال (جامعة محمد بوضياف: المسيلة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2021)، ص.59.

[3] كريمة لعتر، **دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ومعوقات دخوله الى البورصة-حالة الجزائر-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك (جامعة الجزائر 3، 2016/2015)، ص .6.

- خلق فرص العمل: يعتبر القطاع الخاص شريكا أساسيا في خلق فرص العملو الابتكار[1].

فقد احصت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في السداسي الأول لسنة 2013 ما يعادل 747934 مؤسسة منها 747384 مؤسسة خاصة تشغل 1869363 عامل برقم اعمال اجمالي يعادل 15مليار دولار أي ما يعادل 1296مليار دينار[2].

- المساهمة في التنمية المحلية: ينظر إلى الشراكة مع القطاع الخاص كوسيلة للمساهمة في التنمية المحلية والحد من الفقر.

- المساهمة في الاستقرار الاقتصادي: من خلال توفير مناخ إستثماري.

الفرع السادس: مشاكل تواجه القطاع الخاص الجزائري

رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات المحلية الجزائرية لتطوير وترقية مؤسسات القطاع الخاص إلا انه توجد مشاكل تقيد تقدمه وتكبح دوره التنموي، نذكر منها:

- مشاكل التمويل، وذلك نتيجة تصادم إجراءات الدعم المالي وتحفيز الاستثمار بالواقع الذي يتسم بالتعقيدات.

- مشاكل مرتبطة بالعقار، وذلك راجع الى إنعدام سياسة واضحة لتنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، مع وجود صعوبة في إيجاد مكان ملائم لإقامة المؤسسات يرجع سببه الى طول مدة منح العقار المخصص للإستثمار.

- مشاكل متعلقة بالتسويق ونقص المعلومات، ويتمثل في نقص المعلومات حول الأسواق والموارد ومستلزمات الإنتاج، ونقص المعلومات لدى أصحاب المؤسسات حيال الكثير من القوانين والقررات الحكومية كاتحفيزات الجبائية، ...الخ.

- عدم وجود منافذ التصريف المعروفة من السلع في ظل تزايد نشاط الإستيراد[3].

- نقص تكوين الموارد البشرية، وهذا ما شكل عائقا أمام تطوير مؤسسات القطاع الخاص الجزائري، والذي ينعكس سلبا على إنتاجيتها.

- إقتصار النشاط الاقتصادي لمؤسسات القطاع الخاص على قطاع الخدمات والتجارة.

والشكل رقم (01) يوضح دور القطاع الخاص في بناء الوسط المحلي لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

---

[1] يوسف بن يزة وفاتح زغادي، التنمية المحلية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد 3، رقم 1 (01-01-2017)، ص.213.

[2] كريمة لعتر، دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ومعوقات دخوله الى البورصة-حالة الجزائر-، **مرجع سابق**، ص .6.

[3] المرجع نفسه، ص ص .43،44.

الشكل رقم (01): دور القطاع الخاص في بناء الوسط المحلي لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

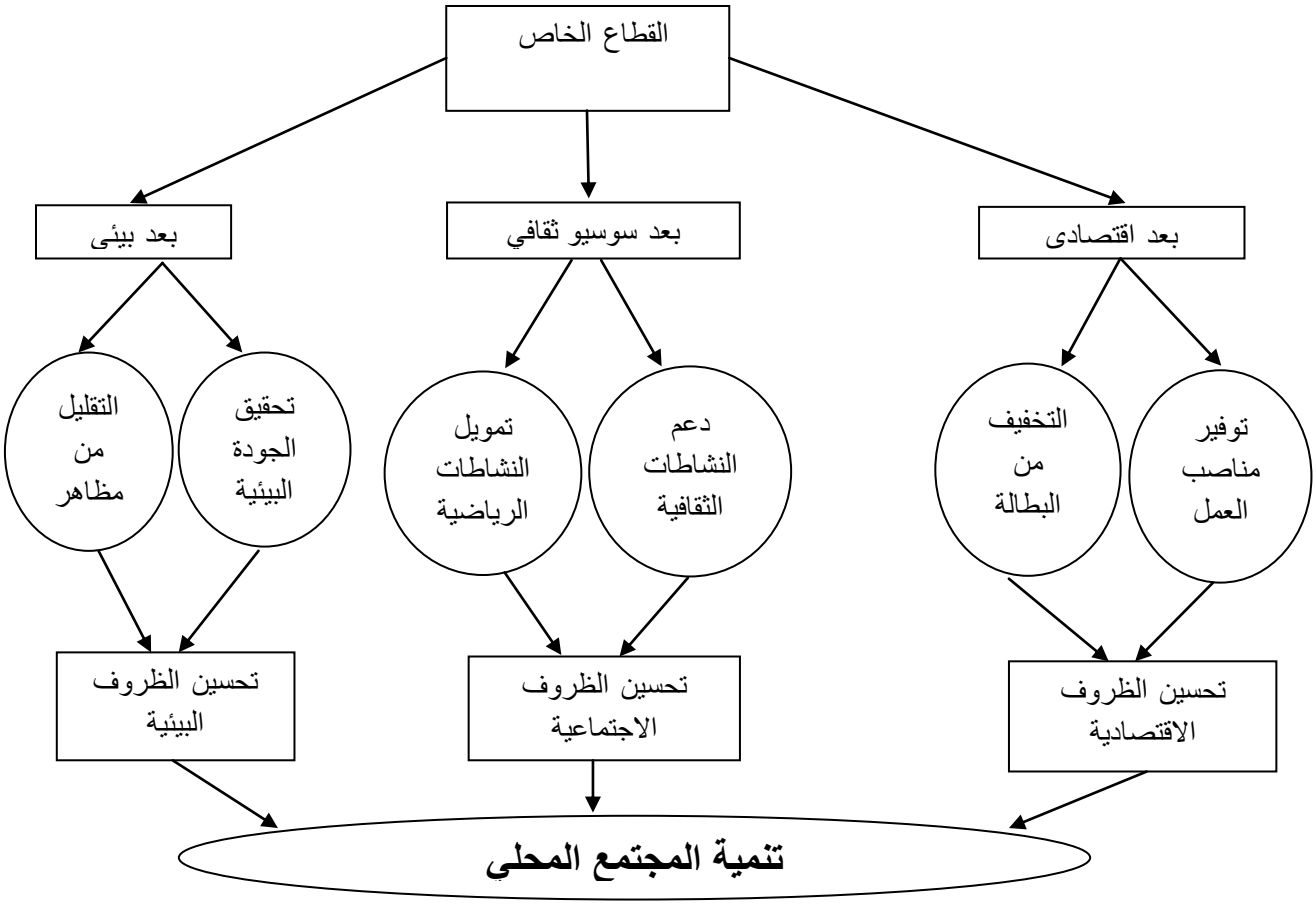

المصدر: زيتوني بن توهامي، **النظام القانوني للقطاع الخاص في الجزائر**، مذكرة تخرج نيل شهادة الماستر LMD في تخصص قانون الأعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2021، ص79.

يبين هذا الشكل أهمية القطاع الخاص ويبرز مدى مشاركته في مختلف مناحي الحياة، من خلال علاقته بالاقتصاد والمجتمع والثقافة والبيئة و ...إلخ، ويوضح الأثر الإيجابي الذي يتركه لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتنمية المجتمع المحلي.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني

يكتسي موضوع المجتمع المدني أهمية كبيرة من خلال الخطاب السياسي الذي تداول هذا المصطلح وأعتمده بشكل واسع وهو ما إنعكس على الخطاب الإعلامي فلا تكاد تخلو جريدة أو نشرة إخبارية من هذا المصطلح، إلا أن مفهوم المجتمع المدني وإن كانت له جذور عالقة في التاريخ ورغم ما يلقاه هذا المفهوم من رواج أكاديمي إلا أن هناك صعوبة في تحديد مفهومه.

وسنتناول من خلال ثلاث فروع، الفرع الأول تعريف المجتمع المدني، الفرع الثاني مظاهر مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية، في الفرع الثالث واقع المجتمع المدني في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني

أولا: لغة: لا نجد له تعريف لغوي دقيقا في المعاجم العربية كونه مصطلح مركب وهو مصطلح غربي بالفرنسية Societé civil

فكلمة مجتمع: تعني بيئة معينة نشأ فيها وتطور societé.

وكلمة مدني: لها علاقة بالمدنية والتمدن civil.

ثانيا: إصطلاحا: يعرف بأنه مجموعة من المؤسسات والتنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف[1].

الفرع الثاني: مظاهر مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية

إرتبطت مشاركة المجتمع المدني المحلية بمفهوم التنمية المحلية كأحد الفواعل الرئيسي فيها، ولعل أهم دور يلعبه المجتمع المدني في إحداث التنمية المحلية نذكر ما يلي:

– **التنمية السياسية:** لمنظمات المجتمع المدني دورا كبيرا في تحقيق الديمقراطية، حيث تمثل هذه المنظمات أحد أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن له مقاومة المركزية وإساءة إستغلال السلطة الحكومية عن طريق تشكيل جماعات ضغط لها القدرة على كسب تأييد السلطة التشريعية، فوجود قطاع المجتمع المدني هو شرط لتحقيق نظام سياسي وديمقراطي وقد لعبت منظمات المجتمع المدني دورا بناءا وإيجابيا عبر الضغط بإتجاه تبني الديمقراطية وتعزيز الحرية وتأكيد المشاركة السياسية للأفراد وإرساء قواعد الاستقرار السياسي بما يحقق أهداف النظام السياسي وشرعية الممارسة السياسية ورفع الوعي وبناء القدرات.

---

[1] مروان خليل غرابية، **المجتمع المدني والتكامل دراسة التجربة العربية** (أبوضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002)، ص .13.

كما أن العمل الأساسي لمنظمات المجتمع المدني في المجال السياسي يتجسد في مطالبته بمبدأ مساءلة الحكومة ومدى مصداقية تطبيق وتنفيذ البرامج المعمول بها، وكذلك الرقابة على عمل السلطة والتأثير عليها من خلال الضغط على تغيير القرارات غير الإيجابية.

- كما يساهم المجتمع المدني في ترقية ثقافة المواطنة السياسية ولعب دور الحلقة الاتصالية المحورية للمجتمع مع النظام السياسي.

ومن هنا نجد أن دور المجتمع المدني في الجانب السياسي إتخذ منحى أكثر إتساعا، خاصة في مجال المشاركة السياسية وإتاحة الفرصة للأفراد للتعبير عن قضاياهم والارتقاء بالوعي السياسي داخل المجتمع المحلي[1].

- **التنمية الاقتصادية:** إن دور المجتمع المدني يتسم بالتوازن في علاقته بالدولة والسوق كونه يؤدي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي، بحيث تلعب مؤسساته أدوار إقتصادية في إطار زيادة الدخل والعمالة والإنتاج، كما أن لها تأثرا قوي في التنمية الاقتصادية من خلال السعي لدفع الحكومات لتبني سياسات إقتصادية تسعى من خلالها إلى التقليل من حدة الفقر، والقضاء على البطالة، وكذلك تعمل مؤسسات المجتمع المدني على مكافحة الفساد الذي يؤثر على مشاريع التنمية والاستثمار.

- كما تسهم منظمات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفقر من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو تقديم الخدمات للفقراء[2].

- **التنمية الاجتماعية:** تكمن أهمية منظمات المجتمع المدني بإعتبارها المنظمات الوسيطة المستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق.

إن دور منظمات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي يتعزز أكثر من خلال تعاونها مع القطاع العام في تحقيق العدالة الاجتماعية وغرس روح الانتماء والتعاون والتضامن والمبادرة والإهتمام بالشؤون العامة، وهذا من خلال تعزيز وتطوير سياسات سكنية والإرتقاء بالخدمات الصحية وتدعيم التوعية للنهوض بتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة وذلك من خلال محاربة الظواهر الاجتماعية السلبية الأكثر تفاقما في المجتمع.

---

[1] هالة بن ساسي، **المجتمع المدني كألية لتحقيق التنمية المحلية، مرجع سابق**، ص ص. 103،104.

[2] أحمد إبراهيم ملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد 2 (2008)، ص.266.

- مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي، وهو المجال الأول الذي برزت فيه أشكال التضامن، فالمجتمع المدني يعمل على البحث وجمع إحصائيات الفقراء والمعوزين ومختلف الفئات المحتاجة والعمل على ضمان وصول الإعانات لهم، فيظهر دور المجتمع المدني هنا في تكريس قيم التضامن.
- تدعيم التعليم وضمانه لصالح الجميع.
- ضمان العدالة بين الجنسين.
- مكافحة الأمراض المتنقلة.
- تحسيس الأفراد بحقهم في العيش وإستغلال الموارد المتاحة[1].
- السعي لحل مشكلات قائمة في المجتمع.
- القيام بمبادرات للنهوض بالمجتمع ورعايته.
- تكملة دور الحكومات والتنظيمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية والتنمية.
- تنظيم الجهود التطوعية في أعمال جيدة ومفيدة ومنظمة.

- **التنمية البيئية:** أصبحت قضية البيئة تشغل الرأي العام جنبا إلى جنب مع موجة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، وهذا ما ضاعف من أهمية ما يقوم به المجتمع المدني في التنمية البيئية من خلال الجهود الذاتية والتطوعية، حيث فرض هذا الأخير نفسه كعنصر فاعل يتسم بالمسؤولية والتحدي في قضايا البيئة من خلال المساهمة في حماية البيئة نظرا لإتصالها المباشر بالمجتمع وتأثيرها الفعال في توعية الرأي العام وكذلك تفعيل وإنجاح تدخل الإدارة في حماية البيئة من خلال إستشارتها والتشاور معها حول أنجح الطرق والآليات التي يمكن بها المحافظة على البيئة، مع العلم فإن دور المجتمع المدني لا ينحصر في الإشارة فقط بل يتعداه في الكثير من الحالات إلى المشاركة في صنع القرار البيئي ويتجسد دور المجتمع المدني في حماية البيئة من خلال:

- دور الجمعيات في التربية البيئية، ونعني بالتربية البيئية محاولة تجنب الكثير من المشكلات البيئية التي تهدد نوعية حياة الإنسان عن طريق توضيح المفاهيم والخلافات المعقدة التي تربط الإنسان بالبيئة ويتمثل دور الجمعيات في نشر التربية البيئية من خلال عرض مضمونها، تدريب الأفراد لتحمل مسؤولياتهم، تطوير الشعور بالمواطنة، تنشئة السلوك المبني على الوقاية وإتقاء الضرر البيئي...الخ.

[1] هالة بن ساسي، المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية المحلية، **مرجع سابق**، ص ص. 108-111.

- الدور التحسيسي: بحيث لا ينحصر دور المجتمع المدني في الإصلاحات والإمكانات التي تتيح لها المشاركة في حماية البيئة، وإنما يتعداه إلى تحسيس المواطنين ونشر الوعي وتعريف الأشخاص بضرورة المحافظة على البيئة والمساهمة في إثراءها عن طريق العمل التطوعي في التشجير والمحافظة على النظافة و ... الخ[1].

- العمل التطوعي: التطوع وهو الجهد الإرادي الذي يقوم به فرد أو جماعة من الناس طواعية وإختيارا لتقديم خدماتهم للمجتمع أو لفئات منه، دون توقع لجزاء مادي مقابل جهودهم سواء كان هذا الجهد مبذولا بالنفس أو المال، هو كظاهرة إجتماعية تهدف إلى تأكيد قيم التعاون وإبراز الوجه الإنساني للعلاقات الإجتماعية وإبراز أهمية التفاني في البذل والعطاء عن طيب خاطر في سبيل سعادة الآخرين[2].

الفرع الثالث: واقع المجتمع المدني في الجزائر

تتزداد أهمية الجمعيات والهيئات المدنية بإزدياد حاجة المواطنين للخدمات نتيجة للتقدم الإقتصادي والإجتماعي، فهي ترتبط بالتقدم الحضاري للمواطنين وسعيهم الحثيث لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومشاركتهم الإيجابية للجهود الحكومية في التنمية وهنا سنذكر بعض الأدوار الايجابية والسلبية التي يلعبها المجتمع المدني في سبيل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر وهي كالتالي:

أولا: الإيجابيات

تعرف الجزائر اليوم عدد كبير وإنتشارا واسعا لمنظمات المجتمع المدني ومالها من دور في التطوع الاجتماعي والاقتصادي، حيث أن البعض منها أصبح لها نشاطا ملحوظا في برامج وخطط التنمية وفي تنفيذ بعض أهداف وبرامج السياسة السكانية، وكذا في مجالات البيئة ومكافحة التلوث والفقر والتطوع في عملية التشجير... الخ.

ونظرا لإدراك الدولة للدور المهم لهذه المنظمات، عملت على تسجيلها وتقديم يد العون لها كتذليل الصعاب وتقديم التسهيلات والتخفيف من الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء تلك المنظمات وترك لها المساحة الكافية للعمل والتحرك كشريك فاعل وهام في عملية التنمية ومواجهة الإحتياجات الضرورية، وقد أصبح لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية:

[1] هالة بن ساسي، المجتمع المدني كألية لتحقيق التنمية المحلية، **مرجع سابق**، ص ص .108-111.

[2] كريم أبو حلاوة، إعادة الإعتبار لمفهوم المجتمع المدني، **مجلة عالم الفكر**، العدد 08 (مارس 2005)، ص.17.

- تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية، وذلك من خلال تنبيه السلطات بالنواقض والعجز المسجل في هذه المناطق والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية عن طريق التحسيس والتوعية.

- العمل في مجال التدريب والتأهيل والمساهمة في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة، ففي الجزائر أكثر من 3000 جمعية تعنى بمحو الأمية وتأهيل الأفراد وتدريبهم.

- النشاط في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات.

- العمل في مجال مكافحة الفقر عن طريق أعمال المنظمات الخيرية والدينية بواسطة الزكاة والصدقات.

- العمل في مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب، حيث تتوفر الجزائر على 1200 جمعية رياضية وثقافية.

- العناية بشؤون المرأة وإدماجها كفاعل إقتصادي مهم، من خلال الجمعيات الإنتاجية والتدريبية التأهيلية في مجالات عدة، كالخياطة، الطرز.

ثانيا: السلبيات

إلا أنه ورغم ضخامة حجم بنية المجتمع المدني فهو لا ينعكس على مستوى الأداء الفعلي لهذه المؤسسات في الواقع، كما أن ما يميز بنية المؤسسات المدنية في الجزائر عموما، هو ضعف الاستقلال والإعتماد على الدولة بشكل أو بأخر، فجل هذه المؤسسات تعتمد على الدولة ماديا من حيث المقرات والتمويل، الأمر الذي يجعلها مضطرة إلى موالاة السلطة، وهو الأمر الذي كرس الإستكانة والخضوع.

- كذلك يتسم المجتمع المدني الجزائري بضعف الثقافة القانونية والخبرة التنظيمية لدى النخبة القيادية ومن جهة أخرى هي عاجزة على وضع برامج واضحة ودقيقة وإستراتيجيات عمل موضوعية، والخطأ الذي تقع فيه النخبة في المنظمات المدنية عموما هو انشغالها بالصراع على السلطة وإهمالها لدعم وتعزيز قيمها على مستوى القاعدة الاجتماعية وهو الأمر الذي جعلها نخبا تتعاطى السلطة ولا تتعاطى سياسة المجتمع.

- وكذلك تتميز البنى المدنية بضعف الديمقراطية داخلها (لا يتم تداول السلطة داخلها) وهنا نقول كذلك بأن واقع المجتمع المدني الجزائري ورغم الإصلاحات العديدة (قانونية) التي تم تطبيقها لتفعيل دوره في التنمية المحلية غير أن الواقع يبقى بعيد عنها، فدور المجتمع المدني في الجزائر هو عمل تطوعي بحت.

- تتسم منظمات المجتمع المدني الجزائرية ببساطة البنية التنظيمية وتركيزها في المناطق الحضرية والمدن الكبرى دون الأقاليم الأخرى.
- تبعية منظمات المجتمع المدني للدولة وعدم إستقلاليتها، فنشأتها مرهونة بموافقة الدولة لإعتمادها، وتمويلها مربوط بمدى مسايرتها لسياسة الدولة.
- عدم تجانس الأفكار وكثرة الصراعات الداخلية لأسباب شخصية.
- ليس لها القدرة على التكيف مع المستجدات الحاصلة مما يؤدي الى عدم قدرتها على الاستمرارية، وكذا إرتباطها في بعض الأحيان برجل واحد.

وفي الأخير يمكن الخروج بنتيجة أن منظمات المجتمع المدني بالجزائر شهد إزدهارا وتطورا في العشرية الأخيرة وذلك راجع بالأساس إلى التحسن الأمني إضافة إلى تحسن مستوى المعيشة للشعب الجزائري وصدور قوانين وتشريعات ساهمت في ترك المساحة للمجتمع المدني لترك بصمته في إحداث التنمية والظهور بمظهر بارز في ضمن الفواعل في إحداث التنمية المحلية والشاملة حيث صدر في هذا السياق القانون رقم 06/12 المؤرخ 2012/01/12 المتعلق بالجمعيات، والذي يبدو أنه إثراء لقانون الجمعيات 31/90 بدليل التطابق بين العديد من نصوص موادهما، غير أن فاعليتها تبقى محتشمة .

المطلب الثالث: دور الإعلام المحلي

يوجد شبه إتفاق بين العلماء والدارسين على تزايد أهمية الإعلام في العصر الراهن يوما بعد يوم، وأصبح عبر مختلف وسائله أداة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها أو تهميش دورها في إحداث التنمية.

فتعقد الحياة واتساع نطاق المجتمعات وتزايد حاجة الأفراد إلى التعاون فيما بينهم من أجل تذليل الصعوبات المعيشية، إزدادت الحاجة إلى تطوير وسائل الاتصال لتصبح أكثر تطورا ولتختصر الوقت والمسافات وتنشر الآراء والمعلومات والأفكار، والمعتقدات التي تخدم قضايا التطور.

ومع التقدم الهائل لوسائل الإعلام كما وكيفا تجاوزت أدواتها الأساليب التقليدية المتمثلة في نقل المعلومات فقط، حيث أصبحت دعامة أساسية في مختلف مجالات التنمية، لربط الرأي العام بما يدور حوله من تطور وأحداث ومحاولة معالجة القضايا الائتمانية.

ولو أخذنا الإذاعة المحلية كنموذج للإعلام المحلي بإعتبارها من أقوى وسائله تأثرا وتأثيرا بما يجري داخل المجتمع الذي تنتمي إليه، فلا تزال الإذاعة المحلية تلعب دورا جد هام في الحياة العامة.

ولا شك أن الوسيلة الإعلامية بما لها من خصائص لها القدرة على إستهواء جماهيري واسع النطاق من خلال ما تقدمه من موارد وبرامج مختلفة يمكنها من التعبير عن قضايا ومشكلات المجتمع المحلي، وهذا ما سنتناوله من خلال ثلاث فروع، الفرع الأول تعريف الإعلام المحلي، الفرع الثاني مظاهر مساهمة الإعلام المحلي في عملية التنمية المحلية، الفرع الثالث واقع الإعلام المحلي في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف الإعلام المحلي

أولا: تعريف الاعلام

1-لغة: هو التبليغ والإبلاغ وكلمة أعلم تعني أخبر ونقل الخبر من مصدره إلى جهة أخرى.

2-إصطلاحا: هو عملية جمع ومعالجة ونشر الأخبار والمعلومات والبيانات والحقائق، سياسية، إجتماعية، إقتصادية، تربوية علمية وغيرها، بطريقة موضوعية وبدون تحريف بهدف إعلام الجمهور عليها وخلق درجة من المعرفة والوعي إعتمادا على وسائل الإعلام والنشر[1].

ثانيا: تعريف الإعلام المحلي: وهو ذلك الإعلام الموجه إلى مجتمع ضمن نطاق جغرافي محدود عبر وسائل الإعلام المختلفة المكتوبة منها والمسموعة والمرئية ويعد الإعلام المحلي مرآة عاكسة للمجتمع، وما يواجهه من قضايا وأحداث ومشكلات وهو أداة ناجعة وشديدة التأثير في علاج هذه المشكلات وتنمية استعدادات الناس لمواجهة قضاياهم الملحة وفتح آفاق واسعة أمامهم للإسهام في تطور المجتمع[2].

الفرع الثاني: مظاهر مساهمة الإعلام المحلي في عملية التنمية المحلية

تأتي وسائل الإعلام المختلفة لتقوم بدور أساسي في مجالات التنمية والتي يمكن الإستفادة منها في نقل المجتمعات من حالات التخلف إلى التقدم، فهو أساسا موجه لخدمة إحتياجات أو تلبية حاجات سكان المجتمع المحلي، مناقشا قضاياه ومشكلاته، مقترحا الحلول.

---

[1] بسام عبد الرحمان مشاقة، **نظريات الإعلام** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2015)، ص.17.

[2] مخلوف ناجح، **الإعلام المحلي المسموع ودوره في مواجهة العنف الأسري في الوسط الحضري، إذاعة مسيلة نموذجا**، أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع (جامعة محمد لمين دباغين سطيف: كلية علوم الإنسانية، 2015)، ص.82.

أولا: دور الإعلام المحلي في التنمية السياسية

لقد تجاوز الإعلام المحلي الأساليب التقليدية المتمثلة في نقل المعلومات فقط إلى المشاركة الفعالة في كافة خطط التنمية المحلية، وتتبع سيرها من خلال مختلف الأنشطة والأشكال الإعلامية، وقد أثبتت الدراسات أن وسائل الإعلام إذا ما أحسن إستعمالها ستبلور وعيا سياسيا عن طريق نشر المعلومات وقيم وإتجاهات هادفة تعمل على غرس منطلقات قومية لدى الفرد وتنمية قيم الديمقراطية من خلال تشجيع المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي والرأي الأخر وتشكيل الرأي العام[1].

كما يمكن أن نلخص الدور السياسي للإعلام المحلي في مجموعة من النقاط:

- ممارسة ضغوطات على الحكومة وكذا التأثير على القرارات.
- يتابع أخبار السلطة ويسلط الضوء عليها وينقل أخبارها ويغطي جلساتها وإجتماعاتها.
- إعلام الناس بما يجري داخل السلطات من إيجابيات وسلبيات وقرارات وقوانين وإبراز أي تقصير.
- المشاركة في معالجة الأزمات وتقديم البدائل ومشاركة المشاكل المطروحة في المجتمع ونقلها إلى صناع القرار من أجل وضع خطط تنموية.
- أصبح للإعلام المحلي سلطة رقابية على أعمال المنتخبين من المجالس المحلية ومؤسسات الدولة.[2]
- تشكيل رأي عام واعي وتعميق فهمه للقضايا التي تدور حوله.
- المساهمة في تشكيل وبناء ثقافة سياسية حقيقية للمساهمة في الحياة السياسية.
- محاربة الأفكار الهدامة التي تعيق التنمية.
- محاربة الإعلام الخارجي الذي ينشر الأخبار الكاذبة والتقارير المغلوطة لإثارة الرأي العام المحلي.
- تأسيس العقل النقدي للمواطن المحلي من خلال إحداث تغيير في طريقة التفكير والعمل، وإثارة وعي البيئة المحلية.

---

[1] خيرة مكرتار و العربي بوعمامة، الإعلام الجزائري ودوره في التنمية المحلية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، المجلد 01، العدد 01 (جانفي 2018)، ص.77.

[2] زاكي عليلات، **دور الإعلام المحلي في تعزيز التنمية المحلية: دراسة حالة إذاعة عين الدفلى**، مذكرة ماستر (جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة: كلية العلوم السياسية، 2017)، ص.65.

- دعم الإحساس بالإنتماء الوطني من خلال إعلام المواطنين بكافة الأحداث وتغطية المناسبات الوطنية[1].

ثانيا: دور الإعلام المحلي في التنمية الاقتصادية

مما لا شك فيه أن التأثير المتبادل بين القطاع الإعلامي ومستوى وتيرة التنمية المحلية كبير جدا، فهي تنعكس حتما على الصحة الإقتصادية والمالية للأفراد والمؤسسات، وذلك من خلال:

- الحملات ذات المنفعة العامة وتوجيه الإهتمام نحو السلوكيات الجيدة التي من شأنها أن تزيد في نسب النمو الإقتصادي مثل الحديث عن أهمية الإدخار، ترشيد النفقات، ترشيد الإستهلاك للمحافظة على الموارد.

- تعميق إدراك المواطن بقيمة العمل المنتج الذي يعتبر الحل الوحيد للقضاء على التبعية وصورها، ودفعه إلى الإنتاج لتحقيق الإكتفاء الذاتي.

- دعم سياسة التنمية الاقتصادية عن طريق التعريف بإمكانيات البلاد الإقتصادية وتجنيد الطاقات البشرية، ومتابعة مراحل تنفيذ البرامج التنموية.

- تشجيع الإنتاج وتحفيز الصناعات المحلية من خلال عرض الأفلام الوثائقية والأشرطة والدعاية لتنشيط السياحة المحلية والدفع نحو الأمام لمسار التنمية وإنجازها بالشكل المطلوب.

- تقديم العديد من البرامج الخاصة بالتنمية في المجال الفلاحي والصناعي والمخططات الإقتصادية.

- ظهور الصحف المخصصة في الاقتصاد، كما أخذت البرامج الخاصة بالتنمية مكانتها في الصحافة العامة الإخبارية والتلفزيون والإذاعة[2].

ثالثا: دور الإعلام المحلي في التنمية الاجتماعية

مما لا شك فيه أن الإعلام المحلي يستمد هويته من المجتمع الذي يعبر عنه ويتحدث إليه، ويرتبط بنوعية الحياة فيه، وأن يقدم للجماهير المحلية المعلومات والأخبار عما يحدث في مجتمعهم المحلي ويتيح لهم فرصة الإتصال بالمجتمع الذي ينتمون إليه، وبما أن التنمية تستهدف النهوض بالجوانب الاجتماعية للشعوب مثل: التعليم، الصحة، الإسكان، الشغل...إلخ.

---

[1] رشيد خضير، دور الإذاعة المحلية وأهميتها في تنمية المجتمع المحلي–دراسة في الوسائل والأساليب–، **مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية**، العدد 15 (مارس 2016)، ص.115.

[2] زكريا دهينين، **دور الاعلام المحلي في تدعيم شروط التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة محلية (جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020)، ص ص .44،45.

فإن الدور الكبير يقع على عاتق وسائل الإعلام المحلية من مسؤولية في زيادة الوعي والإهتمام بالتنمية والتطور والتحديث والرقي إلى أعلى درجات التحضر والتمدن، ومن بين الأدوار التي يؤديها الإعلام المحلي في مجال التنمية الإجتماعية المحلية نذكر مايلي:

- بلورة قيمة التنمية في أذهان السكان المحليين وتكريس المعايير الإجتماعية الإيجابية، ومتابعة الإنحرافات المجتمعية وكشفها ومحاربتها والدفع بالأفكار والقيم الإنسانية الراقية إلى الأمام.

- صد الخطر الداهم على الثقافات المحلية والدفاع عن الهوية التي تميز المجتمع المحلي والمحافظة على الرصيد الثقافي للمجتمع المحلي[1].

- تشجيع المواطن على المستوى المحلي بضرورة التعاون والتماسك والإلحاح على التمسك بالتقاليد الإيجابية.

- حث المواطن المحلي على ضرورة المحافظة على الصحة العامة من خلال حملات التوعية بضرورة التطعيم ضد الأمراض والأوبئة ...الخ.

- للإعلام المحلي دور كبير في تغيير نظرة المجتمع المحلي للأفكار والعادات والتقاليد البالية، كعدم السماح للبنات مزاولة الدراسة، والمطالبة بحقوقهن .... الخ[2].

رابعا: دور الإعلام المحلي في التنمية البيئية

يعتبر تفعيل دور الإعلام في معالجة قضايا البيئة إستجابة حتمية لمشكلات البيئة المتفاقمة سواء على المستوى العالمي أو المحلي، لتدارك المخاطر المحدقة بالبشرية جراء إستنزاف البيئة والموارد الطبيعية كالحد من التلوث و....إلخ، وهذا الأمر الذي جعل الإعلام المحلي يولي إهتماما متزايد لإحتواء مواضيع البيئة بشكل جدي من خلال:

- تخصيص برامج إذاعية وتلفزيونية تهدف إلى توعية الجمهور بضرورة الإهتمام بسلامة ونظافة البيئة (الريفية خصوصا) والزحف المخيف للأسمنت والإعتداء على المساحات الخضراء والأراضي الفلاحية[3].

---

[1] سعيد مبارك آل زعير، **التلفزيون والتغيير الاجتماعي** (بيروت: دار الهلال للطباعة والنشر، 2010)، ص.25.

[2] زكرياء عكة وميلود عروس، الإعلام والتنمية المحلية في الجزائر: الخلفيات والأبعاد، **المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية**، العدد 5، (أكتوبر 2018)، ص.120.

[3] رشيد خضير، دور الإذاعة المحلية وأهميتها في تنمية المجتمع المحلي–دراسة في الوسائل والأساليب–، **مرجع سابق**، ص.117.

- من مهام الإعلام المحلي أيضا، نشر تقارير عن المصادر الملوثة للبيئة المحلية كالمصانع و ... إلخ، والتي أصبحت تتزايد وتشكل خطرا على حياة الأفراد.

- تجنيد آليات التأثير على الجماهير لتهذيب سلوكهم إتجاه البيئة[1].

الفرع الثالث: واقع الإعلام المحلي في الجزائر

بما أن دور الإعلام المحلي يتزايد في أي مجتمع من أجل تحقيق أهداف التنمية من خلال عدة وظائف: الإخبار والإعلام، ترابط المجتمع، تكوين الآراء والإتجاهات، الإعلان والترويج، إلا أن الإعلام المحلي الجزائري يفتقد إلى النظرية التنموية المستدامة فهو يبحث في قضايا جزئية أنية، كما أنه ضعيف بالواقع لإعتبارات سياسية وإقتصادية ويقدم الأحداث معزولة عن سياقها الإجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي، وهذا بسبب أنه يعاني من بطئ مزمن جعله عاجزا عن مواكبة الحياة التنموية، وكذلك يفتقد إلى زمام المبادرة لأنه لا ينشط وفق قوانينه الداخلية، بل ثمة من يحدد خطواته بعيدا عن متطلبات التنمية، إلى جانب هذا القصور فإن الإعلام المحلي يفتقد إلى نظرة واضحة في إطار التنمية كنتيجة مباشرة من نتائج التبعية الإعلامية والثقافية، وأبرز ما يميزها هو إنعدام العلاقة بين مضمون المواد الإعلامية والواقع الإجتماعي والثقافي المحلي وخصوصا في مجال التنمية.

- عدم الخوض في عمق المجتمع لكشف المشاكل الإجتماعية.

- ومن بين الأمور التي تعيق دور الإعلام في التنمية هي بعض الممارسات التعسفية وصعوبة الحصول على المعلومة بسبب التضييق[2].

- تخلف وسائل الإعلام من حيث الجودة بسبب المشاكل المادية ونقص التمويل.

- نشر الإشاعات والأكاذيب سواءا عن قصد أو عن غير قصد بسبب عدم تحري الحقيقة وعدم الإهتمام بالأستقصاء الميداني.

- فرغم وجود إطار قانوني يضم 12باب و133 مادة (قانون الإعلام رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير 2012 والمتعلق بالإعلام) لتنظيم وتأطير العمل الإعلامي وتوضيح المسؤوليات إلا أن الإعلام المحلي الجزائري لا يلعب دوره كاملا كأحد الفواعل الرئيسية في تدعيم التنمية المحلية.

[1] زكريا دهينين، دور الاعلام المحلي في تدعيم شروط التنمية المحلية في الجزائر، **مرجع سابق**، ص .47.
[2] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

المبحث الثاني: الموارد المالية للجماعات المحلية والبرامج والمخططات التنموية المحلية في الجزائر

تتجسد التنمية المحلية من خلال نظرة تنموية محددة عن طريق تخطيط تنموي معين، هذا التخطيط قد يكون إقليميا عن طريق وضع برامج وخطط تنموية لكل إقليم حسب خصوصيته الجغرافية والإقتصادية والإجتماعية وموارده الخاصة، وقد يكون قوميا وطنيا بوضع خطة وطنية شاملة للتنمية، وقد يكون خاصا بمدينة معينة وقد يكون قطاعيا حسب كل قطاع، وهذا ما سنذكره في مبحثنا هذا في ثلاث مطالب، المطلب الأول الموارد المالية للجماعات المحلية، المطلب الثاني المخطط البلدي للتنمية PCD، البرامج القطاعية للتنمية PSD في المطلب الثالث.

المطلب الأول: الموارد المالية للجماعات المحلية

إن الهدف الأساسي للتنمية المحلية هو تحسين المستوى المعيشي للفرد وذلك لا يكون إلا بوضع الآليات الفعالة والناجحة لإستغلال كل الموارد، وتحقيق التنمية المحلية يمر حتما بتوفير الموارد المالية اللازمة التي تضمن للجماعات المحلية تمويل نفسها.

وهنا نشير إلى أن للجماعات المحلية في الجزائر نوعين من الموارد المالية، التي تستغلها لتمويل نفقاتها وتلبية حاجيات مواطنيها وتمويل برامج التنمية المحلية، وهي:

أ- **موارد مالية داخلية (ذاتية):** وهي مجموع الإجراءات المالية التي تنتج عن الضرائب والرسوم المحلية، بالإضافة إلى الموارد الخاصة التي تنتج عن تشغيل وإستثمار المرافق التابعة لها، وهي موارد مالية خاصة بها ومستقلة عن مالية الدولة، هدفها تمكين الجماعات المحلية من الإعتماد على نفسها لتحقيق أهدافها التنموية. وهذه الرسوم منها ما هو منظم بموجب الأمر 76-101 المعدل والمتمم[1]، ومنها ما أحدثته قوانين المالية السنوية التكميلية، وهما:

1- إيرادات جبائية: وتعتبر أهم مصدر مالي للجماعات المحلية، وهي تتكون من مختلف الضرائب والرسوم وهي عديدة ومتنوعة نذكر منها:

[1] انظر قانون رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020 المتضمن **قانون البلدية** لسنة 2021، الجريدة الرسمية العدد 83، المؤرخة في 31 ديسمبر 2020.

الرسم على النشاط المهني TAP، رسم التطهير، رسم الإقامة، الرسم على السكن، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على الربح ...الخ[1].

2- إيرادات غير جبائية: وهي إيرادات إستغلال الأملاك والمراقف التابعة لها وكذا مشروعات الجماعات المحلية، ونذكر منها:

- إيرادات الأملاك وتكون نتيجة إستخدام الغير لأملاك عمومية كحقوق إيجار المساحات في المعارض والأسواق وحقوق أماكن التوقف ورخص البناء و ...الخ، يحدد قانون البلدية 11/10 من مواده (157-158-159) مجموع أملاك البلدية العمومية والخاصة.

- إيرادات الإستغلال المالي للجماعات المحلية: وهي مجموعة الموارد المالية التي تتحصل عليها الجماعات المحلية من خلال بيع منتجاته أو تأدية خدمات معينة للمواطنين.

- مشروعات الجماعات المحلية المشتركة: لقد تضمن قانون البلدية 10/11 في مواده 153-154 وقانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية في مواده 146، 147، 148[2]، ومواد القسم المتعلق بالتضامن ما بين البلديات، إمكانية الجماعات المحلية إنشاء مشاريع ومؤسسات مشتركة بينها خدمة للمصلحة العامة والإستفادة من إيراداتها.

ب -إيرادات خارجية للجماعات المحلية: تجسد الموارد المالية الخارجية للجماعات المحلية مداخيل إستثنائية في غالب الأحوال، أي مرحلية فقط لضرورة تتطلبها مشاريع تنموية في الأقاليم، غير أنها تصبح ضرورية خاصة إذا لم تحقق الموارد الذاتية الكفاية لتمويل المشاريع المحلية وتتنوع هذه الموارد بتنوع مصادرها ونذكر:

- **إعانات الدولة:** بسبب عجز الجماعات المحلية في مداخيلها تساهم الدولة بإعانات معتبرة بهدف ضبط توازن ميزانيتها وتحقيق التنمية في إقليمها وهي مورد مهم لإستقرار ميزانية الجماعات المحلية وتشمل:

1- الإعانات غير المخصصة: وتكون لغرض معين وهي سنوية وغالبا ما تقدر بعدد السكان.

2- الإعانات المخصصة: وهي إعانات التجهيز والإستثمار من أجل تمويل المشاريع التي تقوم بها الجماعات المحلية، فضلا عن إعانات التجهيز في إطار مخططات البلدية للتنمية (PCD)، والمخططات الولائية للتنمية PSD.

---

[1] قانون رقم 10-11 مؤرخ 21 فبراير سنة 2012 **يتعلق بالبلدية**، ص ص .20-23.

[2] انظر الى قانون رقم 07/12 المؤرخ 12 فيفري 2012 **المتعلق بالولاية.**

3- إعانات الميزانية: لمواجهة العجز في ميزانية الجماعات المحلية.

4- إعانات تعويضية: تلجأ إليها الدولة في حالة إلغاء الضرائب المحلية تماشيا مع السياسة العامة للدولة.

5- إعانات لأغراض إقتصادية تهدف إلى التوسع في مشاريع عامة محلية.

- إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية

يجسد هذا الصندوق عملية التضامن المالي بين الجماعات المحلية، من خلال تعبئة الموارد المالية بين الجماعات المحلية والدولة والقيام بتوزيعها وتقديم إعانات مالية لفائدة البلديات بغية إعادة تأهيل المرافق العامة على المستوى المحلي[1].

- **القروض:** وهي من الموارد الاستثنائية التي لا تتكرر دائما، وتخص إيرادات قسم التسيير فقط، إذ تلجأ إليها الجماعات المحلية عندما لا تكفيها مواردها المالية الذاتية لتغطية نفقاتها وتنفيذ إلتزاماتها، وقد نص قانون البلدية 10/11 على إمكانية لجوء البلديات إلى القروض في المادة 174 منه، ونص قانون الولاية على ذلك في المادة 156.

ملاحظة: القروض مجمدة منذ سنة 2013 لعدم وجود سيولة مالية لدى البنوك.

- **التبرعات (الهبات والوصايا):** وهي أيضا مورد إستثنائي، بحيث تخضع لشروط يحددها القانون إذ أن التبرعات على المستوى الداخلي أو الخارجي يجب أن تحظى بقبول من السلطات المركزية، وتكون الهبات في شكل نقود وعقارات، وقد حدد المشرع ذلك في قانون الولاية المادتين 133-134 منه، وقانون البلدية في المادتين 170-171[2].

المطلب الثاني: المخطط البلدي للتنمية PCD

يلعب المخطط البلدي للتنمية دورا هاما في تحقيق التنمية على مستوى البلدية بصفة خاصة وعلى المستوى المحلي بصفة عامة.

ورغم أهمية المخطط البلدي، إلا أن المشرع الجزائري لم يعرف المخطط البلدي في كل القوانين المنظمة للبلدية، والتي كان آخرها في سنة 2011 بالتعريف الوارد في المرسوم رقم

[1] جمال الدين بن عمير، **محاضرات في مقياس المالية المحلية**، السنة الثانية ماستر تخصص إدارة محلية، المحاضرة 07، جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، سنة 2021، ص ص .01-05.

[2] جمال الدين بن عمير، **محاضرات في مقياس المالية المحلية**، السنة الثانية ماستر تخصص إدارة محلية، محاضرة 08، جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الموسم الدراسي 2020 -2021، ص ص .01-04.

73-136 المؤرخ في 09 أوت سنة 1973، والذي يتعلق بشروط تيسير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية.

تم إستحداث هذا المخطط بموجب المرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 9 أوت 1973 الذي يتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية وقد عرفه بأنه مجموعة الوسائل القانونية التي تسمح للجامعات الإقليمية (المحلية) بتقرير وتجسيد سياستها التنموية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية[1].

كما نص على مخططات البلدية للتنمية قانون البلدية رقم 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بقانون البلدية في المادة 107 تحت عنوان الفصل الأول المعنون بالتهيئة والتنمية.

ونصت المادة 107 على: يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا، وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية.

ويكون إختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي[2].

أما مجال المخطط البلدي للتنمية فهو واسع، حيث يشمل كل الجوانب الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الرياضية...الخ، وذلك لكونه مرتبط بالإحتياجات الأساسية للمواطن.

كما أن المجلس الشعبي البلدي ينفرد بهذا المخطط في مرحلة الإعداد والتنفيذ، وهو ما ورد في المادة 07 من قانون البلدية 10/11 سالفة الذكر.

إلا أن قبل قيام المجلس الشعبي البلدي بإعداد المخطط البلدي للتنمية، التركيز على عمليات التجهيز والاستثمارات.

- الظروف المالية العامة، وذلك لتجنب العجز في مرحلة التنفيذ.
- طاقات البلدية أي لابد من مراعاة إمكانيات البلدية البشرية والمالية.
- مراعاة التوجيهات الحكومية، وذلك حسب برنامج الخطة التنموية للبلاد.

[1] انظر الى المرسوم رقم 136/73 المؤرخ في 9 اوت 1973 الذي يتعلق **بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية.**

[2] المادة 107 من **قانون البلدية 10/11** المؤرخ في 22 يونيو 2011، ج ر، العدد 37.

أن تنفيذ المخطط البلدي للتنمية وحسب المادة 57 من قانون البلدية 10/11 تشرط مصادقة الوالي على مداولات المجلس الشعبي البلدي المتعلقة بالميزانيات والحسابات ...الخ، فقبل مصادفة الوالي نحن أمام إقتراح مشروع أو برنامج.

وهنا نتساءل: ما فائدة النص على أن رئيس المجلس الشعبي البلدي هو من ينفذ الخطة إذا كان تنفيذها يتوقف على مصادقة الوالي.

- في حالة المصادقة على المخطط، يعتبر رئيس المجلس الشعبي البلدي هو المسؤول على تنفيذ المخطط بمساعدة المصالح التقنية.

- فهنا نقول بأن البلدية تنفرد بهذا المخطط إعداد وتنفيذا غير أن الإدارة المركزية تتدخل في كل مرحلة من خلال الرقابة الوصائية المشددة الممارسة من قبل موظفيها المتواجدين على مستوى الأقاليم "الوالي، رئيس الدائرة، مديري المديريات ...الخ.

- أما عملية التمويل المخطط البلدي للتنمية، فهي تعتمد أساسا على دعم الدولة الذي يكون بطريقة غير مباشرة عن طريق الولاية، وذلك كون أن جل البلديات تعاني من العجز بسبب قلة الموارد الذاتية للبلدية، وهو ما جعل مواردها محصورة في تغطية نفقات التسيير وتمويل المشاريع والمخططات الصغيرة والثانوية، وعليه أصبحت البلدية في تبعية مطلقة للإدارة المركزية في الوقت الذي كان على البلدية الإنفراد به، بإعتبارها هيئة لا مركزية[1].

المطلب الثالث: البرامج القطاعية للتنمية PSD

عملا بمبدأ اللامركزية في إدارة الشؤون العامة للمواطن وتحقيق رغباتهم وفضلا على المساهمة في تفعيل التنمية، يقوم المجلس الشعبي الولائي بإعداد مخطط التنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف والبرامج والوسائل، في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الإقتصادية والإجتماعية للولاية، يناقشه المجلس الولائي ويبدى إقتراحاته بشأنه[2].

لذلك يمكن تعريف المخطط القطاعي للتنمية على أنه مخطط ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل إستثمارات المؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذا المخطط

[1] زهرة سعيود، الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر، **مجلة بحوث**، جامعة الجزائر 1: كلية الحقوق، المجلد 11، العدد 01، (30 جوان 2017)، ص235.

[2] انظر المادة 80 من القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 **المتعلق بالولاية**، ج ر، العدد 11، الصادرة في 07 ربيع الثاني عام 1433 الموافق ل 29 فبراير سنة 2012.

بإسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة إقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه فيما بعد، وما يميز هذا المخطط أنه يدرج من طرف المديريات التنفيذية للولاية تحت وصاية الوزارات المركزية التابعة لها مثل مديرية الأشغال العمومية، مديرية البناء والتعمير، مديرية الصحة، مديرية التربية، مديرية النقل...الخ، حيث أن كل وحدة مركزية تضع برنامج مشاريعها وتعرضه على المجلس الشعبي الولائي المنتخب، للمصادقة عليه، إذن فمصادقة المجلس الشعبي الولائي مهمة جدا في قبول هذه الإقتراحات كونه المسؤول على التنمية المحلية في الولاية[1].

وإن مشاريع المخطط القطاعي للتنمية رائدة فعلا، بحكم الأغلفة المالية المعتبرة المرصودة لها، كما تشمل إقليما يتميز بخصائص سكانية وبيئية متفارقة، كما تلعب دورا أساسيا في التوازن الجهوي مثل الطرق الولائية، الكهرباء الريفية، الإنارة العمومية، غاز المدينة، محطات النقل البري...إلخ، وكل ما يدخل في إختصاصات الولاية، فمن خلال هذه البرامج يمكن الوصول إلى تحقيق العدالة في الإستفادة من البرامج التنموية بين مختلف المناطق وكذا حل العديد من المشاكل التنموية التي يمكن أن تواجهها الجماعات المحلية، بإعتبار أن الوالي هو الأمر بالصرف وبما أنه المسؤول عن تسجيل العمليات وتفريدها، فإنه يمكنه الوصول إلى تغطية العجز التنموي المسجل في المناطق المحرومة.

وهنا نذكر القطاعات التي يمكن تيسرها وتنفيذها من خلال صيغة المخطط القطاعي للتنمية PSD والتي يصل عددها 07 قطاعات وهذا ما حدده المرسوم التنفيذي رقم 57-93 المؤرخ في 27 فيفري 1993[2].

- قطاع الصناعات التحويلية (الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية)
- قطاع الطاقة والمناجم: (الكهرباء الريفية).
- قطاع الفلاحة والري: (الإستصلاح، الري الكبير، الري الصغير والمتوسط، البيئة، تهيئة الإقليم، الغابات ... إلخ)
- قطاع الخدمات.

[1] نور الدين بلقليل، **أثر اليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية-دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/2018، ص 129.

[2] انظر الى المرسوم التنفيذي رقم 57-93 المؤرخ في 27 فيفري 1993، **المتعلق بنفقات التجهيز للدولة**.

- قطاع التربية والتكوين.
- قطاع المنشآت الأساسية الإقتصادية والإدارية.
- قطاع المنشآت الأساسية الإجتماعية والثقافية.

يتم تحضير المخطط القطاعي غير الممركز للتنمية من طرف المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم يخضع لدراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية على مستوى مديرية التخطيط وبعد المصادقة عليه يبعث إلى وزارة المالية التي تقوم بدراسته بدورها والمصادقة عليه ثم تقوم بتحرير رخص وإعتمادات الدفع، حيث يعتبر هذا الإجراء بمثابة ترخيص للولاية للشروع في تطبيق وتنفيذ برامجها التنموية[1].

[1] نور الدين بلقليل، أثر اليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية–دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة–، **مرجع سابق**، ص 139.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما تم التطرق إليه في محتوى الفصل الثاني أتضح أن التنمية المحلية الناجحة تتطلب مجموعة من الشروط والمقومات وتضافر جهود عدة شركاء محليين لتحقيق الأهداف التنموية وترجمة الطموحات إلى واقع ملموس، بحيث نجد أن التنمية المحلية ليست مجرد طموحات جوفاء بل هي مجموعة من الحاجات والمشكلات المتفاعلة والتي تحتاج إلى حلول واقعية، وهذه الحلول الواقعية لا تنبع من فراغ، بل لابد من توافر بعض العوامل الهامة التي تساهم في تفعيل التنمية المحلية وإنجاز أهدافها، ومن بين العوامل التي تساهم في تفعيل التنمية المحلية نجد الشركاء المحليين وعلى رأسهم:

شراكة القطاع الخاص والتي تعد إحدى الوسائل الأساسية التي يمكن أن تسهم في تمويل وتقديم الخدمات العامة على المستوى المحلي، من خلال فتح المجالات الإقتصادية لتشغيل اليد العاملة على كافة مستوياتها.

ونجد أيضا شراكة المجتمع المدني الذي تتجسد معه أسس ومعاني المساواة والحرية وحقوق الإنسان، والذي أصبح المشرع الجزائري يولي له إهتماما كبيرا، من خلال إصدار عدة قوانين وعلى مراحل مختلفة أخرها قانون 06/12 المؤرخ في 2012/01/12، والذي يحدد دور منظمات المجتمع المدني وطبيعة تنظيمه وتشكيله، إضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني وقدر الحرية المسموع به.

ويظهر جليا أن دور المجتمع المدني في الجزائر، لا يتعدى كونه عمل تطوعي في غالبيته، تغلب عليه المصلحة الشخصية الممزوجة ببعض المواطنة.

- ثم نذكر دور الإعلام المحلي كونه أحد الفواعل الرئيسية في إحداث التنمية المحلية من خلال مساهمته في تكريس الوعي التنموي لدى الموطنين والسير في المشاريع التنموية بطريقة فعالة وناجحة، لأنه يسمح للفرد المحلي الإتصال مع القيادة المحلية ومتابعة المشاريع والبرامج التنموية.

- ولكي يستطيع الإعلام المحلي تحقيق فاعليته كوسيلة تنموية، قام المشرع الجزائري بتحيين وإصدار قانون عضوي رقم 05/12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير سنة 2012 المتعلق بالإعلام، والذي يضم 12 باب و133 مادة، والتي تحدد المبادئ والقواعد التي تحكم ممارسة الحق في الإعلام وحرية الصحافة.

- كما تطرقنا إلى ذكر أنواع البرامج ومخططات الجماعات المحلية للتنمية، فنجد مخطط البلدية للتنمية والذي يكون على مستوى البلدية، ونجد أيضا المخططات القطاعية للتنمية على مستوى الولاية.

- ثم خلصنا إلى الموارد المالية للجماعات المحلية، والتي إتضح أنها موارد داخلية (ذاتية) وموارد خارجية، إلا أن الجماعات المحلية ترتكز في أساسها على موارد الجباية المحلية وإعانات الدولة في تمويل مشاريعها التنموية رغم وجود موارد أخرى إستثنائية كالقروض والهيبات.

الفصل الثالث:

تطوير الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر (آليات وتحديات) ونماذج مختارة عن الشراكة المحلية حول العالم

تمهيد:

يعيش العالم الآن عصرا تختلف سماته ومعاييره عن كل العصور التي سبقته ولعل من أهم الملامح التي يتميز بها هي ظهور تحديات كبيرة تعلو على القدرات الفردية، الأمر الذي جعل للشراكة معنى أصيلا ونابعا من احتياج حقيقيا في عالم متطور ويكتشف كل يوم عن الجديد والحكم على المؤسسات المنغلقة والغير متعاونة بالضمور والتراجع.

ولهذا أصبحت الحكومات والمجتمعات المعاصرة تولي أهمية كبيرة للشراكة كعامل هام في عملية النمو والتطور المحلي في مجالات الحياة المختلفة، إلا أن هذه الشراكة المحلية تواجهها تحديات قد تعيق أداءها في تحقيق التنمية المحلية وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المبحث الأول من هذا الفصل تحت عنوان تحديات الشركاء المحليين.

ولتكون هناك شراكة محلية فعالة يجب أن تتوفر مجموعة من الآليات تساهم في تطوير وفتح المجال للشركاء المحليين بالمشاركة الفعالة في إحداث التنمية المحلية وهذا ما سنذكره في المبحث الثاني تحت عنوان آليات تفعيل الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المحلية، والتي سنذكر منها لا على سبيل الحصر الحوكمة، الإدارة الإلكترونية والديمقراطية التشاركية.

ثم تطرقنا في المبحث الثالث لبعض النماذج المختارة عن الشراكة المحلية حول العالم.

المبحث الأول: التحديات التي تواجه فواعل الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المحلية

تضل التنمية المحلية هدفا وغاية تسعى الى تحقيقها الدول والمجتمعات المحلية والعمل على ديمومتها، ولئن كانت السلطات في الدولة مسؤولة عن بذل الجهد في التخطيط والتنفيذ فإن ذلك لا يعني إعفاء الفواعل الأخرى والتي لها دور بالغ الأهمية، غير ان هذه الفواعل تصطدم بجملة من التحديات، وسنتناول في مبحثنا هذا من خلال ثلاث مطالب، تحديات القطاع الخاص في المطلب الأول، التحديات التي تواجه المجتمع المدني في المطلب الثاني وفي المطلب الثالث التحديات التي تواجه الإعلام المحلي.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه القطاع الخاص

يعتبر جميع مفكري المدارس الحديثة في الفكر السياسي من أمثال: ماكس فريديمان، تشارترد وغيرهم على أن القطاع الخاص هو المحرك الأساسي للتنمية الإقتصادية المحلية، إلا أنه في الجزائر يواجه العديد من الصعوبات والمعوقات التي تحد من تطوره ونمو طاقته الإنتاجية وترفع تكاليفه الإنتاجية، وتضعف من قدرته التنافسية ويمكن إجمالها في تحديات داخلية وأخرى خارجية، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب من خلال فرعين اثنين، الفرع الأول سنتطرق فيه إلى التحديات الداخلية، وفي الفرع الثاني سنتناول التحديات الخارجية.

الفرع الأول: التحديات الداخلية

والتي تتمثل في تحديات ذاتية تتعلق بضعف التنظيمات المؤسسية للقطاع الخاص إذ يمكن إيجازها فيما يلي:

- ضعف الخبرات التنظيمية والتسييرية ونقص المعلومات وذلك من منطلق أن مؤسسات القطاع الخاص، هي مؤسسات ذات طابع عائلي أو مملوكة من طرف أفراد يتولون شؤون إدارتها، فنظرا لعدم تمتع الملاك والمديرين بالخبرات والمؤهلات التنظيمية والتيسيرية اللازمة، فإن هذه المؤسسات تقع في مواجهة مشاكل تعيق ممارسة وتوسيع نشاطها، بالإضافة إلى ذلك فإن نقص المعلومات والخبرات التنظيمية يعتبر من أخطر المشاكل على إستمرارية القطاع الخاص التي تفتقد للتخطيط الإستراتيجي الذي يكفل لها دعائم النجاح والتطور في المستقبل[1].
- سيطرة منطق الربح على أهداف المؤسسة الخاصة أو القطاع الخاص وإهماله لأدواره الأخرى.

[1] زيتوني بن توهامي. النظام القانوني للقطاع الخاص في الجزائر، **مرجع سابق**، ص .96.

- بالإضافة إلى مشكل العقار الذي يواجهه المستثمر.
- بقاء العديد من الأوعية العقارية التي تحوزها المؤسسات العمومية دون تسوية (عقود الملكية).
- طبيعة القطاع الخاص الجزائري ذاته، حيث لم يكن هذا القطاع منظما وكان غير مؤثر من حيث الاستثمارات.
- تحديات إدارية بسبب تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار.
- عدم دعم القيادات السياسية للقطاع الخاص وعدم وجود إطار تشريعي فعال وشامل ينظم عمل القطاع الخاص ودوره في التنمية المحلية.
- إضافة إلى وجود معيقات البيروقراطية والتحكم في الأسعار، التقيد في إستخدام العمالية الخارجية، عدم التأكد من عدم حدوث التغيير وغيرها ...الخ.
- نقص في مسايرة متطلبات العولمة والمتعلقة بتكنولوجيا الإنتاج وأساليب التسويق والنفوذ إلى الأسواق الخارجية وغيرها.
- النظرة التقليدية لدور القطاع الخاص حيث ما يزال ينظر إليه على أنه قطاع يهدف لتحقيق أرباحه ومصالحه فقط دون النظر إلى الدور الذي يمكن أن يقوم به في المجال التنموي[1].
- نقص الشفافية مما يؤدي إلى إنخفاض الثقة بين القطاعين العام والخاص.
- مشكل القطاع الموازي وعدة مشاكل أخرى تخص الشق التجاري.

الفرع الثاني: التحديات الخارجية

والتي تتمثل في ضعف وإختلال الجوانب الإدارية والقانونية وقصور البنية التحتية والخدمات الأساسية بالإضافة إلى:

- ثقل النظام الضريبي وتعقد الإجراءات الجبائية، والمغالاة في نسب التعريفات المفروضة على المنتجات ذات القيمة المضافة المتدنية والتي تعمل على الحد من المنافسة وتقليص مستوى الكفاية ونوعية المنتجات.
- غياب تقييم دوري ومعلومات شاملة ودورية خاصة بالقطاع الخاص، مما يعكس الصورة الحقيقية لدى مساهمة وفعالية القطاع الخاص في العملية التنموية في الجزائر.
- ضعف البيئة الاقتصادية والتنافسية.

[1] زيتوني بن توهامي. النظام القانوني للقطاع الخاص في الجزائر، **مرجع سابق**، ص ص .98،99.

- التحكم بالأسعار وتحديدها والذي يضر بالمنتجين المحليين وتقليص ربحيتهم، وإن تأثيرات هذا التحكم تهدم جلبة في القطاع الزراعي[1].
- مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في مجال التمويل.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المجتمع المدني

لقد أصبح المجتمع المدني حلقة هامة وضرورية بالنسبة لتقدم وتطور الشعوب من النواحي التنموية في جل المجالات، فمن الناحية السياسية يعتبر المجتمع المدني أساس لتكريس الديمقراطية الحقيقية من خلال المشاركة والرقابة ومن الناحية الاجتماعية تحقيق العدالة الاجتماعية.

إزدياد أهمية الجمعيات بإزدياد حاجة المواطنين للخدمات ونتيجة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي و ... الخ، فهي ترتبط بالتقدم الحضاري للمواطنين وسعيهم الحثيث لتحقيق التنمية ومشاركتهم الإيجابية مع الجهود الحكومية في التنمية ومن الناحية الإقتصادية القيام بمبادرات للنهوض بالمجتمع ورعايته وتنظيم الجهود التطوعية في أعمال إقتصادية مفيدة.

غير أن هذا الدور قد تقابله تحديات تكبح حركية المجتمع المدني الجزائري في تحقيق التنمية وهذا ما سنتطرق إليه في فرعين، الفرع الأول التحديات الخارجية للمجتمع المدني في الجزائر وفي الفرع الثاني التحديات الداخلية للمجتمع المدني في الجزائر.

الفرع الأول: التحديات الخارجية للمجتمع المدني في الجزائر

- **عدم الإستقلالية التامة للحركة الجمعوية:** فرغم ما تقدمه الدولة من مجهودات ومساعدات لتدعيم مؤسسات المجتمع المدني من دعم مادي يتمثل في الإعانات المالية ومنح المقرات، إلا أن هذه المساعدات ما هي إلا طريقة لينة لإبقاء المجتمع المدني تابع لها وهذا ما يلغي عنصر الاستقلالية[2].

- **تهميش المجتمع المدني:** فرغم ما نراه من تشجيع واضح في الخطابات الرسمية والسياسية لمؤسسات المجتمع المدني كونه ضابط إجتماعي مهم وقاعدة ضرورية للبناء الديمقراطي إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك من خلال العلاقات التي تربط كل من الدولة والمجتمع المدني، فالدولة تقوم بتهميشه فيما يخص مشاركته في رسم السياسات العامة كون

[1] زيتوني بن توهامي. النظام القانوني للقطاع الخاص في الجزائر، **مرجع سابق**، ص ص.100،101.

[2] سلاف سالمي وصالح زياني، معوقات المجتمع المدني الجزائري وآليات تفصيله، **مجلة المعيار**، مجلد 24، عدد 51، (2020)، ص .896.

المؤسسات الحكومية تتعمد إستبعاد مؤسسات المجتمع المدني في العديد من مناقشاتها وقراراتها الهامة، وبالتالي فالمجتمع المدني في الجزائر لا يلعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع وإنما دور المهيمن عليه[1].

- **الإطار القانوني:** والمتعلق بقانون الجمعيات 90-31 والذي جاءت بنوده جد ميسرة، إذ سمح بإنتشار عدد كبير من الجمعيات من حيث الكم وإهمال الجانب الكيفي وعدم مراقبة الدولة لأدائها ونتائج عملها وكذلك أبقى هذا القانون على تبعية الجمعيات للدولة، وهذا ما أجمعت عليه معظم الجمعيات على أن قانون 31/90 يحتاج إلى العديد من التعديلات، وهذا ما جاء به الإصلاحات السياسية حيث صدر قانون 12-06 المؤرخ في جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات وقد تضمن 73 مادة، إلا أن المشرع سعى إلى فرض نوع من التقييد على نشاط حركات المجتمع المدني وهذا ما نلمسه أثناء إستقراء النصوص القانونية.

كما حدد قانون 12-06 كيفيات تقديم الدولة للإعانات والمساعدات للجمعيات، والذي من مضمون المادة 29 تتمتع فيه الدولة في إدخال الجمعيات في بيت الطاعة، فالمادة 29 تؤسس بطريقة غير مباشرة لتدخل الدولة في توجيه العمل الجمعوي[2].

معوقات إدارية: تتمثل في صعوبة الحصول على المعلومة من الإدارة في عصر يزخر بتكنولوجيا الإتصالات ووسائل إعلام مختلفة، وهذا ما يؤثر بالسلب على عملية تنوير الرأي العام وتجنيد الأشخاص، وهو الأمر الذي يضعف من فاعلية التخطيط والتنفيذ للبرامج.

- وكذلك تجد مؤسسات المجتمع المدني صعوبة في الحصول على الترخيصات المتعلقة بنشاطاتها من طرف السلطات المعنية، الأمر الذي يدل على أن السلطات تعرقل أعمال ونشاطات الجمعيات بواسطة التراخيص كورقة للضغط عليها وإعاقة حركتها وترويضها حتى لا تقوم بعمل يعارضها[3].

معوقات مالية: فنقص الموارد المالية للمجتمع المدني يؤدي إلى محدودية نشاطه وخصوصا في ظل التضييق القانوني على مصادر التمويل الجمعوي وعلى الرغم من أن السلطات هي المصدر الوحيد الدائم لتمويل الجمعيات إلا أن هذا التمويل لا يقوم على أسس ومعايير واضحة

---

[1] سلاف سالمي وصالح زياني، معوقات المجتمع المدني الجزائري وآليات تفصيله، **مرجع سابق**، ص .896.

[2] **المرجع نفسه**، ص .897.

[3] مريم مختاري، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في المعوقات الداخلية والخارجية، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد 01، العدد 03 (ديسمبر 2013)، ص.50.

ومقبولة بالنسبة للجميع كما أن الاستفادة من التمويل تتطلب توفر ملف كبير ومعقد من أجل مبلغ مالي قليل ورمزي[1].

الفرع الثاني: التحديات داخلية للمجتمع المدني في الجزائر

هناك العديد من المعوقات الداخلية للمجتمع المدني في الجزائر التي تحول دون أدائه لدور فاعل في التنمية على المستوى المحلي نذكر منها:

- ضعف الهيكل التنظيمي والنقص في الكفاءات الإدارية والفنية والكوادر المتخصصة للإشراف عليها، فكلما كانت تنظيمات المجتمع المدني مدعمة بكوادر ذات مستوى عالي فإن هذا سيزيد من إمكانياتها ويتحسن أداءها وعكس ذلك، فخلوها من الكوادر سيؤول بها إلى الزوال تدريجيا.

وكذلك نجد قلة عدد الأعضاء في الجمعيات، وهو الأمر الذي يجعلها تتميز بالتذبذب وعدم إستقرار أعضائها ومغادرتهم بعد فترة قصيرة من الانخراط بسبب المشاكل الداخلية أو سوء نيتهم من البداية والسعي خلف مساعي خفية.

- صعوبة تجنيد المتطوعين ومشكل إستقطاب المنخرطين وصعوبة الإحتفاظ بهم كأعضاء دائمين في الجمعيات وصعوبة إقتناعهم بالعمل التطوعي والمشاركة في النشاطات الجمعوية.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الإعلام المحلي

إن تحديات الإعلام المحلي الجزائري لا تختلف كثيرا عن تحديات باقي الشركاء المحليين المساهمين في التنمية المحلية، فنجد: **تحديات خارجية للإعلام المحلي:**

المعوقات السياسية: وتتمثل أساس في رغبة الدولة في توجيه الصحافة وبسط نفوذها عليها، ومن هذه المعوقات نجد:

– طبيعة النظام السياسي الذي لا يسمح سوى بهامش ضيق من الحرية والتي تحول دون الحصول على المعلومة ومشاركتها مع المجتمع المحلي وإستمرار السلطة في الإنغلاق وحجب المعلومة[2].

معوقات قانونية: إن المتصفح لأحكام القانون العضوي رقم 05/12 المتعلق بالإعلام والقانون رقم 04/14 المتعلق بالنشاط السمعي البصري وكل القوانين والمراسيم لابد أن يلاحظ

[1] مريم مختاري، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في المعوقات الداخلية والخارجية، **مرجع سابق**، ص.48.

[2] سارة قماز وأسماء طار، **حرية الصحافة في التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون اداري (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017)، ص .61.

تلك النية المبيتة في خنق حرية الإعلام ووضع القيود عليها وبكافة أشكالها وهذا ضمانا لعدم خروجها عن النهج والخط المسطر من طرف السلطة وعدم خروجه عن سياساتها ونهجها لابد أن يكون بضمان إعلام يعمل لمصلحة السلطة ولا يحيد عن ذلك والقيود المفروضة على الإعلام في الجزائر وحسب ما جاء به قانون الإعلام 05/12 وقانون 04/14 المتعلق بنشاط السمعي البصري، تتخذ أشكالا متعددة فنجد القيود الإدارية التنظيمية المتعلقة بكيفيات ممارسة النشاط الإعلامي بكل تخصصاته (المرئية والمسموعة والمكتوبة)، (إن المشكل في الجزائر لا يكمن في صياغة القوانين وإنما في التطبيق والتجسيد الفعلي لهذه القوانين) .

ومن بين المعوقات التي تعتلي الإعلام المحلي أنه:

– أصبحت الساحة الإعلامية الجزائرية ثرية من حيث الكمية، لا من حيث النوعية، وهذا ما أثر سلبا على مساهمة الإعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية.

– وكذلك فإن الإعلام المحلي في الجزائر ليس مستقلا تماما، بحيث تضل فيه وسائل الإعلام مثل التلفيزيون والإذاعة تحت إشراف الدولة وهذا ما يؤثر على دوره في تنوير الرأي العام وإطلاعه بكل ما يجول في محيطه المحلي من تنمية ومشاريع و ... إلخ.

– **معوقات مالية:** نلاحظ أن أغلب مؤسسات الإعلام المحلي تعاني من أزمات مالية ونقص الإعانات ونقص في السيولة والتمويل المطلوب لسير العمل وإستمراره، في ظل ضغوط تفرضها طبيعة العمل الإعلامي.

معوقات تكنولوجية: لقد أصبح إستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسات الإعلامية المحلية أمر ضروري للتماشي مع التحولات والتطورات الهائلة التي تعرفها بنية العمل وأنماط الإنتاج الإعلامي الحديثة في ظل تحديات الرقمنة ورهانات صناعة الجودة في البرامج الإعلامية[1].

التحدي المعرفي والمهني: يقال أن الإعلام هو مهنة من لا مهنة له، (وهذا يعني أن الأعلام المحلي يفتقر إلى عملية العمل ومنهجيته)، ومن هذا المنطلق وحسب ما يشاع، أن أكثرية الإعلاميين تجهل أصول المهنة وتاريخها ومدارسها وتقاليدها، والأذكى من ذلك أنها لم تمر بمرحلة تدريبية أو دورات تطبيقية تؤهلها لممارسة المهنة بنحو متطابق مع المواصفات

[1] أحمد بوعون، اتجاهات حديثة في الإنتاج الإذاعي المحلي في ضوء متطلبات الرقمنة وصناعة الجودة، دراسة ميدانية بإذاعة سطيف الجهوية، **مجلة المعيار**، مجلد 23، عدد 48 (سنة 2019)، ص.287.

الدولية، الأمر الذي يفرض تحدي العمل على زيادة الوعي بالمهنة الإعلامية وتمكين العاملين في الإعلام منها والتقيد بمتطلباتها.

- ونجد أيضا تحدي التوازن بين المهنية والوطنية، فحرية الإعلام المحلي تتأرجح ما بين الإلتزام بمعايير العمل الإعلامي الموضوعي، وبين الإنتماء الوطني والمحلي والتحدي هنا هو ذلك الإلتزام والتوازن الإيجابي للإحتراف الإعلامي وتعزيز أخلاقيات المهنة بتوفير أقصى درجات الموضوعية والعمل بمقتضياتها[1].

المبحث الثاني: آليات تفعيل الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المحلية

بما أن الشراكة هي علاقة بين طرفين أو أكثر ويسعى كل واحد ضمنها للحصول على الموارد التي تنقصه من حيث الكم والكيف ما يسمح لكل طرف بتحقيق الحجم الأمثل وعدم التوقف عن النشاط بسبب نقص الموارد، ولهذا تبنت الجماعات المحلية هذا الأسلوب لتحقيق هذه المزايا وغيرها في إطار ما يعرف بالشراكة المحلية، إلا أنه ولتكون هناك شراكة ذات فاعلية ونجاعة وجب توفر مجموعة من الآليات وهو ما سنتطرق له في مبحثنا هذا في ثلاث مطالب، بداية بمبادئ الحوكمة في المطلب الأول والإدارة الالكترونية في المطلب الثاني ثم ماهية الديمقراطية التشاركية في المطلب الثالث.

المطلب الاول: مبادئ الحوكمة

إن فشل المؤسسات في تحقيق أهدافها وقصور وتردي في تسيير شؤون الدولة والمجتمع وسوء إدارة ثروات المجتمع وتوزيعها، تطلب البحث عن طرق حديثة في التسيير، وهو ما ساهم ظهور مفهوم الحوكمة، وهذا ما سنتناوله من خلال فرعين، الفرع الأول تعريف الحوكمة، وفي الفرع الثاني مبادئ الحوكمة.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة: ولقد أعطت كل جهة تعريفها خاصا للحوكمة نذكر ما يلي:

- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحوكمة هي حالة تعكس تقدم الإدارة وتطورها من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين بإستخدام الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين[2].

إعتمد هذا التعريف على التيسير الإداري.

---

[1] قيس العزاوي، تحديات الاعلام في الوطن العربي، **مجلة شؤون عربية**، العدد 183 (6 سبتمبر 2020).

[2] العربي بوزيان وغالم جلطي، مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها ومجالات استخداماتها، **مجلة المالية والأسواق**، المجلد 08، العدد 02 (2021)، ص .435.

- تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي سنة 1955 هي إستخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية[1].

الفرع الثاني: مبادئ الحوكمة

تعد الحوكمة مفتاحا لتحقيق التنمية ورفاهية الأفراد، فتشير الدراسات التجريبية على أن الحوكمة الرئيسية لها أثار إيجابية وقوية على مقاييس الثقة الإجتماعية وتحسن من تقييمات الحياة، وبما أن الحوكمة ترتبط إرتباطا وثيقا بمكافحة الفساد ووفقا لذلك فإن بعض المبادئ الأساسية للحوكمة هي أيضا مبادئ مكافحة الفساد والتي نذكر منها:

1- المشاركة:

فتشير المشاركة على فرصة مشاركة جميع قطاعات المجتمع بشكل فعال في عملية إتخاذ القرار المتعلق بجميع القضايا ذات الأهمية، ويتم تعزيز المشاركة عن طريق تمكين البيئات التي يتم نشر المعلومات ذات الصلة بشكل مناسب في الوقت المناسب، بحيث يتمكن جميع الأشخاص المعنيين من التعبير عن أرائهم بطريقة مفيدة وغير مقيدة، وهذا ما يدعو إلى تعزيز المشاركة الفعالة للأفراد والجماعات خارج القطاع العام، كالقطاع الخاص والمجتمع المدني.[2]

فالإقرار بمبدأ المشاركة يسمح للمواطنين والفواعل المحلية المشاركة في عملية صنع السياسات المحلية المتعلقة بالقضايا العامة، وهذه المشاركة يمكن أن توفر علاقة أفضل للشركاء المحليين والسلطة المحلية، من خلال نهج الديمقراطية التشاركية.

2- الشفافية:

توجد الشفافية عندما يستطيع أفراد المجتمع المعين فحص عملية صنع القرار المتخذ من قبل من هم في السلطة فتعتمد الشفافية على الشراكة وبما أن الشفافية هي نقيض الغموض والسرية وبإعتبار أنها تستوجب توفير المعلومات الكاملة، فإن غيابها وتكريس الضبابية في ممارسة الأجهزة الحكومية لمختلف أدوارها التنموية يعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد، إذ أن العلاقة بين الشفافية والفساد هي علاقة عكسية، فكلما قلت الشفافية زاد الفساد وكلما زاد تطبيق معايير الشفافية إنخفضت معها نسبة الفساد.

---

[1] توفيق رواية، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد** (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005)، ص.27.

[2] الفساد والحوكمة الرئيسية، سلسلة الوحدات التعليمية لجامعة E J 4، الوحدة التعليمية 02، 2021، https://www.unodc.org/dohadeclaration/index.html، تاريخ الاطلاع في: (2024/04/23، 09:34).

فتتطلب الشفافية موارد هائلة ونظاما يوفر التدفق الحر للمعلومات ذات الصلة والتي يمكن لأصحاب المصلحة الوصول إليها بسهولة وبالتالي، تعد الشفافية أمرا ضروريا للتدبير والتسيير بشكل جيد عبر الإنفتاح على الجمهور فيما يتعلق بصياغة السياسات وتحديد أهدافها وإجراءات تنفيذها[1].

3- المساءلة:

وتعني بالمساءلة خضوع صناع القرار وأصحاب المناصب الإدارية والسياسية، أيا كان شكل المنصب الذي يتولونه في السلطة إلى مساءلة كل أفراد الشعب، فالمساءلة هي الأخرى تعد مؤشر هام من مؤشرات الحكم الراشد والتي لا تتعزز إلا بتوفر المعلومات حيث يعزز النفاذ إلى المعلومات الأفراد والمؤسسات من القدرة على مساءلة من هم في السلطة.

فتعد المساءلة أمر مهم لمنع الفساد وجزء من مسألة التصميم المؤسسي مما يعني أن الضوابط يجب أن تبنى في بيئة دستورية.

فالمساءلة تتطلب أيضا طاقة سياسية، بمعنى أنه يجب على الأشخاص وجماعات المصالح والمجتمع المدني والإعلاميين و....إلخ، أن يصّروا على أن يُتبع الأشخاص الذين يحكمون ولايات مشروعة، وأن يشرحوا أفعالهم ويستجيبون بأمانة وسعة صدر، وأن يؤمن الذين يطالبون بالمساءلة أنهم يمكنهم القيام بذلك بأمان[2].

هذا ما تطرقنا له من مبادئ الحوكمة:

وهناك مبادئ أخرى نذكر منها:

- سيادة القانون، والقضاء الفعال.
- الإنصاف والشمول.
- فعالية الحوكمة وكفاءتها.
- توافق الآراء بما يخدم المصالح العليا للمجتمع.
- الاستجابة.
- الاستقرار السياسي.

---

[1] نوال مغزيلي، دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مؤشرات الحكم الراشد، كلية العلوم السياسية جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 03، **مجلة الباحث الاجتماعي**، العدد 14 (2018)، ص.249.

[2] الفساد والحوكمة الرئيسية، سلسلة الوحدات التعليمية لجامعة E J 4، الوحدة التعليمية 02، 2021، **https://www.unodc.org/dohadeclaration/index.html**، تاريخ الاطلاع في:(2024/04/23، 10:00).

المطلب الثاني: الإدارة الالكترونية

إن الإنتقال من العمل الإداري التقليدي إلى تطبيق تقنيات المعلومات والإتصال في بناء التنظيمات مع بعضها لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات لإتخاذ القرارات المناسبة وإنجاز الأعمال وتقديم الخدمات للمستفيدين بكفاءة وبأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن وهو تحول الإدارة من إدارة عادية تقليدية إلى إدارة إلكترونية، وسنتناول هذا المطلب من خلال أربعة فروع، الفرع الأول تعريف الإدارة الإلكترونية، الفرع الثاني عناصر الإدارة الالكترونية، الفرع الثالث أهداف الإدارة الالكترونية، الفرع الرابع متطلبات الإدارة الالكترونية.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية

- نجد تعريف نجم عبود نجم، هي العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنيت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمؤسسة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق مصالح المؤسسة وزبائنها[1].

- تعريف البنك الدولي: هي إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بتغيير الطريقة التي يتعامل من خلالها المواطنين والمؤسسات التجارية في عملية صنع القرار، وربط طرق أفضل في الوصول إلى المعلومات وزيادة الشفافية وتعزيز المجتمع المدني[2].

الفرع الثاني: عناصر الإدارة الالكترونية

تتكون الإدارة الإلكترونية من 04 عناصر:

- العتاد: وهو كل ما يتعلق بأجهزة الحاسوب وملحقاتها، وعلى المؤسسات مراعاة أحدث العتاد من أجل توفير تكاليف التطوير والصيانة وملائمة الحاسوب للتطورات البرمجية.

- البرمجيات: وهي مجموعة البرامج المستخدمة لتشغيل الجهاز الآلي والإستفادة من إمكانياته المختلفة.

- الشبكيات: وتتمثل في الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج إتصالي لشبكات الأنترنيت، الإكسترانت، وشبكة الأنترنيت التي تمثل شبكة القيمة للمؤسسة ولإدارتها الإلكترونية.

---

[1] موسى عبد الناصر ومحمد قريشي، مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، **مجلة الباحث**، عدد 9 (2011)، ص.89.

[2] لخضر رابحي وعائشة لكحل، الإدارة الالكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، العدد 03 (جانفي 2016)، ص.243.

- صناع المعرفة: وهو العنصر الأهم في الإدارة الالكترونية، من القيادات الرقمية والمديرون والمحللون للموارد والمعرفة ورأس المال الفكري في المؤسسة[1].

الفرع الثالث: أهداف الإدارة الالكترونية

وجدت الإدارة الإلكترونية لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- إحداث تحويل في الإجراءات الحكومية كتوفير الخدمات الحكومية بأسرع وقت وأقل تكلفة.
- خلق الفاعلية في الإدارة وتحسين مستوى العمليات الإدارية بإستعمال التقنيات التكنولوجية الحديثة.
- تطوير نظام الحكم والشؤون العامة وإيجاد علاقة جديدة بين المواطنين والدولة في إدارة شؤون الدولة.
- ترشيد القرارات المتعلقة بالعمل الحكومي وتقليص الازدواجية في الإجراءات المعقدة.
- غربلة المعلومات وإنتقاء ما ينفع للقيام بالمبادرات الواحدة.
- تخفيف العبئ والجهد على المواطنين من أجل إنهاء المعاملات.
- تخفيف القيود البيروقراطية، والتقليل من عدد الأوراق المطلوبة للقيام بالمعاملات.
- تبسيط الإجراءات الإدارية وإختصارها.
- تدعيم الشفافية والعمل في وضوح تام[2].

الفرع الرابع: متطلبات الإدارة الالكترونية

ومن أجل التحول من الإدارة العادية إلى الإدارة الإلكترونية، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات:

- متطلبات تكنولوجية: وتتمثل في التقدم التكنولوجي وتوفر البنية التحتية الإلكترونية وعتادها بما يتماشى مع بيئة التحول.
- متطلبات الإدارية: ونجد ضرورة تطوير النظام الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية باستحداث إدارة جديدة تتماشى مع التطور التكنولوجي.
- التعليم والتكوين والتدريب للمتعاملين بهدف إكتساب الخبرة لإستخدام تقنيات المعلومات.
- متطلبات إجتماعية: الإنفتاح والترابط والتكامل بين المجتمعات الإنسانية.

---

[1] لخضر رابحي وعائشة لكحل، الإدارة الالكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية، **مرجع سابق**، ص.243.

[2] **المرجع نفسه**، ص .244.

- متطلبات أمنية: أمن وحماية المعلومات في الإدارة الإلكترونية وإصدار التشريعات الضرورية لتطبيق الإدارة الإلكترونية ووضع إطار قانوني يضمن أمن المعاملات الإلكترونية وتحديد الإجراءات العقابية الخاصة بفئة المتورطين في جرائم الإدارة الإلكترونية.

- متطلبات سياسية: والمقصود بذلك وجود إرادة سياسية من طرف القيادة السياسية لدعم الهياكل الإدارية وإدخال التغييرات عليها، من خلال توفير المال والجهد والوقت والمتابعة لنجاح التحول إلى الإدارة الإلكترونية[1].

فإن إنعدام الإرادة السياسية يبقى فكرة الإدارة الالكترونية حبر على ورق.

- متطلبات إقتصادية: يمثل الإقتصاد العمود الفقري لكل دولة، وبما أن المداخيل المالية لكل دولة هي التي تستعمل لتوزيع الدخل وتمويل المشاريع فإنه يجب العمل على تغيير الطريقة التي يعمل بها الإقتصاد، نتيجة للأسواق الجديدة للتجارة الإلكترونية والعلاقات الجديدة بين المؤسسات الإنتاجية والمستهلكين[2].

المطلب الثالث: ماهية الديمقراطية التشاركية

ظهرت الديمقراطية التشاركية كمصطلح حديث تعبر عن رؤية جديدة نحو تطور الدول ورقيها وإزدهارها وأصبحت من صور المناهج التي إنتهجتها الدول الحديثة لتجسيد الأسس الديمقراطية في صورتها العامة ومبادئ إشراك المواطن في صناعة وإتخاذ القرار وتدبير الشأن العام والتقريب بين الحاكم والمحكوم.

كما أن الأهمية المتزايدة للديمقراطية التشاركية تتعزز عبر تفعيل جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي أصبحت تتبوأ مكانة متميزة على الصعيد المحلي والإقليمي، وسنتناول هذا المطلب من خلال ثلاثة فروع، تعريف الديمقراطية التشاركية في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني خصائص الديمقراطية التشاركية، وفي الفرع الثالث آليات إرساء الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.

[1] لخضر رابحي وعائشة لكحل، الإدارة الالكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية، **مرجع سابق**، ص ص .245،246.

[2] **المرجع نفسه**، ص246.

الفرع الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية

حاول العديد من الباحثين تعريف الديمقراطية التشاركية وفقا لرؤيتهم إلا أنهم يجتمعون على أنها أهم آليات إشتراك المواطنين بصورة مباشرة في إتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤونهم العامة، ومراقبة مدى تقدم تنفيذ هذه القرارات[1].

حيث يعرفها "يحي البوافي": هي عرض مؤسساتي للمشاركة موجه للمواطنين، يركز على إشتراكهم في مناقشة الإختيارات الجماعية التي تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، وصيانة مشاركته في إتخاذ القرارات، ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية عبر ترسانة من الإجراءات العملية.[2]

وعرفها أيضا الأستاذ الدكتور الأمين شريط بقوله: "هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية وإتخاذ القرارات المتعلقة بهم، وهي توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين عن طريق إشتراكهم في الحوار والنقاش العمومي، وإتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك."[3]

كما تذهب الدكتورة غزلان سليمة إلى أن الديمقراطية التشاركية ليست فقط غاية حديثة لكن هي أيضا نوع مؤثر في إتخاذ القرار فكلما كان المواطن في أهلية فله الحق في التعبير والاقتراح حول مستقبل الحي، وكلما كان المجتمع في أهلية التصرف من أجل تحقيق غاياته، وكلما أخذ النظام السياسي بعين الإعتبار توقعات أعضائه كلما كان ذلك أسهل.[4]

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية المحلية بأنها مجموعة متباينة من الإجراءات والآليات والوسائط بين السلطة والمجتمع على غرار الإستفتاء، الإستبيان، الإجتماعات واللقاءات في المجالس المحلية على إختلاف نشاطاتها نحو تحقيق هدف مشترك، وهو إشتراك المواطن في إتخاذ القرار العمومي[5].

---

[1] زوبير هايل، **دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر**، مذكرة معتمدة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية (جامعة العربي التبسي تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020)، ص ص .8،9.

[2] **المرجع نفسه**، ص.10.

[3] **المرجع نفسه**، ص.8.

[4] **المرجع نفسه**، ص.9.

[5] إيمان مختاري وإيمان تمرابط، مداخلة الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة برنامج كايدال – **مجلة دراسات في حقوق الإنسان**، المجلد 04، العدد 02 (2020)، ص ص .81-92.

وأيضا هي المشاركة الفردية من جانب المواطنين في القرارات السياسية والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل من الإعتماد الكلي في هذه القضايا على النواب المنتخبين وبالتالي فإن المشاركة من جانب المواطنين تتم بالتفاعل المباشر والنشط وتتم في إطار مجتمعات صغيرة بحيث تكون فرص التواصل المباشر بين الجماهير أكبر.[1]

وفي تعريف "جون ديوي": فقد عرفها بأنها مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الإجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم نتاج وهذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها.[2]

ويعرفها "صالح الزياني"" هي: يعد مفهوم المشاركية والتشاركية مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية كما يفهمها ويسعى من أجل تحقيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحها ويقوم هذا النوع من المشاركة على حرية التنظيم وحرية التعبير وأيضا على قدرات المشاركة البناءة[3].

وتشمل المشاركة الوسائل المختلفة التي يمكن من خلالها أن يساهم المواطنون في اتخاذ القرارات السياسية من الضروري إدراج بعض الآليات التشاركية من دون إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية التمثيلية نفسه، لا يجب هنا أن يضع المواطن نفسه مكان صانع القرار إنما يسعى إلى التأثير على القرارات التي يضعها.

الفرع الثاني: خصائص الديمقراطية التشاركية

- تلعب الديمقراطية التشاركية دورا كبيرا في فتح المجال نحو المجموعات السياسية في التكاتف والتعاون فيما بينها.

- يمكن إعتبار الديمقراطية التشاركية سبيلا نحو تعديل وإصلاح النظام القائم في الدولة لأنها تعزز الإحساس بالانتماء والمسؤولية لدى المواطنين نحو وطنهم بما يدفعهم إلى بذل قصار جهدهم من أجل إصلاح أوضاع البلاد.

---

[1] مصطفى أولاد المير، **الديمقراطية التشاركية لتعزيز دور البلدية في مجال التنمية**، مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون إدري (جامعة غرداية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2021)، ص.14.

[2] **المرجع نفسه**، ص.15.

[3] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

- إحترام مبدأ المشروعية بحيث سيرى المواطنون أنهم جميعا سواسية أمام القانون ولا يشعرون بالتهميش وعدم المساواة مما يجعلهم يبذلون مجهودا أكبر من أجل بناء مجتمع متكامل ومتجانس.

- تسعى الديمقراطية التشاركية إلى المقاربة بين المواطنين وممثليهم والمشاركة فيما بينهم في مناقشة جميع مشكلات المجتمع وإيجاد الحلول اللازمة.

- تعتمد الديمقراطية التشاركية على المجالس المنتخبة التي تعد من بين الآليات الرئيسية التي تكرس وتوسع من نطاق تفعيلها، حيث تقوم الديمقراطية التشاركية بإتاحة تعاون النخب السياسية فيما بينها، فالنخب التي يمكن أن تتباعد أو تصارع فيما بينها من خلال التصويت العادي والآلي في الديمقراطية الغير التشاركية ويمكنها عن طريق التشارك أو تتعاون أو تتضافر جهودها من خلال هذا الأسلوب الديمقراطي التشاركي.

- إحترام الشرعية، فالشرعية القائمة من خلال التشارك لا يشعر أي طرف فيها بالإقصاء أو التهميش فالجميع يرى مجهوداته الخاصة ودوره في البناء المجتمعي[1].

- الفعالية، فبدونها لا يمكن لأي نظام أو مشروع أن ينجح فالفعالية مظهر بل شرط لكل عمل يراد له تحقيق أهدافه، فهي عنصر قوي من عناصر الحكم الديمقراطي.

- تبني الديمقراطية التشاركية مفهوم الديمقراطية من أسفل أي أنها تسعى لأن يشارك المواطن في صناعة القرار ويؤثر به مباشرة.

- تتسم الديمقراطية التشاركية بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطنين ونوابهم وبين المواطنين ومشكلاتهم والسعي وراء إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات المطروحة محليا.

- تلعب المجالس المنتخبة دورا بارزا في آليات تنفيذ الديمقراطية التشاركية.

- فتح المجال العام وإطلاق المزيد من الحريات لمختلف الفواعل وإشراكهم في اتخاذ القرارات.

- إيجاد شفافية أكثر وعدالة أكثر وسيادة القانون.

غير أن دون وجود رغبة حقيقية عند صناع القرار لتبني هذا القرار تبقى هذه الأخيرة حبرا على ورق.

[1] زوبير هايل، دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر، **مرجع سابق**، ص ص.11،12.

ومن خلال الخصائص التي تم تقديمها يتضح أو الديمقراطية التشاركية تتميز بعدم الإقصاء وإعطاء الفرصة للمشاركة القائمة على الشرعية والمساواة في سياق من التفاعل والفاعلية فهي تعتبر جوهر الأنظمة الديمقراطية[1].

الفرع الثالث: آليات إرساء الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

سيتوجب تعزيز الديمقراطية اعتماد توليفة من الآليات من شأنها حماية المواطن وتوسيع دائرة مشاركته في الشأن العام، إضافة إلى جعل المؤسسات والسياسات العمومية تحظى بالشرعية والمشروعية وتنصب هذه الآليات في:

أ- سيادة القانون: إن قيام دولة القانون المعاصرة الحديثة المرتبطة ارتباطا وثيقا بإقسام السلطة بين الهيئات الثلاثة الرسمية والهيئات غير الرسمية كالمواطن على سبيل المثال كون السيادة ملك للمواطن هذا ما يجعل منهم يندرجون ضمن الهيئات الرسمية.

وعلى هذا الأساس فإن سيادة القانون تستلزم أن يقابل مبدأ المشاركة المساواة بين المواطنين في عمليات إتخاذ القرارات في الشأن العام[2].

وعليه فتحقيق مطلب المشاركة القائمة على المساواة يتأتى من جراء تكريس مبدأ المساواة أمام القانون، بمعنى أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال ممارسة التمييز أو الإقصاء الذي يعود مراده إلى أساس العرق اللغة، الدين، ...الخ، ضد أي شخص أو فئة مهما كانت سيادة القانون.

ب-توسيع دائرة المشاركة: تستلزم عملية بناء الدولة المدنية إقامة حكم ديمقراطي تشاركي يستند على إقرار مبدأ المشاركة النشطة والفعالة والتي توحي على أن القرار المتخذ يحمل في كنفه تظاهرات القبول والرضا التي بدورها تساهم في تنامي الشعور بالانتماء والولاء فلا يمكن الحديث عن مجتمع تشاركي في ظل غياب فرص المشاركة التي تدل على عجز النظام السياسي برمته، بالتالي تصبح التناعرات والصراعات سواء بين الطبقة السياسية في حد ذاتها أو بين النخبة الحاكمة والمجتمع من جانب آخر على مسار العملية السياسية، مما قد يؤدي إلى التشرذم والتشتت اللذان ينجر عنهما التفاوت الطبقي والعنف بشتى أنواعه فضلا عن إمكانية حدوث حروب أهلية تدفع بتدخل وحدات دولية أخرى (سواء كانت دولا أو منظمات دولية) في الشؤون الداخلية للدولة حالات ثورات الربيع العربي على سبيل المثال (ليبيا، سوريا، مصر، تونس، اليمن) تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان الأمر الذي يجعل من سيادة الدولة

[1] زوبير هايل، دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر، **مرجع سابق**، ص .9.

[2] مصطفى أولاد المير، الديمقراطية التشاركية لتعزيز دور البلدية في مجال التنمية، **مرجع سابق**، ص ص .15،16.

تتضاءل أو بالأصح تختفي وتزول، وفي هذا الصدد فإن المشاركة النشطة والفعالة لتوقف تعزيزها على الديمومة والاستمرار بمعنى أن المواطن ينبغي أن يشارك في إدارة شؤون الحياة العامة بصفة دائمة ولا تقتصر مشاركته على الإدلاء بصوته يوم الاقتراع وإنما يستدعي الأمر مساهمة المواطن مساهمة نشطة جراء ممارسة السلطة عن طريق وجود مجتمع مدني فاعل يشكل الوسيلة التي من خلالها يمكن تحقيق المصالح المادية والمعنوية التي تخدم المجتمع بأكمله[1].

لكن هذا لا يعني أن المشاركة الدائمة تكون بالانخراط في مؤسسات المجتمع المدني فقط، وإنما بإمكان المواطن تحري المعلومة. تقديم اقتراحات، حضور المؤتمرات والمداولات العامة وغيرها من الممارسات التي تبرهن على أنه مواطن إيجابي صالح يهتم بتدبير شؤونه كون أنه في كثير من الأحيان يرفض المواطن الانضمام إلى الهيئات التطوعية أو القطاع الثالث.

ج –نزاهة العمليات الانتخابية والتداول السلمي على السلطة:

يعد الانتخاب شرطا أساسيا لتفعيل المقاربة التشاركية من منطق أن حق الانتخاب يشير إلى الوسيلة التي من خلالها يشارك المواطنين في إنشاء السلطة، ويرى (طفو محمد) في كتابه القضاء المغاربي وتحديات بناء الدولة الوطنية: (بأن الانتخاب يتبوأ مكانة في حاكمة كرئاسة الدولة وعنصرية المجالس التميثيلية سواء الوطنية أو المحلية[2].

تجربة الميزانية التشاركية في بورتو اليغري البرازيلية:

في مستهل الحديث تعتبر الميزانية التشاركية أحد الآليات الحديثة لتفعيل المقاربة التشاركية في صنع السياسة العامة إذ أثبتت نجاحها في التجربة البرازيلية باعتبارها أحسن أداة كرست مظاهر الديمقراطية التشاركية من خلال التصرف التصرف المباشر في رسم الميزانية وتمثل الميزانيات التشاركية إحدى صور إضفاء الشفافية والمساءلة وتكريس المالية المحلية الرشيدة.[3]

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية بأنها مجموعة متباينة من الإجراءات الآليات، الوسائط بين السلطة والمجتمع على غرار الاستفتاء، الاستبيان، الاجتماعات واللقاءات

[1] مصطفى أولاد المير، الديمقراطية التشاركية لتعزيز دور البلدية في مجال التنمية، **مرجع سابق**، ص.17.

[2] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[3] رضوان مجادي، **الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية دراسة حالة جامعة سعيدة**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث (جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020)، ص.66.

في المجالس المحلية على اختلاف نشاطاتها نحو تحقيق هدف مشترك وهو اشتراك المواطن في اتخاذ القرار العمومي.

في الجزائر، أكد المشرع على أهمية الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في مختلف النصوص القانونية، المادة 13 من دستور 1996 المعدل والمتمم سنة 2016 وكذا قانون البلدية رقم 11-10 ولاسيما في المواد 11،12،13،14، منه والتي تندرج ضمن الباب الثالث من القانون والمعنون ب: مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية، حيث نص المادة 11 منه على ما يلي:

"تشكل البلدية الإطار المؤسساتي للممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم وإستشاراتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون ويمكن في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص الوسائل والوسائط الإعلامية المتاحة، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين[1].

ومن أجل تفعيل دور المواطن في تسيير شؤون حياته اليومية من خلال مشاركته في صنع القرار على مستوى المجالس البلدية.

وتجدر الإشارة على أن الديمقراطية التشاركية قبل أن يتم تقييمها ومأسساتها فهي قيمة إجتماعية تعبر عن تقاليد إجتماعية قديمة عرفها المجتمع الجزائري "تاجماعت، تويزة، عزابة، العرش...الخ كشكل من أشكال التنظيم والضمان الإجتماعي يهدف إلى رفع مطالب الجماعة للمسؤول المحلي والسعي إلى حلها والتكفل بها.

وبالتالي فإن الديمقراطية التشاركية إستمرارية لمسار الديمقراطية التمثيلية فإذا كانت المجالس الشعبية المنتخبة تعبر عن مقاربة الديمقراطية التمثيلية أو النيابية القائمة على مبدأ انتخاب ممثلين أو نواب للتعبير عن الإرادة الشعبية ومراقبة أعمال الإرادة في تحقيق التنمية المحلية وتقديم خدمة عمومية بما يتوافق وتطلعات مستعملي المرافق العمومية فإن الديمقراطية التشاركية

[1] إيمان مختاري وإيمان تمرابط، مداخلة الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة برنامج كايدال –، **مرجع سابق**، ص ص .87،86.

جاءت لتكفل مسار الديمقراطية التمثيلية من خلال تفعيل دور الفاعلين المحليين وجعلهم شركاء في مسار عملية التنمية المحلية[1].

التكنولوجيا الحديثة: آلية من آليات المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية المحلية:

مع ظهور شبكة الانترنيت والانتشار الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال الحديثة بدأت العديد من المبادرات التي تعتمد على هذه التقنيات الحديثة من أجل تكريس مبادئ التشاركية وهو ما يسمح لأي شخص بالإدلاء برأيه من دون التنقل إلى مقر التنظيم الإداري من أجل ذلك، انتشرت مؤخرا ظاهرة العرض الإلكترونية في العالم وقد تم أيضا اعتماد آلية التصويت الإلكتروني عن بعد في بعض الدول.

المبحث الثالث: نماذج مختارة للشراكة المحلية في بعض دول العالم

بما أن الشراكة هي إحدى أدوات تفعيل الديمقراطية في المجتمع وأداة للتغيير والتي يمكن من خلالها الإسهام في بناء مجتمع ديمقراطي حر وعادل تدار فيه شؤون العامة من خلال المواطنين ومنه أجلهم، وعلى أساس إحترام الكرامة الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمواساة بين جميع المواطنين وبالمشاركة يتم تحريك همم وطاقات المواطنين للإسهام في مواجهة تحديات التنمية، فعلى المستوى المحلي فإن الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والإعلام المحلي، هي شراكة مكملة للإدارة وتكرس مبادئ الحوكمة المحلية التي إذا طبقت بشكل صحيح حققت في الأخير ما يعرف بالتنمية المحلية.

وهناك عدة نماذج حول العالم كرست مبدأ الشراكة المحلية وحققت نجاحا متميزا، ونذكر منها في ثلاث مطالب: شراكة القطاع الخاص في تركيا في المطلب الأول، وشراكة المجتمع المدني الفرنسي في المطلب الثاني وشراكة الإعلام المحلي السعودي في المطلب الثالث.

المطلب الأول: شراكة القطاع الخاص في تركيا

لقد جاءت الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام نتيجة لقصور أو تردي دور الحكومات ومؤسساتها في تقديم الخدمات وتوفير المنتجات بكفاءة وفعالية وبما يتناسب أو يستجيب لإحتياجات المواطنين ومتطلباتهم.

ومن بين الدول التي إستطاعت تحقيق نجاحات معتبرة في هذا المجال نجد تركيا لقد شهدت تركيا خلال العقود القليلة الماضية نهضة إقتصادية أهلتها لتنظم لقائمة الدول العشرين

[1] إيمان مختاري وتمرابط إيمان، مداخلة الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة برنامج كايدال –، **مرجع سابق**، ص.88.

الأقوى إقتصاديا في العالم، كما أنها تحتل المرتبة الثانية على لائحة الدول الأكثر إستثمارا في البني التحتية من بين 139 دولة حسب ما جاءت به قاعدة بيانات البني التحتية لدى البنك الدولي، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات في مجال البنى التحتية عام 2015 في تركيا 44,7 مليار دولار، وقد إستقطع مشروع مطار إسطنبول مبلغ 35,6 مليار دولار كأكبر مبلغ مالي مسثمر في مشروع واحد في تاريخ الاستثمار في البنى التحتية في العالم، وتمثل هذه المشاريع تنفيذا فعليا لنسبة عالية من رؤية تركيا 2023 التي خصصت لها 400 مليار دولار لتطوير بنيتها التحتية[1].

عوامل نجاح الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في تركيا

تقدم تركيا عوامل مقنعة لنجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تتمثل في:

- تهيئة تشريعات قانون مشجعة للاستثمارات القائمة على النماذج المختلفة للشراكة بين القطاع العام والخاص.
- تعزيز مناخ الاستثمار بفضل القوانين المحلية والدولية التي تحمي الاستثمار.
- تحديد وتنفيذ المشاريع وفقا لنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقد تم تنفيذ مشاريع بقيمة 135 مليار دولار في مختلف القطاعات عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تتمتع تركيا بسياسات إقتصادية كلية، كما تتمتع بإدارة مالية قوية مما يدعم الاستثمارات القائمة على الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- الهيئة المنظمة للإستثمار في البنى التحتية في تركيا، والتي تعمل على دعم وتشجيع الإستثمار في تركيا، تابعة لرئاسة الحكومة التركية[2].

كما تقوم هذه الهيئة بأعمال التنسيق بين المستثمرين والهيئات الحكومية والسلطات المحلية ومنظمات الأعمال، وكذلك إعلام المستثمرين بالإجراءات والعمليات البيروقراطية ومتابعة جميع المراحل الخاصة بالعمليات الإستثمارية[3].

وهذه الهيئة جاءت نتيجة لتحقيق أهداف طموحة لتطوير بنيتها التحتية تم تحديدها مسبقا.

---

[1] الطاهر ميمون، التجربة التركية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص: دراسة تحليلية، **مجلة إقتصاد المال والاعمال**، المجلد 04، العدد 02، (ديسمبر 2019)، ص .211.

[2] المرجع نفسه، ص .213.

[3] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

- الإطار القانوني المشجع للشراكة بين القطاعين العام والخاص خاصة في البنى التحتية في تركيا:

بما أن العديد من الأدبيات الإقتصادية تشير إلى الحاجة لإصدار أنظمة وقوانين خاصة بالإستثمار بشكل عام، سن البرلمان التركي قانونا جديدا للإستثمار مقترحا من طرف وكالة دعم وتشجيع الإستثمار يتم بموجبه إيضاح كافة جوانب الإستثمار وبشكل خاص الحوافز المقدمة للمشاريع الاستثمارية (الإعفاء من الرسوم الجمركية، تقديم رواتب أجور ملائمة للموارد البشرية ذات الكفاءة في المشروع)[1].

المطلب الثاني: شراكة المجتمع المدني في فرنسا

يساهم المجتمع المدني يوميا في تعزيز وتحسين حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم ومهما إختلفت تسمياتهم "المدافعون عن حقوق الإنسان، المنضمات الغير حكومية، النقابات، الجمعيات الخيرية...الخ).

فهي تعمل لأجل مستقبل أفضل وتحقيق العدالة والمساواة والمساهمة في التنمية المحلية.

فالمجتمع المدني الحيوي والمتنوع والمستقل والقادر على العمل بحرية والمنوط بالمعرفة والمهارة هو عنصر أساسي في تفعيل التنمية المحلية والمشاركة في صنع القرار.

وهذا ما نجده في المجتمع المدني الفرنسي الذي نشط الحديث عنه مع تزايد الإهتمام بالعولمة وإتساع السوق الدولي بإدماج الأسواق المحلية، بحيث أصبح المجتمع المدني لا يتقيد بالحدود القومية وإتساع إستخدام المنظمات الغير حكومية في فرنسا.

- تتمتع فرنسا بتنوع ثري من منظمات المجتمع المدني وينخرط معظمها في أنشطة نظامية في الأراضي الفرنسية إلا أن عددا لا بأس به منها يسخَّر أنشطته على الصعيد الدولي.

وتتفاوت أحجام منظمات المجتمع المدني ووسائلها من حيث الموارد المالية والبشرية وتقدم وجهات نظر متباينة للتعاون مع السلطات العامة غير أن جميعها يعزز التضامن الذي يرتكز على التبادل بين المواطنين والسلطات والمنظمات، كما تتمتع بعض المنظمات بخبرات محددة في مجالات عمل معينة، فيما يتمتع البعض الآخر بولاية عمومية أكثر، يمكنها التدخل في عدة قطاعات من السياسة الفرنسية إلى التنمية إلى التضامن الدولي، فتشارك منظمات المجتمع المدني الفرنسية في وضع إستراتيجيات قطاعية مثل: التعليم والصحة ...، وكذلك في بعض

[1] الطاهر ميمون، التجربة التركية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص: دراسة تحليلية، **مرجع سابق**، ص.214.

عمليات الرصد والتقييم وهذا التنسيق هو من يتيح إستحداث حركية مشتركة بغية بلوغ الأهداف التي تحددها إستراتيجيات أنشطة القطاع العام، وتكتسي أهمية خاصة في إطار الإستراتيجيات والسياسات العامة المتعلقة بأولويات المساعدة الإنسانية الرسمية الفرنسية، وشاركت منظمات المجتمع المدني الفرنسي في عام 2021 على سبيل المثال في وضع صندوق دعم المنظمات النسوية[1].

يضطلع المجتمع المدني الفرنسي بثلاث أدوار جوهرية تكمل عمل الدولة وهي:

1- تعبئة السلطات والدفاع عن قضايا محددة بفعل خبرتها من أجل التأثير في السياسات الوطنية وسياسات الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف وفي المفاوضات الدولية.

2- العمل ميدانيا: بالقدرة على تنفيذ الإجراءات بغية تعزيز حقوق الإنسان أو التدخلات الإنسانية أو الإنمائية أو توفير الخبرة الفنية.

3- توعية المواطنين وتدريبهم من خلال مختلف فرص العمل التطوعي التي توفرها الجهات الفاعلة المنخرطة في مجال التعاون الدولي، ويسهم التطوع في تفكيك الأفكار وتدريب الأجيال المقبلة من الجهات الفاعلة في مجال التنمية[2].

- يمكن لمنظمات المجتمع المدني الفرنسي وبصرف النظر عن وضعها التعويل على إلتزام وزارة أوروبا والشؤون الخارجية بتطوير علاقات معها، تقوم على الشراكة في تطبيق مباشر للوثيقة التوجيهية المتعلقة بالشراكة بين وزارة أوروبا والشؤون الخارجية والمجتمع المدني والاستراتيجيات القطاعية، فطورت وزارة أوروبا والشؤون الخارجية حوار منتظم مع منظمات المجتمع المدني في السنوات الأخيرة، وتجتمع هيئات عديدة في محافل تشاور بإنتظام، وبصورة رسمية وغير رسمية في سياق يتجاوز إطار المجلس الوطني للتنمية والتضامن الدولي، بحيث تتيح هذه الهيئات إقامة حوار مواضيعي وجغرافي وبحث فرص الشراكة المتوافرة وإستحداث فرص للقاء مختلف الممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الإقتصادي والممثلين عن الدولة ويسهم هذا الحوار في وضع إستراتيجية فرنسية للمساعدة الإنمائية الرسمية منسقة وشاملة من

[1] الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، سياسة فرنسا الخارجية، 2024، تاريخ الاطلاع في: (2024/05/07: 16:02). http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/،

[2] المرجع نفسه.

خلال تبادل الأفكار والخبرات، فتشارك منظمات المجتمع المدني الفرنسي في تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني التابعة للدول التي تنتفع بالمساعدة الإنمائية الرسمية الفرنسية[1].

ويرتكز تنفيذ هذه الإستراتيجيات على حوار وثيق بين البعثات الدبلوماسية الفرنسية ومنظمات المجتمع المدني المحلية التي تشارك على نحو جهوي كذلك في العمل الميداني الفرنسي.

- فمنظمات المجتمع المدني تمثل جهة فاعلة، أساسية في التضامن والتنمية الدوليين، وهو ما يدل على درجة الإنفتاح الديمقراطي.

- الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني في فرنسا، يقوم تمويل وزارة أوروبا والشؤون الخارجية لمنظمات المجتمع المدني على أدوات وآليات متنوعة قادرة على التكيف مع جميع أنواع المنظمات العاملة في مجال التنمية والتعاون والمجال الإنساني والتضامني الدولي بصورة عامة، وأدرجت هذه الأجهزة كافة في دليل الإعانات العامة للتضامن الدولي الذي تم تحديثه في عام 2020.

وتدير الوكالة الفرنسية للتنمية عددا من هذه الآليات وتتولى الوكالة إنتقاء طلبات مساعدة المبادرات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني عامة والعاملة في ميدان التنمية والتضامن الدولي ودراستها منذ عام 2009.

وقد حظي 121 مشروعا بتمويل مشترك زادت قيمته من 115 مليون يورو في سنة 2020، وتم تقديم الدعم لأكثر من أربعة آلاف (4000) منظمة في بلدان شريكة من خلال منظمات غير حكومية فرنسية تنتفع بهذا التمويل، وتخصص نسبة 82% من هذا التمويل للمشاريع الميدانية التي تنفذ نسبة 72,6% منها في القارة الإفريقية ويتعلق الباقي بالأنشطة ذات المنفعة العامة في فرنسا، على غرار هيكلة مجال الجمعيات أو أنشطة التثقيف في مجال المواطنة والتضامن الدولي[2].

[1] الشراكة مع منضمات المجتمع المدني، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، سياسة فرنسا الخارجية، 2024. http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/، تاريخ الاطلاع في: (2024/05/07، 17:00).

[2] المرجع نفسه.

المطلب الثالث: شراكة الإعلام المحلي في السعودية

يعرف الإعلام المحلي بأنه مصدر من مصادر التوجيه والتثقيف في المجتمعات، كما تكمن أهميته في دفع التنمية نحو الأمام وإنجازها بالشكل المطلوب إذ يفترض تحقيق التنمية تعبئة الموارد الذاتية للمجتمع وفق إستراتيجية واضحة ومدروسة لكيفية تحقيق التنمية.

ومن الملاحظ وعلى سبيل المثال نجد الإعلام المحلي في السعودية والذي شهد تغيرات جذرية وإيجابية، تجاوز فيها العديد من التحديات وإستفاد من الفرص المتاحة وسعى إلى تحقيق رؤية طموحه لمستقبل مشرق فمن بين التحديات التي واجهها الإعلام السعودي، نجد:

-المحلية: فقد كان الإعلام السعودي يركز بشكل كبير على الشأن المحلي ونقص تفاعله مع الشأن الإقليمي والدولي.

- الإنغلاق: نقص التعاون والتبادل بين المؤسسات الإعلامية الأخرى سواء على المستوى الوطني أو العالمي.

- الرقابة: وجود قيود على حرية التعبير مما أثر على جودة وتنوع وحيادية المحتوى الإعلامي.

- البعد عن التقنيات المحدثة: فقد كان الإعلام المحلي السعودي يواجب صعوبة في مواكبة التطورات التقنية السريعة مما أثر على قدرته على جذب وإرضاء الجمهور وخلق التنافسية[1].

ولمواجهة هذه التحديات جاءت رؤية 2030 كدافع قوي للإعلام السعودي وتوفر له فرص هائلة نذكر منها:

- تعزيز حرية التعبير والمسؤولية الإعلامية، حيث تحترم هذه الرؤية حق الإعلام في التعبير عن الرأي، مع التشديد على مسؤوليته في نشر المعلومات الدقيقة والموثوقة، مع إحترام القيم والمبادئ الإسلامية والوطنية.

- تطوير البنية التحتية الرقمية: وهو ما يسهل على وسائل الإعلام إستخدام التقنيات الحديثة والمتطورة لانتاج وتقديم خدمات إعلامية متنوعة ومتميزة.

- جذب الإستثمارات الأجنبية في قطاع الإعلام: وهو الأمر الذي يعزز قدرات الإعلام المحلي وإمكانيته ويفتح له أفاقا جديدة للتعاون والشراكة مع المؤسسات الإعلامية العالمية.

[1] زهير عثمان حمد، الإعلام السعودي مستقبل واعد في ظل رؤية 2030، مقالات سياسية، **صحيفة الراكوبة أخبار السودان** (23 فبراير 2024)، ص ص .02-11.

- إنشاء مدينة نيوم الإعلامية: تمثل مدينة نيوم الإعلامية عاملا مهما لتحقيق أهداف رؤية 2030 في مجال الإعلام، فهي توفر بيئة محفزة للمشاريع الإعلامية الإبتكارية وتجذب المواهب والخبرات العالمية وتوفر بنية تحتية متقدمة لتطوير تقنيات إعلامية حديثة.
- إطلاق مشروع ميديا ثون: وهو مشروع تطوير إعلامي يهدف إلى دعم الأفكار والحلول المبتكرة في مجال الإعلام المرئي والمسموع، ينظمه مركز التواصل الحكومي بوزارة الإعلام السعودية، ويتضمن المشروع عدة مسارات وجوائز وفعاليات تعليمية وتدريبية وتنافسية.[1]

وفي الختام نستطيع أن نقول أن الإعلام السعودي شهد ويشهد تحولا كبيرا في ظل رؤية 2030 من خلال تنويع المحتوى الإعلامي وتحسين جودة الإعلام بإستخدام أحدث تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

الأهداف الإستراتيجية المرجوة من قطاع الإعلام السعودي

تعمل إستراتيجية وزارة الإعلام على صناعة إعلام منافس وذلك بتطوير الصناعة الإعلامية، قصد تحقيق الأهداف التالية:

- ترسيخ صورة إيجابية عن المملكة وسرد قصتها للعالم.
- رفع مساهمة قطاع الإعلام في اقتصاد المملكة.
- رفع جودة المحتوى الإعلامي المحلي بما يمكنها من مواكبة التحولات العالمية.[2]

[1] زهير عثمان حمد، لإعلام السعودي مستقبل واعد في ظل رؤية 2030، **مرجع سابق**، ص ص .02-11.

[2] الموقع الرسمي لوزارة الإعلام السعودية، الأهداف، النشر في 2023/12/19، تاريخ الاطلاع في: (2024/04/27، 10:12).http://media.gov.sa/ar/node/5544

خلاصة الفصل الثالث

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى بعض تحديات التي تواجه الشركاء المحليين والذي إتضح لنا وجود تحديات داخلية تنبع من داخل المؤسسة المحلية تتمثل في المشاكل الهيكلية والتنظيمية وتحديات خارجية تفرض على المؤسسة من الخارج كالقيود القانونية والسياسية والدعم المالي و ... الخ، وهذا ما يؤثر سلبا على دور الشراكة المحلية في تحقيق التنمية المحلية.

كما تطرقنا لبعض الآليات التي تساهم في تفعيل دور الشراكة المحلية، فبدأنا بمبادئ الحوكمة كالمشاركة والشفافية والمساءلة وأبرزنا دورها في وضع سياسات عامة هادفة، ثم عرجنا على دور التقدم التكنلوجي والذي وظفنا فيه الإدارة الإكترونية كفاعل بارز ومشارك في تفعيل دور الشراكة المحلية لتذليل الصعوبات وتقريب الإدارة من المواطن وهذا جاء كنتيجة حتمية للتقدم والتطور التكنولوجي الحاصل، وهذا ما لمسناه في النقلة النوعية التي تشهدها البلاد في مجال رقمنة الإدارة المحلية، وبالإصافة إلى ذلك قدمنا الديمقراطية التشاركية كآلية بارزة تساهم في تفعيل دور الشراكة محلية في التنمية المحلية من خلال مشاركة هادفة وفعالة من طرف الشعب في صنع القرارات والسياسات العامة وفق أطر قانونية واضحة.

وكذلك إرتأينا أن نذكر بعض النماذج حول العالم ذات المشاركة المحلية الفعالة وأسباب فاعليتها، فأخذنا القطاع الخاص في تركيا، والمجتمع المدني في فرنسا والاعلام المحلي في السعودية.

الخاتمة

الخاتمة:

حاولنا في هذا البحث التعرف على ماهية الشراكة المحلية وأنواعها وعلاقتها بالتنمية المحلية، وقد إتضح لنا أن الشراكة وبكل أنواعها ومستوياتها تعتبر نموذج من النماذج التي ظهرت على الساحة الإقتصادية وأحد المداخل المطروحة لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية، وقد تناولنا شراكة القطاع الخاص وشراكة المجتمع المدني وشراكة الإعلام المحلي، وخلصنا إلى ما يلي:

– لقد نص المشرع على مشاركة المواطن المحلي في تسيير شؤونه المحلية، وهذا ما نجده في الباب الثالث من القسم الأول من قانون البلدية رقم 10/11، الامر الذي يعكس توجه المشرع نحو تفعيل المشاركة الشعبية.

– حاول المشرع في قانون البلدية رقم 10/11، تحقيق مبادئ الحكامة الرشيدة، كالشفافية والمساءلة والمشاركة، بمقتضى اشراك الفاعلين المحليين كالقطاع الخاص والمجتع المدني والاعلام المحلي، ...الخ، في التسيير المحلي، على إعتبار أن الشراكة المحلية آلية من الآليات المساهمة في تحقيق التنمية المحلية.

– لا يمكن إنكار الدور الكبير الذي يقوم به القطاع الخاص في إدارة النشاط الاقتصادي أو التقليل منه، وذلك عند قيامه بتنفيذ وإنشاء وإدارة المشروعات التي تحتاج إليها الدولة لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية رغم السلبيات التي تواجه عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

فمن إيجابيات القطاع الخاص في الجزائر انه حقق جملة من الأهداف الإقتصادية كتوفير مناصب الشغل والتخفيف من البطالة وتوفير السلع والحاجيات للمواطنين بالإضافة إلى تحقيق أهداف سوسيوثقافية كدعم النشاطات الرياضية والثقافية ...الخ، غير أن مساهمته تبقى جد محتشمة نظرا للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة بسبب وجود عراقيل إدارية وقانونية تكبح تقدم القطاع الخاص في الجزائر.

– يعتبر الإعلام المحلي قناة هامة للاتصال والتواصل وتقريب المواطنين من مسؤوليهم المحليين لطرح انشغالاتهم وكذا توعية المواطنين بضرورة المشاركة في عملية التنمية، وهذا ما دفع بالحكومة الجزائرية في انتهاج الخط التنموي الى توظيف وسائل الاعلام لتحقيق أهدافها فقام بإصدار اطار قانوني معرف بقانون الاعلام رقم 05/12 المؤرخ في 18 صفر عام

1433 الموافق ل 12 يناير 2012 والذي يضم 12 باب و133 مادة لتنظيم العمل الإعلامي إلا أن مساهمة الإعلام المحلي في الجزائر تبقى ضئيلة لا تتعدى إطار المتابعة الإخبارية لمختلف الأحداث التي شهدتها الجزائر وذلك بسبب عدم إكتمال نضجه فلا قاعدة تقنية صلبة ولا اعتماد كافي على تكنولوجيات الاعلام والاتصال وهو ما يفسر ضبابية التنمية المحلية .

– أن المجتمع المدني النشط والفعال يعتبر أحد أوجه الشركاء المحليين في عملية التنمية المحلية من خلال قيامه بعدة أدوار نذكر منها تقديم إقتراحات ونماذج للإدارات، القيام بالمبادرات للنهوض بالمجتمع، العمل التطوعي...الخ.

وهو الأمر الذي أجبر المشرع الجزائري الى تحيين قانون الجمعيات 31/90 وأصدر قانون رقم 06/12 المؤرخ في 2012/01/12 والذي ترك مساحة لمنظمات المجتمع المدني لترك بصمته في إحداث والمشاركة في التنمية المحلية: غير أن كل هذا لم يدفع بمنظمات المجتمع المدني الجزائرية إلى الظهور بمظهر الفاعل البارز في تحقيق التنمية المحلية، وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها:

~ اللاإستقلالية ويظهر جليا في التبعية المالية للدولة ما يكرس الخضوع.

~ الضعف الهيكلي متعدد الأبعاد وإنتشار الإنتهازية في البيئة الداخلية للجمعيات.

~ تمركز عملها في مجالات محدودة وفي إطار العمل التطوعي.

التوصيات

– إذا كانت الشراكة أسلوب من الأساليب المطروحة لإدارة وتنفيذ المشروعات، فلا بد من وجود إطار تشريعي صالح ومرن، يضمن إزالة جميع الإجراءات والقيود البيروقراطية التي تواجه الشركاء المحليين، بما يضمن وجود تنافس في تنفيذ تلك المشروعات.

– ينبغي أن يكون هناك تعاون مستمر مع الشريك الخاص من أجل الوصول إلى إنجاز أفضل النتائج التي تسعى لتحقيقها، سواء كان الهدف قصيرا او طويلا لأجل، وذلك من خلال وضع إمكانيات وقدرات القطاع العام إلى جانب إمكانيات وقدرات القطاع الخاص في إطار التعاون المتبادل بينهم.

– الإعتماد أكثر على القطاع الخاص في تلبية الإحتياجات العامة للمواطنين وتحقيق التنمية وخلق التنافسية الإيجابية.

– اصلاح نظام الموارد المالية للجماعات المحلية بما يضمن تنفيذ المشاريع التنموية (الجباية المحلية، دعم الدولة...الخ).

– الإعتماد أكثر على منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية والشاملة وفتح باب المبادرة أمامهم.

– الإعتماد أكثر على تكنولوجيات الإعلام والإتصال لتطوير البنية الأساسية للإعلام المحلي.

– مرونة النظام السياسي بما يسمح الوصول إلى المعلومة مع عنصر المتابعة والتقييم.

– تحيين القوانين الأساسية المتعلقة بالجمعيات والإعلام بما يضمن الإستمرارية والكفاءة في الأداء.

– لكي تكون هناك شراكة حقيقية لا بد وأن تكون مواقف الشركاء قوية وجادة، مع إعتراف كل طرف بطبيعة أهداف الطرف الآخر، وأنه يحق لكل طرف أن يسعى إلى تحقيق أهدافه، فبينما يركز القطاع الخاص على تعظيم أرباحه، فإننا نجد القطاع الحكومي يركز على تحقيق العائد الإجتماعي لجميع الأطراف وتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- أحمد رشيد. **التنمية المحلية**، مصر: دار الجامعة العربية للطباعة والنشر، 1986.
- أل زعير سعيد مبارك. **التلفزيون والتغيير الاجتماعي**، بيروت: دار الهلال للطباعة والنشر، 2010.
- الشهاوي ناجي. **الاعلام وتنمية المجتمع المحلي**، مصر: دار العلم والايمان للنشر، ط.1، 2015.
- الحسن عيسى محمود. **الاعلام والتنمية**، عمان: دار زهران، ط.1، 2010.
- زيدان جمال. **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع–دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي 10/11**، الجزائر: دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.
- مشاقة بسام عبد الرحمن. **نظريات الاعلام**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط.1، 2015.
- عبد المطلب عبد الحميد. **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الإسكندرية: دار الجامعة، 2011.
- فهمي محمد سيد. **تقويم عوامل تنمية المجتمعات الجديدة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.
- رواية توفيق. **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005.
- رحومة محمد علي. **الانترنيت والمنظومة التكنو–اجتماعية**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005.
- غرابية مروان خليل. **المجتمع المدني والتكامل دراسة التجربة العربية**، أبو ضبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015.

ثانيا: أطروحات ومذكرات ورسائل

أ- أطروحات الدكتوراه

- بلقليل نور الدين، **أثر اليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية- دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/2018.

- زغادي فاتح. **التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الطور الثالث LMD في العلوم السياسية، تخصص إدارة الموارد البشرية والتنمية الإدارية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019.

- مجادي رضوان. **الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية دراسة حالة جامعة سعيدة**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020.

- مخلوف ناجح. **الاعلام المحلي المسموع ودوره في مجابهة العنف الاسري في الوسط الحضري إذاعة المسيلة نموذجا**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد لمين دباغين سطيف: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015.

ب- رسائل الماجستير

- حسين عبد القادر. **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011.

- محمد مزاري، **إشكالية تمويل ميزانية البلدية وإنعكاساتها على التنمية المحلية دراسة حالة بلدية جسر قسنطينة2011/2007**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2012.

- لعتر كريمة. **دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ومعوقات دخوله الى البورصة- حالة الجزائر-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3: 2016/2015.

- لعجال ليلى. **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010/2009.

ج-مذكرات الماستر

- أولاد المير مصطفى. **الديمقراطية التشاركية لتعزيز دور البلدية في مجال التنمية،** مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون إدري، جامعة غرداية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2021.

- بن ساسي هالة. **المجتمع المدني كألية لتحقيق التنمية المحلية،** مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة محلية، جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.

- بن توهامي زيتوني. **النظام القانوني للقطاع الخاص في الجزائر،** مذكرة تخرج نيل شهادة الماستر LMD في تخصص قانون الأعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2021.

- جرعاب عبد القادر وقصير سيد احمد. **التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر،** مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون تيارت: قسم العلوم الاقتصادية، 2017/2016.

- دهينين زكريا. **دور الاعلام المحلي في تدعيم شروط التنمية المحلية في الجزائر،** مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة محلية، جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020 /2021.

- دوداح أمال ومشري نبيلة. **قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية – دراسة حالة بلدية يسر 2012/2010** -مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015.

- هايل زوبير. **دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر،** مذكرة معتمدة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية، جامعة العربي التبسي تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020.

- زيتوني صلاح الدين. **دور القطاع الخاص في التنمية في الجزائر،** مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إدارة محلية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018.

- مقدم محمد وفاطمة بن زيان. **الجباية المحلية ودورها في تفعيل التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة مولاي طاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020.

- سريدي أنفال. **واقع الشراكة عام خاص في الجزائر دراسة حالة كل من مؤسسة CYCMAو ETER ALGERIE**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة اعمال، جامعة 8 ماي 1945 قالمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017.

- عليلات زاكي. **دور الاعلام المحلي في تعزيز التنمية المحلية: دراسة حالة إذاعة عين الدفلى**، مذكرة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة: كلية العلوم السياسية، 2017.

- قماز سارة وطار أسماء. **حرية الصحافة في التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون اداري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.

- تاهمي خيرة وزيطة فطيمة. **دراسة تحليلية لواقع الشراكة المجتمعية في جامعة المسيلة، دراسة ميدانية رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة اعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020/2021.

ثالثا: المجلات والحوليات

- أبو حلاوة كريم. إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، **مجلة عالم الفكر**، العدد 8، مارس 2005.

- أزروال يوسف ولعجال ليلى. تقييم السياسات العامة دراسة في دور الفواعل الرسمية بالجزائر، المجلد 35، العدد 02، جامعة الجزائر 1، **حوليات جامعةالجزائر1**، 2021.

- الجوزي فتيحة. دور الشراكة في تفعيل الحوكمة المحلية، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد 29، المجلد 02، الجزائر،2014.

- العزاوي قيس. تحديات الاعلام في الوطن العربي، **مجلة شؤون عربية**، العدد 183، 6 سبتمبر 2020.

- بوعون أحمد. اتجاهات حديثة في الإنتاج الإذاعي المحلي في ضوء متطلبات الرقمنة وصناعة الجودة، دراسة ميدانية بإذاعة سطيف الجهوية، **مجلة المعيار**، مجلد 23، عدد 48، سنة 2019.

- بوزيان العربي وغالم جلطي. مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها ومجالات استخداماتها، **مجلة المالية والأسواق**، المجلد 08، العدد 02، 2021.

- بلخير محمد. مقومات وأساسيات التنمية المحلية، **مجلة أفاق علمية**، عدد 01 ،2008.

- بن الحاج جلول ياسين وعابد شريط. دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية –دراسة حالة الجزائر–، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، جامعة عبد الحميد بن باديس، العدد 10، مستغانم، جانفي 2016.

- بن حدة باديس. ديناميات المقاربة التشاركية داخل الادارة المحلية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد 09، العدد 02 ،2018.

- بن يزة يوسف وزغادي فاتح. التنمية المحلية في ضل الشراكة مع القطاع الخاص، **المجلة الجزائرية للامن الإنساني**، مجلد رقم01، العدد 03، 2017.

- هشام مصطفى محمد سالم الجمل. الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، **مجلة كلية الشريعة والقانون**، العدد 31، الجزء 4، 2016.

- حرشاو مفتاح. الحوكمة المحلية كالية لتحقيق التنمية المحلية المستقلة في ضل الشراكة المجتمعية، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2021.

- يحي عائشة. إسهامات المجتمع المدني في تعزيز التنمية المحلية، **المجلة الجزائرية للسياسة والامن**، مجلد 02، العدد 01، جوان 2023.

- لحمر نبيل. دور الاعلام المحلي في تحقيق أبعاد ومتطلبات التنمية، **مجلة علوم الانسان والمجتمع**، المجلد 07، العدد 01، مارس 2018.

- موسى عبد الناصر ومحمد قريشي. مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، **مجلة الباحث**، عدد 9، 2011.

- ملاوي احمد إبراهيم. أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 24، العدد 02، 2008.

- محمد عبد العال عيسى. الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع والصور، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **المجلة العربية للإدارة**، المجلد 38، العدد 03، سبتمبر 2018.

- ميمون الطاهر. التجربة التركية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص: دراسة تحليلية، **مجلة إقتصاد المال والاعمال**، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2019.

- مكرتار خيرة وبوعمامة العربي. الاعلام الجزائري ودوره في التنمية المحلية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، المجلد 01، العدد 01، جانفي 2008.

- مختاري مريم. المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في المعوقات الداخلية والخارجية، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد 01، العدد 03، ديسمبر 2013.

- مختاري إيمان وتمرابط إيمان. مداخلة الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة برنامج كايدال – **مجلة دراسات في حقوق الإنسان**، المجلد 04، العدد 02، 2020.

- مغزيلي نوال. دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مؤشرات الحكم الراشد، **مجلة الباحث الاجتماعي**، العدد 14، كلية العلوم السياسية جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 03، 2018.

- سالمي سلاف وزياني صالح. معوقات المجتمع المدني الجزائري وآليات تفصيله، **مجلة المعيار**، مجلد 24، عدد 51، 2020.

- سعيود زهرة. الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر، مجلة **بحوث**، جامعة الجزائر 1: كلية الحقوق، المجلد 11، العدد 01، 30 جوان 2017.

- سحر عرفة عبد الله صديق، الشراكات المجتمعية كاستراتيجية للتنمية المحلية، **المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية**، العدد 04، طبعة02، جويلية2023.

- عوابدي عمار. علاقة التنمية الإدارية بالتنمية الاقتصادية، **مجلة الإدارة**، مجلد 06، العدد 02، 1996.

- عكة زكرياءو عروس ميلود. الاعلام والتنمية المحلية في الجزائر: الخلفيات والابعاد، **المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية**، العدد 05، أكتوبر 2018.

- علوني عمار. التنمية المحلية: الأهداف والسياسات مقاربة نظرية، **المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية**، المجلد 2، العدد 1، جوان 2019.

- رابحي لخضر ولكحل عائشة. الإدارة الالكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، العدد 03، جانفي، 2016.

- خضير رشيد. دور الإذاعة المحلية وأهميتها في تنمية المجتمع المحلي _دراسة في الوسائل والأساليب، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، العدد 15، مارس 2016.

- غانم عبد الله ورداس مسعودة. فواعل تسيير الإدارة المحلية في ضل الديمقراطية التشاركية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 03، العدد 01، 2019.

رابعا: المحاضرات

- بن عمير جمال الدين. **محاضرات في مقياس المالية المحلية**، السنة الثانية ماستر تخصص إدارة محلية، جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، سنة 2021.

خامسا: النصوص التشريعية

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 **المتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 37، الصادرة في 01 شعبان عام 1432 الموافق ل 03 يوليو سنة 2011.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 05/12 المؤرخ في 18صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير سنة 2012 **المتعلق بالإعلام**.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06/12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433الموافق ل 12يناير سنة 2012 **المتعلق بالجمعيات**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 02، الصادرة في 21 صفر عام 1433الموافق ل 15 يناير سنة2012.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 07/12 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق ل 21 فبراير سنة 2012 **المتعلق بالولاية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 12، الصادرة في 07 ربيع الثاني عام 1433 الموافق ل 29 فبراير سنة 2012.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 136/73 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419الموافق ل 09 غشت سنة 1973 الذي **يتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية**.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 57/93 المؤرخ في 13 ذو القعدة 1420 الموافق ل 27 فيفري 1993، **المتعلق بنفقات التجهيز للدولة**.

سادسا: الصحف

- زهير عثمان حمد. الإعلام السعودي مستقبل واحد في ظل رؤية 2030، مقالات سياسية، **صحيفة الراكوبة أخبار السودان**، 23 فبراير 2024.

سابعا: المواقع الالكترونية

- الموقع الرسمي لوزارة الإعلام السعودية.
http://media.gov.sa/ar/node/5544

- الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وإلتزاماتهم الطوعية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، https://sdgs.un.org/ar/about.

- الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، سياسة فرنسا الخارجية، 2024.
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/

- المجتمع المدني والعمل التطوعي، وزارة أوربا والشؤون الخارجية، سياسة فرنسا الخارجية، 2024.
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/

- الفساد والحوكمة الرئيسية، سلسلة الوحدات التعليمية لجامعة E J 4، الوحدة التعليمية 02، 2021، https://www.unodc.org/dohadeclaration/index.html.

- دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة، غيث للتنمية المجتمعية،
- https://ghaithfoundation.org.

- عقد الشراكات لتحقيق الاهداف، منصة المعرفة والتعلم، الإسكوا، بوابة أهداف التنمية المستدامة، 2020، https://www.unescwa.org/ar/sdg17.

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	دور القطاع الخاص في بناء الوسط المحلي لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر	36

الفهرس

شكر وتقدير.....
اهداء .....
الخطة: .....
مقدمة .....أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة..... **8**
المبحث الأول: مفهوم الشراكة المحلية..... **8**
المطلب الأول: تعريف الشراكة المحلية وأهدافها 8
الفرع الأول: تعريف الشراكة..... 8
الفرع الثاني: أهداف الشراكة المحلية..... 10
المطلب الثاني: مبادئ الشراكة المحلية وخصائصها 11
الفرع الأول: مبادئ الشراكة المحلية 11
الفرع الثاني: خصائص الشراكة المحلية..... 12
الفرع الثالث: أسباب الشراكة المحلية..... 12
الفرع الرابع: مراحل الشراكة المحلية 13
المطلب الثالث: فواعل الشراكة المحلية..... 13
المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية **15**
المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية 15
الفرع الأول: تعريف التنمية 16
الفرع الثاني: تعريف المحلية 16
الفرع الثالث: تعريف التنمية المحلية 17
المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية وأهدافها..... 18
الفرع الأول: خصائص التنمية المحلية..... 18
الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية..... 20
المطلب الثالث: دوافع الإهتمام بالتنمية المحلية..... 22
المبحث الثالث: علاقة الشراكة المحلية بالتنمية المحلية **24**
المطلب الأول: في جانبها السياسي 24
المطلب الثاني: في جانبها الاجتماعي 26
المطلب الثالث: في جانبها الاقتصادي..... 26
خلاصة الفصل الأول 28

الفصل الثاني: 29
واقع تمكين الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر على ضوء قانون البلدية 11\10.... 29
تمهيد: 30
المبحث الأول: دور الشراكة المحلية في تحقيق التنمية المحلية..... 31
المطلب الأول: دور القطاع الخاص 31
الفرع الأول: تعريف القطاع الخاص 32
الفرع الثاني: خصائص القطاع الخاص..... 32
الفرع الثالث: عوامل نجاح القطاع الخاص في تفعيل التنمية المحلية 33
الفرع الرابع: أهداف القطاع الخاص في الجزائر 33
الفرع الخامس: مساهمة القطاع الخاص في مجالات التنمية المحلية بالجزائر 34
الفرع السادس: مشاكل تواجه القطاع الخاص الجزائري 35
المطلب الثاني: دور المجتمع المدني..... 37
الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني..... 37
الفرع الثاني: مظاهر مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية 37
الفرع الثالث: واقع المجتمع المدني في الجزائر 40
المطلب الثالث: دور الإعلام المحلي..... 42
الفرع الأول: تعريف الإعلام المحلي..... 43
الفرع الثاني: مظاهر مساهمة الإعلام المحلي في عملية التنمية المحلية..... 43
الفرع الثالث: واقع الإعلام المحلي في الجزائر 47
المبحث الثاني: الموارد المالية للجماعات المحلية والبرامج والمخططات التنموية المحلية في الجزائر .. 48
المطلب الأول: الموارد المالية للجماعات المحلية 48
المطلب الثاني: المخطط البلدي للتنمية PCD 50
المطلب الثالث: البرامج القطاعية للتنمية PSD 52
خلاصة الفصل الثاني 55
الفصل الثالث: 57
تطوير الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر (آليات وتحديات) ونماذج مختارة عن الشراكة المحلية حول العالم 57
تمهيد: 58
المبحث الأول: التحديات التي تواجه فواعل الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المحلية..... 59
المطلب الأول: التحديات التي تواجه القطاع الخاص 59

الفرع الأول: التحديات الداخلية 59
الفرع الثاني: التحديات الخارجية 60
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المجتمع المدني 61
الفرع الأول: التحديات الخارجية للمجتمع المدني في الجزائر 61
الفرع الثاني: التحديات داخلية للمجتمع المدني في الجزائر 63
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الإعلام المحلي 63
المبحث الثاني: آليات تفعيل الشراكة المحلية لتحقيق التنمية المحلية 65
المطلب الاول: مبادئ الحوكمة 65
الفرع الأول: تعريف الحوكمة 65
الفرع الثاني: مبادئ الحوكمة 66
المطلب الثاني: الإدارة الالكترونية 68
الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية 68
الفرع الثاني: عناصر الإدارة الالكترونية 68
الفرع الثالث: أهداف الإدارة الالكترونية 69
الفرع الرابع: متطلبات الإدارة الالكترونية 69
المطلب الثالث: ماهية الديمقراطية التشاركية 70
الفرع الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية 71
الفرع الثاني: خصائص الديمقراطية التشاركية 72
الفرع الثالث: آليات إرساء الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي 74
المبحث الثالث: نماذج مختارة عن الشراكة المحلية حول العالم 77
المطلب الأول: شراكة القطاع الخاص في تركيا 77
المطلب الثاني: شراكة المجتمع المدني في فرنسا 79
المطلب الثالث: شراكة الإعلام المحلي في السعودية 82
خلاصة الفصل الثالث 84
الخاتمة: 86
قائمة المصادر والمراجع 90
قائمة الأشكال 98
الفهرس 99
ملخص 102

ملخص

يؤكد مفهوم الشراكة المحلية في تحقيق التنمية المحلية على التعاون بين مختلف الجهات المحلية لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية، فتهدف هذه الشراكة الى تقديم خدمات أفضل للمواطنين من خلال تقاسم المسؤوليات وإستغلال الموارد، وهي متجذرة في فكرة أن الجهات المحلية الفاعلة هي في وضع أفضل لفهم ومعالجة التحديات في مجتمعاتهم.

وفي سياق القانون المحلي غالبا ما يتم إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الشراكات لضمان أن يكون الحكم المحلي تشاركيا وشاملا ومستجيبا لإحتياجات المجتمع، ويجوز للقانون أن يحدد إطار هذه الشراكات لتوضيح وتفصيل أدوار ومسؤوليات كل طرف ويقدم مبادئ توجيهية للتعاون والتنسيق.

الهدف النهائي للشراكات المحلية بموجب القانون المحلي هو تعزيز التنمية المحلية المستدامة التي تعود بالنفع على الجميع وضمان أن مبادرات التنمية ترتكز على الواقع المحلي وتحظى بدعم ومشاركة جميع الفواعل المحلية وأصحاب المصلحة، كما ينظر إلى هذا النهج على أنه وسيلة لتعزيز الحوكمة.

لهذا نجد أن الحكومة الجزائرية لجأت إلى مفهوم الشراكة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية وإرساء قواعد الحكم الراشد، وهو الأمر الذي دفع المشرع الجزائري الى إصدار قانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية.

كما تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الشركاء المحليين (القطاع الخاص، المجتمع المدني، الإعلام المحلي) كآلية لتحقيق التنمية المحلية على ضوء قانون البلدية 10/11.

الكلمات المفتاحية: الشراكة المحلية، التنمية المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، الإعلام المحلي.

Abstract.

The concept of local partnership in achieving local development emphasizes cooperation between different local entities to plan and implement development programs. This partnership aims to provide better services to citizens through sharing responsibilities and utilizing resources. It is rooted in the idea that active local entities are in a better position to understand and address challenges in their communities.

Within the context of local law, these partnerships are often given an institutional character to ensure that local governance is participatory, comprehensive, and responsive to the community's needs. The law may define the framework of these partnerships to clarify and detail the roles and responsibilities of each party, providing guiding principles for cooperation and coordination.

The ultimate goal of local partnerships under local law is to enhance sustainable local development that benefits everyone, ensuring that development initiatives are based on local realities and receive support and participation from all local actors and stakeholders. This approach is also seen as a means to strengthen governance.

Therefore, the Algerian government has embraced the concept of local partnership as a mechanism for achieving local development and establishing the foundations of good governance. This has led the Algerian legislator to issue Law No. 11/10 concerning municipalities.

Furthermore, this study aims to highlight the role of local partners (private sector, civil society, local media) as a mechanism for achieving local development in light of Municipal Law 11/10.

Keywords: local partnership, local development, private sector, civil society, local media.